جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٥١)

هجرة رأس المال البشرى وانعكاساتها على التنمية فى فى المجتمع المصرى : الواقع الراهن وآفاق المستقبل

إعداد

د. مجدة إمام حسنين

مارس ٢٠١٢

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

هجرة رأس المال البشرى وإنعكاساتها على التنمية
فى المجتمع المصرى :
الواقع الراهن وآفاق المستقبل

إعـــداد

د. مجدة إمام حسانين

يوليو ٢٠١١

مستخلص

الهدف من الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على هجرة رأس المال البشرى بما يحتويه من الكفاءات العلمية، واعتمد البحث على مفهوم رأس المال البشرى بالتركيز على هجرة العقول من فئة العلماء وأساتذة الجامعات والتطبيقيين المهنيين (أطباء – مهندسين- محاسبين ...) مع توضيح الآثار الايجابية والسلبية لهجرة رأس المال البشرى على التنمية في مصر . ولهذا تعد دراسة أسباب ودوافع هجرة الكفاءات هـــي الأساس في وضع السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تتخذ للحد منها ومواجهة الآثار السلبية المترتبة عليها مع وضع رؤية مستقبلية.

المنهجية المستخدمة Methodology:

اعتمدت الدراسة على الاتجاهات الحديثة في تفسير هجرة رأس المـــال البشـــرى مـــع التركيز على الجانب السوسيولوجي، ويتم استخدام المنهج الوصفي في التحليل.

محتويات الدراسة: تكون البحث من أربعة فصول:

الفصل الأول بعنوان : "واقع الهجرة الدولية وراس المال البشرى":

تناول المناخ الدولي للهجرة وأبعاد هجرة الكفاءات من خلال عرض حجم المهاجرين في العالم الذي يزيد عاما بعد عام حيث وصل إلى حوالي ٢١٤ مليون شخص عـــام ٢٠٠٩ وفقا لتقرير الهجرة الدولي، ويمثل ٣% من سكان العالم، ومن المتوقـــع اســـتمرار اتجـــاه الزيادة .

أما هجرة العقول والكفاءات العلمية فقد سارت في اتجاهات متزايـــدة حيـــث بلغـــت هجرة العقول المتجهة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث زادت من ٤٥٢ ألف مهاجر عام ١٩٨٠ إلى ٨٥٤ ألف مهاجر عـــام ٢٠٠٠، وارتفـــع المعـــدل السنوي من ٤,٥% إلى ٨,٩% في عام ٢٠١٠ إلى مليون كفاءة عربية مهاجرة.

. وتعد مصر ولبنان والمغرب والعراق وسوريا وتونس أكثر الدول العربية فقداً للكفاءات، فهي تشكل ٧٥% من نسبة العقول المهاجرة في العالم العربى.

الفصل الثاني بعنوان : عوامل الطرد وعوامل الجذب لهجرة راس المال البشرى:

يتضمن القسم الأول من الفصل الاتجاهات المفسرة لدوافع الهجرة الطـــاردة والجاذبـــة ثـــم يتناول العوامل الاقتصادية والاجتماعية الدافعة لهجرة الكفاءات. ثم يعـــرض أكثـــر الـــدول

تعرضا لهجرة الكفاءات والعوامل الاجتماعية. أما القسم الثاني من الفصل فتناول العوامل الجاذبة لهجرة راس المال البشرى.

الفصل الثالث بعنوان : " انعكاسات هجرة رأس المال البشرى على التنمية في مصر مع التركيز على مشروع TOKTEN.

حيث يتناول الفصل الآثار السلبية لهجرة رأس المال البشرى على الدول المرسلة. كما يتناول الآثار الإيجابية ومن أهمها التحويلات المالية والعينية. بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من هذه الهجرة في حالة استمرارها.

الفصل الرابع : بعنوان : رؤية استشرافية لهجرة رأس المال البشرى :

يتضمن رؤى مستقبلية للحد من ظاهرة هجرة رأس المال البشرى وما يحتويه من هجرة للكفاءات،

Abstract
Emigration of Human Capital & its Reflections on the Development in the Egyptian Society

Study objective:

The study emphasized on Human Capital, with special reference to Brain Drain represented in emigration of scientific skills, such as university staff members, doctors, engineers, accountants...etc., in addition to analyzing the positive & negative effects of emigration. Therefore, the study of reasons & motives of skills emigration could be considered as the basis for the process of forming necessary policies & strategies for future vision.

Methodology:

The study used modern attitudes for explanation of emigration of human capital with emphasis on sociological aspect, in addition to descriptive analytical method.

Study Contents:

The study contains four chapters: chapter one entitled: " The reality of international emigration of Human Capital" dealt with the international emigration climate & aspects, skills movement; indicating that world emigration size is increasing over time, totaling around 191million persons in 2009, representing 3% of the world total population.

As for the emigration of scientific skills, there has been a regular increase of Arab emigration to the member states of OECD, totaling one million scientific skills in 2010; with Egypt, Lebanon, Morocco, Iraq, Syria & Tunisia accounting for 75% of the total.

Second chapter entitled "Pull & push factors of human capital emigration" contained two sections discussing the explanative economic and social factors; in addition to the push & pull movements.

Third chapter entitled "Reflections of emigration of human capital on the development of Egypt with special emphasis on TOKTEN project". This chapter dealt with negative influence of emigration of Human Capital from sending countries & the positive reflections represented in the remittances, as Egypt is the greatest recipient of remittances in the Middle East.

The fourth chapter entitled: "Future vision for emigration of human capital" contained future conception concentrating on minimizing the emigration of human capital phenomena, in addition to maximizing the benefit of that emigration in the case of continuity.

المحتويات

		الصفحة
المقدمة :		١ : ٧
الفصل الأول :	واقع الهجرة الدولية ورأس المال البشرى	٨ : ٢٦
الفصل الثانى :	عوامل الطرد وعوامل الجذب لهجرة راس المال البشرى.	٢٧ : ٤٣
الفصل الثالث:	إنعكاسات هجـــــرة رأس المال البشرى على التنمية فى مصر. (مع التركيز على مشروع Tokten).	٤٤ : ٧٢
الفصل الرابع:	رؤية إستشرافية لمستقبل الهجرة الدولية ورأس المال البشرى.	٧٣ : ٨٦
	قائمة المراجع	٨٧ : ٩٠

مقدمة نظرية ومنهجية :*

إن الهجرة الدولية ظاهرة مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد ، فهى ليست نتاج لعوامل محلية وإقليمية فقط وإنما نتاج لأبعاد عالمية ، حيث تلعب العولمة دوراً مباشرا فى هذه الظاهرة. ولما كانت للهجرة فوائد من أهمها السعي للرزق والتطلع إلي حياة أفضل ومستوى معيشي مرغوب من قبل المهاجر، وبالتالى تصبح الهجرة هدف لكل من يرغب فى تحسين نوعية حياته وتحقيق تطلعاته التى لم يستطع تحقيقها فى موطنه الأصلى فيسعى للهجرة الى مجتمع اخر يمكنه من تحقيق طموحاته.

وتعد الهجرة الدولية ظاهرة ديموجرافية واجتماعية واقتصادية، تتأثر بشكل مباشر بعوامل داخلية وخارجية ومن أهم هذه العوامل ديناميكيات سوق العمل على المستوى الدولى وكذلك الظروف السياسية سواء للدول المرسلة أو المستقبلة للهجرة .

ورغم تباين حجم واتجاهات وآثار الهجر ة عبر العصور المختلفة ، إلا أن الهجرة فى العصر الحديث وبصفة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى منتصف القرن الماضى قد تميزت بالتزايد المستمر والانتقائية الشديدة، والتى أدت فى مجملها إلى هجرة الكفاءات المتميزة من الدول النامية ومن بينها البلدان العربية إلى دول الغرب المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية فى تيارات مستمرة ، وقد كان من أخطر نتائجها تفريغ دول المنشأ من رأس مالها البشرى الفاعل من علماء وخبراء وكفاءات فى شتى المجالات والتخصصات، الأمر الذى جعل كثير من الأدبيات تطلق عليها ظاهرة هجرة العقول أو هجرة الأدمغة، وأحيانا نزيف العقول **Brain Drain** .

ويمثل رأس المال البشرى ثروة المجتمع البشرية ، الذى من خلاله تتقدم المجتمعات وتسير خطوات بل قفزات نحو التقدم بكل صوره، هذا في حالة إستفادة المجتمع منه وتوفير المناخ المناسب لإستثماره، أما في حالة عدم الإستفادة من هذه الثروة البشرية، يعد ذلك هدر فى ثروة المجتمع، وهدر فى أحد أهم دعائم التنمية وهو العنصر البشرى.

" وتشير التوقعات إلى تزايد ظاهرة هجرة الكفاءات العربية فى المستقبل فى ظل نظام العولمة الذى يؤسس سوقاً عالمياً أحد أدواته العلم والمعرفة والابتكار، ومن ثم البحث عن العقول والكفاءات التى تمتلك تلك المعرفة والإبداع، والتى تمثل فى مجملها رأس المال الحقيقى اللازم للإنتاج والمنافسة والتنمية كما أن الأوضاع الديموجرافية الحالية والمستقبلية للدول المتقدمة والصناعية فى حاجة ماسة لتلك الكفاءات لأنها بدأت تعانى من تناقص سكانى مستمر نظرًا

---

* أقدم الشكر والتقدير الى الأستاذ عاصم زينهم على جهده فى جمع البيانات الخاصة بهذا البحث

لانخفاض مستويات الإنجاب، فى ظل توزيع عمرى يتجه نحو الهرمية والشيخوخة، يجعلها فى إحتياج متزايد إلى العقول والكفاءات العربية وذلك على حساب تجفيف الدول النامية من علمائها وكفاءاتها الضرورية لدفع عملية التنمية بها " ([1])

وكما يقول مصطفى حجازى : إن هجرة الشباب تمثل هدر وهذا الهدر له آثاره على بناء المجتمع ونمائه وعلى صحة أبنائه وعافيته النفسية ، وعلى الأمن الاجتماعى ([2]).

هدف الدراسة :

الهدف العام للبحث هو رصد وتحليل هجرة رأس المال البشرى بما يحتويه من الكفاءات العلمية ذات المهارات العالية (هجرة العقول) مع توضيح الآثار الإيجابية والسلبية على عملية التنمية فى الدول المرسلة مع التركيز على المجتمع المصرى فى الواقع الراهن ، ووضع رؤى مستقبلية لها. أما الأهداف الفرعية نعرضها كما يلى:

١- التعرف على واقع هجرة رأس المال من الدول المرسلة والمناخ الدولي.

٢- التعرف على دوافع الطرد والجذب لهجرة الكفاءات العلمية من الدول المرسلة.

٣- التعرف أهم الآثار لهجرة رأس المال البشرى –الايجابية والسلبية – وخصوصا الكفاءات على عملية التنمية فى الدول المرسلة.

٤- التعرف على التجارب الدولية التى تستفيد من هجرة الكفاءات فى البلدان المرسلة من خلال أحدى التجارب الرائدة .

٥- الوصول الى رؤى مستقبلية لظاهرة هجرة رأس المال البشرى بما يتضمنه من كفاءات

المنهجية المستخدمة Methodology:

اعتمد البحث على الاتجاهات الحديثة فى تفسير هجرة رأس المال البشرى مع التركيز على الجانب السوسيولوجي، كأساس للمنهجية المستخدمة في البحث بالإضافة إلى البعد التنموي

---

[1]) د. محمد عبد القادر ، زيادة الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة فى جهود التنمية وطنيا وعربيا ، الاجتماع الثانى لوزراء الدول العربية المعنين بشؤون الهجرة و المغتربين العرب ، القاهرة ١٤ نوفبر ٢٠٠٩ ، ص ١.

[2]) مصطفى حجازى : سيكولوجية الانسان المهدور ، المركز الثقافى العربى ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢١١

للهجرة. ويتم إستخدام المنهج الو صفى في التحليل ،بالإضافة الى تحليل البيانات الإحصـــائية على المستوى الوطني والدولي.

١) المفاهيم المستخدمة في الدراسة: *

أ - الهجرة الدولية ب- رأس المال البشرى

ج- التنمية

الهجرة :

سوف يركز البحث على الهجرة الدولية المؤقتة والدائمة وخاصة من مصر سواء كانت الى البلدان العربية او البلدان الأجنبية.مع التركيز على المهاجرين بكافة أنواعهم :- المهاجرين هجرة مؤقتة ، وهجرة دائمة والذين حصلوا على جنسيات أجنبية .

رأس المال البشرى :

يعتمد البحث على مفهوم رأس المال البشرى بالتركيز على هجرة العقول* من فئة العلماء وأساتذة الجامعات والتطبيقيين المهنيين (أطباء – مهندسين- محاسبين ...)

ويقصد "بهجرة الكفاءات" انتقال الأفراد عاليّ التأهيل (عادة خريجى التعليم العالى وما فوقه) من بلد ما لبلد آخر بغرض العمل والإقامة الدائمة. فقد عانت بلدان العالم الثالث من هذا النوع من الهجرة خلال القرن العشرين وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن هجرة العقول" Brain drain لم تلق اهتماماً دولياً كبيراً إلا فى نهاية الستينيات والسبعينيات الأولى بعد أن بدأت بلدان غربية مصنّعة، كإنجلترا، تفقد بعض كفاءاتها لدول غربية أخرى فى حال اقتصادى أفضل ". ويوجد مفهوم اخر لهجرة العقول ويسمى بهجرة الأدمغة والتى تعرف بهجرة الأشخاص المؤهلين والحاصلين على مستوى تعليم جامعي وما فوق، وقد كـــان البريطانـــيون هم مـــن نحت هـــذا التعبير" Brai Drain إثر هجرة الكفاءات العلمية البريطانية أواسط القرن الماضي إلى الولايات المتحدة الأمريكية (١).

- لمزيد من التفاصيل عن المفاهيم انظر الآتى:

– *United Nations, International Migration Report 2002..* o

-Mohamed Saïb Musette, 2006, •

– *Lindsay Lowell and Allan Findlay2001,p43*)

* يطلق على هجرة العقول فى بعض المراجع هجرة الأدمغة، وأحيان أخرى هجرة الكفاءات والثلاث مفاهيم ذات معنى ومحتوى واحد.

١) نقلا من نادر فرجاني " " هجرة الكفاءات من الوطن العربى فى منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالى" مركز المشكاة ،القاهرة ٢٠٠٠

٣- مفهوم التنمية:

يُعد مفهوم التنمية مفهوماً معقداً وله تعريفات لا حصر لها تختلف باختلاف كل علم من العلوم الاجتماعية وكل مجال داخل كل علم ، ويختلف من مجتمع لآخر وفقاً للسياسات والأيديولوجيات التي يتبناها كل مجتمع ، بالإضافة إلى أنه يختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف المراحل التاريخية والأنظمة السياسية الحاكمة في كل مرحلة. ولهذا فالاهتمام بقضية التنمية ليس وليد اليوم، وإنما هو اهتمام قديم وجديد في الوقت نفسه، فالتنمية كانت ومازالت وستظل محل اهتمامنا.

ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم في تحديدهم لمفهوم التنمية وأبعادها، وثمة تعريفات للتنمية منها: أن التنمية تعني "النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيس (اقتصاد، سياحة ... وغيرها) ويمكن القول أنها عملية تغير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل ، وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية .. الخ"[١]

ويرى " محمد الجوهري " إن التنمية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل"[٢] فالتنمية لا يجوز أن نقصرها مطلقاً على النمو الاقتصادي ، وإنما يجب أن تشتمل كذلك وبشكل جوهري على تغير ثقافي عام ، وكذلك على تغيرات محددة في البناء الاجتماعي القائم ولا شك أن إغفال عنصر من هذين العنصرين يؤثر في البناء الاجتماعي القائم. فالنمو الاقتصادي لا يمكن أن يستمر في المدى البعيد دون تغير في الاتجاه نحو الديموقراطية الاجتماعية فكلاهما يعمل على خدمة الآخر ويوصل إليه.

بينما يرى يوسف صابغ ":إن التنمية لا تعني مجرد تضييق الفجوة بين دخل مجموعة البلدان المتقدمة وتلك المتخلفة، فهي في الأساس تعني تحسين نوعية حياة الأفراد وإطلاق عملية تحرر المجتمع الاجتماعي – الاقتصادي"[٣]

"بينما يؤكد " sen " أن التنمية يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. وإن التركيز على الحريات البشرية يتناقض مع النظريات ضيقة الأفق في التنمية، مثل القول بتطابق التنمية مع نمو مجمل الناتج القومي أو مع التقدم الثقافي، أو مع التحديث الاجتماعي.

---

(١) عبد الهادي الجوهري قاموس علم الاجتماع؛ مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة،، ١٩٨٣ ص : ٨٣ - ٨٤.
(٢) محمد الجوهري "علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث" ط٤ ،دار المعارف ،القاهرة ،١٩٨٤ ص٤٦.

(٣) يوسف صابغ "التنمية العربية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، ط١ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢ ص : ٣٥.

نعم يمكن بطبيعة الحال النظر إلى إجمالي الناتج القومي أو زيادة الدخول باعتبارها أدوات مهمة جداً لتوسيع نطاق الحريات التي يتمتع بها أبناء المجتمع ، لكن الحريات تتوقف أيضا على محددات أخرى، مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (مثل مرافق التعليم والرعاية الصحية) وكذلك الحقوق السياسية والمدنية. ولا ريب في أن النظر إلى التنمية في ضوء التوسع في الحريات الموضوعية من شأنه أن يوجه الأنظار إلى غايات تجعل التنمية حدثاً مهما بدلاً من مجرد التوجه إلى عدد من الوسائل التي لها ، مع غيرها دور بارز في العملية"(١).

وقد تناول ذلك إسماعيل صبري عبدا لله من قبل عندما قال: " لا تنمية بل تحرر، ولكن التحرر ليس مجرد الاستقلال السياسي وإنما تحرر من السيطرة الأجنبية، بالاستقلال الاقتصادي وفعاليته " (٢).

"وقد تعرض مفهوم التنمية لتغيرات عديدة بداية من تعريفه بأنه النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية ثم التنمية الاجتماعية الشاملة إلى التنمية البديلة والتنمية المستدامة والتنمية البشرية" وقد تغير أيضا ليشمل التنمية الإنسانية، التنمية البشرية والاهداف الانمائية للالفية.

وتحاول الباحثة أن تستخلص مفهوما للتنمية يحتوي كل التعريفات السابقة ويحتوى على التنمية بأنواعها المختلفة(التنمية البشرية ، التنمية المستدامة، التنمية الإنسانية،....) .
وهو أن التنمية هي تحقيق الارتقاء بنوعية الحياة الإنسانية،التي تتيح الرضاء والسعادة للإنسان. وركائزها هي:

١- الحرية. ٢- العدالة. ٣- التميز. ٤- الاستدامة.(٣)

---

(١) إمارتيا صن ، " التنمية حرية " ترجمة شوقي جلال سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣٠٣ مايو ،الكويت ٢٠٠٤ ، ص : ١٥-١٦
(٢) إسماعيل صبري عبدا لله ، " في التنمية العربية " ، دار المستقبل العربي ، ص : ٢٦-٢٧
* لمزيد من التفاصيل عن هذه المفاهيم انظر:
) عبدا لباسط محمد عبدا لمعطى، "في التنمية البديلة: دراسات وقضايا " دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص : ٢٧
(٢) ف. دوجلاس موسسيت "مبادئ التنمية المستدامة ط١، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة، ٢٠٠١
(٢) جوردن مارشال "موسوعة علم الاجتماع ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد الأول ، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ ص ص: ٤٩٣-٤٩٣.
) محمد عبد الفتاح القصاص " الشباب، واستدامة التنمية " ، في مستقبل مصر : الشباب وتواصل الأجيال ، أعمال ندوات الثلاثاء لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ٧٢

(٢) Undp, "Human Development report " undp, New York, U.S.A. 2000 p.1
معهد التخطيط القومى، UNDP تقرير التنمية البشرية . ٢٠١٠.

(3) مجدة امام حسانين " التنمية الاجتماعية فى مرحلة الاصلاح الاقتصادى دراسة سوسيولوجية للمؤشرات الاجتماعية :مؤشرات نوعية الحياة " رسالة دكتوراة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ،جامعة عين شمس .٢٠٠٧. ص٨

الإتجاه النظرى الذى ينطلق منه البحث:

ينطلق البحث من اتجاه العوامل الطاردة والجاذبة للهجرة الدولية . فمن الشائع فى موضوع الهجرة تناوله من خلال إتجاهين:

الإتجاه الأول: يحبذ الهجرة لما لها من إيجابيات عديدة على البلاد المرسلة، فعلى المستوى الوطنى تعد التحويلات المالية، أحد أهم الايجابيات، كما انها تساعد فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة، أما على المستوى الاجتماعي: تؤدى الهجرة الى رفع مستوى معيشة الفرد المهاجر وأسرته.(كما ان المهاجر يساهم فى سد حاجات البلدان المستقبلة من العمالة المطلوبة بالتحديد سواء لسد العجز فى بعض المهن أو الحرف ، او للتطوير والتقدم فى بعـض المجالات ، التى تضيف له الكثير من الخبرات الجديدة وعالية التقنية للمهاجر ويتضح ذلك فى هجرة الكفاءات .

أما الإتجاه الثانى: الذى يتناول الهجرة كإتجاهاً سلبياً يرى أن الدولة تفرط فى أهم مقومات تنميتها وهو العنصر البشرى وخصوصاً هجرة الكفاءات التى أعدها المجتمع خلال سنوات طويلة، وتكبد فيها الكثير، وعند بداية جنى ثمار هذه الكفاءات تكون الهجرة والبلدان المستقبلة لهم هى المستفيدة من ذلك.

وتظل البلدان الغنية تزداد غنى وتستمر البلدان النامية متجمدة ، بل فى بعض الأحيان ينخفض مستوى التنمية البشرية بها من المستوى المتوسط إلى المستوى المنخفض .

وترى الباحثة إن تناول أى من الإتجاهين يعد تعسفاً فى تفسير ظاهرة الهجرة([1]) ولذا تنطلق الباحثة فى هذه الورقة بإتجاه ثالث. هذا الإتجاه يجمع بين الإتجاهين بمعنى أنه يجمع بين إيجابيات الهجرة وسلبياتها فى آن واحد.

فالهجرة ليست أحادية التفسير، فهى تضم الجانبين الايجابى والسلبى معا ، ولكن فى ظروف وشروط مجتمعية معينة تتجه نحو الجانب الايجابى بصورة مرتفعة ، مثل حالة الهجرة من مصر، وفى ظل ظروف وشروط مجتمعية اخرى تأخذ الجانب السلبى، مثل هجرة الكفاءات من دول الخليج العربى ولبنان ، وفى ظل ظروف وشروط مجتمعية اخرى تاخذ الجانبين بالتساوى ، بمعنى تتساوى الايجابيات مع السلبيات ، فهى عملية دينامية.

فهذا الإتجاه الثالث يعتبر الهجرة إيجابية فى حالة عدم توفير فرص العمل المناسبة فى الدول المرسلةوعدم الاستفادة المثلى من الكفاءات ، لأن إستمرار وجود المهاجر فى

---

[1]) لاتوجد فى الهجرة إيجابية بشكل صاف او العكس، ففى حالة تحقيق المهاجر كل طموحاته تقابله مشكلات مثل الاغتراب ، الاندماج ، العنصرية ، التميز ..الخ

بلده يعد هدر لإمكانيات الفرد القادر على العمل بالإضافة إلى ما قد يظهر من مشكلات إجتماعية (الهجرة غير المشروعة – الانسحاب – الاحباط –الجريمة – الإدمان– .. الخ) نتيجة البطالة، وهنا تعد الهجرة إضطرارية لتجاوز ظروف المجتمع الذى لا يوفر فرص العمل لأبنائه.

وعلى الجانب الآخر يرى هذا الاتجاه أن للهجرة سلبيات أهمها التفريط فى هجرة الكفاءات العلمية والعناصر ذات المهارات المرتفعة على المدى الطويل بالنسبة للدول المصدرة لهم، لان هجرتهم تعوق عملية التنمية لدولهم الأصلية ، أو تؤدى إلى تأخرها.

اذن يفسر الاتجاه الثالث الهجرة كعملية، تبادلية دينامية ، ففى ظل ظروف وشروط مجتمعية معينة ترتفع إيجابياتها او سلبياتها ، اوقد تتساوى السلبيات مع الايجابيات .

الفصل الاول

واقع الهجرة الدولية ورأس المال البشرى

واقع الهجرة الدولية ورأس المال البشرى:

وصل عدد المهاجرين على مستوى العالم الى حوالى ٢١٤ مليون مهاجر وهو مايمثل ٣,١% من إجمالى سكان العالم (١)

ففى جميع أنحاء العالم هناك شخص واحد من اصل ٣٥ شخص يعد من المهاجرين ولكن لو أخذنا فى الاعتبار تضاعف سكان العالم فى ذات الفترة تظل نسبة المهاجرين كما هى ٣% من سكان العالم ومن المتوقع استمرار اتجاه الأعداد المطلقة للمهاجرين فى الاستمرار ([٢]).

وتعد هجرة العقول والكفاءات العلمية والفنية من أقدم المسائل التى واجهتها البشرية فقد خلقت هذه الهجرات تفاعلا خلاقا بين الحضارات منذ القدم. إلا ان تبادل الخبرات والكفاءات أصبح يتخذ اتجاهاً واحداً من الدول النامية إلى الدول الصناعية الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تقوم الدول الصناعية (بالإضافة إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية للبلدان النامية) باستغلال الكفاءات العالية لهذه البلدان عندما تهاجر إليها، مما يقف حائلاً أمام التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبلدان المذكورة وخروجها من دائرة الفقر والتخلف ([٣]).

وقد صارت الهجرة الدولية ظاهرة مركبة وشديدة التعقيد فقد اصبحت العديد من البلدان مستقبلة ومرسلة للعمالة(الأردن وعمان والعراق ، بدرجة أو بأخرى) كافة الدول الأخرى)، واحيانا مرسلة ومستقبلة ومعبر مثل مصر مما أفقد التقسيم التقليدي للدول بين مرسلة ومستقبلة للعمالة جدواه في العديد من الحالات، وتعددت وتشتت تسميات الهجرة وأغراضها (هجرة قانونية، هجرة سرية أو غير قانونية، هجرة لجوء، هجرة عائدة، هجرة أدمغة .... الخ) وكون الهجرة لم تعد فقط من الجنوب إلى الشمال بل كذلك بين بلدان الجنوب نفسها مثل (الهجرة من تونس ومصر إلى ليبيا ومن السودان إلى مصر ومن مصر إلى الأردن([٤]).

وقد خلص تقرير منظمة الهجرة الدولية إلى أن العولمة تزيد من دوافع هجرة الكفاءات العربية مثل باقى كفاءات العالم النامي ، غير أن محطات الاستقبال محدودة سواء فى البلدان العربية أو بلاد المهجر الأجنبية، وسيستمر نزر يسير منها الى البلاد الأوروبية، إلا أن استغلال طاقة المتميزين منهم قد يتكثف بدون أن يغادروا بلدانهم ٠

---

1) United Nation " International Migration " 2009.

٢(Mohamed Saïb Musette, 2006, p33)

٣-(Lindsay Lowell and Allan Findlay2001,p43

٤- ابراهيم عوض " الهجرة والتشغيل فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، المنتدى السابع بمركز شركاء التنمية ، ٢٠٠٩

ويلاحظ أن ٤٠% من العمالة الأجنبية فى الولايات المتحدة حاصلة على تعليم جامعى وأكثر من ذلك فما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ غادر مليون خبير على مستوى عالى خاصة فى تكنولوجيا المعلومات الصين والهند وروسيا ودول (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) الى الولايات المتحدة ([1]) وأن بعض الهجرات الماهرة كان من الممكن ان تحفز النمو فى الدول النامية ولكن التدفقات الخارجة تؤدى إلى "استنزاف العقول" وقد أوضحت قواعد البيانات أن الخسائر فى عدد من الدول النامية بلغ ١٠-٣٠% من القوى العاملة ذات المستويات التعليمية العليا ([2]).

- **أنواع الهجرة :**

تصنف الهجرة تصنيفات عديدة ، " فهناك الهجرة من أجل العمل ، وهى مايطلق عليها الهجرة الطوعية ، ويقابلها هجرة جبرية تشمل اللاجئين والباحثين عن لجوء سياسى هناك أيضا ، الهجرة من أجل الدراسة ، الهجرة للم الشمل ، والأخيرة تشمل الأسر التى تلتحق بعد فترة بالمهاجر الأصلى.

- **إتجاهات الهجرة :**

خلافا لما هو شائع لا تتركز الهجرة من الجنوب الى الشمال ، ف ٣٣% من إجمالى المهاجرين الدوليين ينتقلون من بلدان الجنوب الى بلدان الشمال و ٣٢% ينتقلون من بلدان الجنوب لبلدان الجنوب وهذا أمر كثيرا مايسكت عنه ، وفى عام ٢٠٠٥ ، حيث كان العدد المقدر للمهاجرين ١٩١ مليون ، بلغ عدد المهاجرين من الجنوب للشمال ٦٣ مليونا (٣٣%) و٦١ مليونا (٣٢%) بين بلدان الجنوب ، ٢٨% بين بلدان الشمال ، و٧% من الشمال للجنوب".([3])

أبعاد ظاهرة هجرة الكفاءات :

" لقد أفرزت العولمة فى الآونة الأخيرة صورًا جديدة للهجرة وحددت تياراتها ونوعية المهارات المهاجرة للعمل فى المناطق المختلفة من العالم وهى تدفع بقوة للاندماج فى مفهوم ثقافى عالمى مسيطر لمجتمع العلم والمعرفة يعتمد على حرية حركة عناصر الإنتاج من أجل تعظيم فرص النمو الاقتصادى العالم ى .وتؤكد التقارير الدولية الحديثة وعلى رأسها تقرير

---

[1]) محمد عبد القادر "زيادة الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة فى جهود التنمية وطنيا وعربيا " ٢٠٠٩

[2]) (نادر فرجانى ، مرجع اسابق

[3]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء " ورقة عمل عن واقع إحصاءات الهجرة الدولية فى جمهورية مصر العربية" مقدمة الى ورشة العمل التدريبية حول إحصاءات الهجرة الدولية التى تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) خلال الفترة من ٣٠/٦-٢/٧/٢٠٠٩ بالقاهرة

منظمة الهجرة الدولية لعام 2008 وتقارير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على تزايد حجم الهجرة للعمل خلال الفترة الاخيرة وتوقع استمرارها فى الزيادة مستقبلا حيث زاد عدد المهاجرين فى العالم خلال الفترة من 1995 إلى 2005 بحوالى 35 مليون مهاجر أغلبهم توجه إلى الدول المتقدمة والصناعية الكبر ى، كما تشير بعض التقديرات أن العدد التراكمى لاجمالى المنحدرين عن أصل عربى من دول المهجر قد بلغ حوالى 35 مليون نسمة ويمثلون حوالى 12 %من سكان العالم العربى، وان % 37 من المغتربين أصحاب الكفاءات ينتمى لدول عربية وقد شهدت المنطقة العربية فى هذا السياق تيارات متلاحقة من هجرة الكفاءات الوطنية وتزايدت وتيرتها فى الآونة الأخيرة نحو تلك الدول لسد احتياجاتها المتزايدة للكفاءات من العلماء والخبراء فى كافة التخصصات، ولعل الخلل فى التركيبة الديموجرافية بين شمال مسن ويد عاملة شابة فى الجنوب سيزيد من تلك التوقعات مستقبلا، ومن ثم فإن التوفيق بين العرض والطلب لليد العاملة على المستوى العالمى قد أصبح من أكبر التحديات التى تواجه كل الدول فى مجال الهجرة ومن بينها دول المنطقة العربية.

وقد تبين من خلال فحص ودراسة قواعد بيانات إحصاءات دقيقة وتفصيلية عن إعداد وخصائص المهاجرين إلى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من خلال حصر الأفراد الذين ولدوا فى الدول العربية ويقيمون فى بلدان المنظمة إقامة دائمة حيث يتبين ما يلى :

١- التزايد المتواصل لهجرة الكفاءات من المتعلمين تعليما جامعيا فأعلى على المستوى العالمى، حيث ارتفع عدد الكفاءات المهاجرة طبقا لهذا المفهوم وهو الأفراد المولودين خارج بلدان الهجرة من 9.4 مليون مهاجر عام 1995 إلى 14.7 مليون عام 2000 ، وقد بلغت نسبتهم من المهاجرين فى الفئة العمرية 25 سنة فأكثر القادرة على العمل والإنتاج حوالى% 44 ، وتأتى هذه الزيادة نتي جة للسياسات والإجراءات الانتقائية الشديدة التى انتهجتها الدول الغربية والصناعية الكبر ى تجاه الهجرة فى الآونة الأخيرة التى تيسر دخول تلك الكفاءات ومن بينها الكفاءات العربية وتوظيفها ضمن اقتصادياتها وتمنحها معاملة خاصة تيسر إقامتها بل وأيضا تيسر حصولها على الجنسية مثل فرنسا وألمانيا وهولندا والسويد وبريطانيا، ويشير تقرير اليونسكو لعام 1998 أن ثلث الحاصلين على جائزة نوبل فى الولايات المتحدة الأمريكية كفاءات مهاجرة مولودة فى دول نامية، وأن نصف الطلبة الأجانب الحاصلين على درجة الدكتوراه فى فرنسا لا يعودون إلى وطنهم الاصلى .

٢- على المستوى العربى بلغ اجمالى عدد المهاجرين من الأقطار العربية إلى بلدان المنظمة 4.941.63مهاجر فى سنة 2000 ، وهم يمثلون 11.8 % من اجمالى المهاجرين إلى

تلك الدول من أرجاء العالم المختلفة، وقد بلغ معدل الهجرة من الدول العربية ككل إلى تلك الدول 2 %من اجمالى سكان الدول العربية، إلا ان هذا المعدل يصـــــــل إلـــى 7.5 % فى لبنان ويتجاوز 4 % فى دول المغرب العربى بينما يقل عن 1 %فى غالبية الدول العربية الاخرى .

٣- زاد عدد الكفاءات العربية المهاجرة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية من 452ألف مهاجرعام 1995 إلى حوالى 854 ألف عام 2000 بمعدل زيادة يصل إلى 9%سنويا .

٤- تأتى (دول المغرب العربى) الجزائر والمغرب وتونس (فى المرتبة الأولى بين الدول العربية المرسلة حيث يمثل المهاجرون من تلك الدول حوالى 70 %من اجمالى المهاجرين العرب إلى دول (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية)، وتاتى العراق ومصر ولبنان فى المرتبة الثانية بنسبة 20 % من اجمالى المهاجرين العر ب، بينما يبلغ نصيب باقى الدول العربية 10 % فقط.

٥- يتركز 61.3 % من المهاجرين العرب (15 سنة فأكثر) الذين هاجروا إلى البلدان المتقدمة والصناعية الكبرىالأكثر استقبالا للمهاجرين العرب فى الفئة 25 -54 وهى الفئة العمرية القادرة على العمل والعطاء، كما يمثل الذكور 55 % مقابل 45% للإناث.

٦- بالنسبة للمستوى التعليمى للمهاجرين العرب(15 سنة فأكثر) تبين على عكس المتوقع أن 51% من المهاجرين من ذوى التعليم المنخفض (أقل من ثانوى) وأ ن أغلبهم من دول المغرب العرب ى، وأن 27.5% حاصلين على تعليم متوسط ، وقد بلغت نسبة الحاصلين على تعليم جامع ى فأعلى 21.5 %من اجمالى المهاجرين وهم يمثلون قرابة مليون كفاءة عربية مهاجر ة، وترتفع هذه النسبة إلى 50 % بين المهاجرين من مصر باجمالى148 ألف كفاءة، كما تصل إلى 47 % بين المهاجرين من فلسطين.

٧- بالنسبة للاستقرار والاندماج فى بلدان الاستقرار تشير الإحصاءات الخاصة بمدة الإقامة فى تلك البلدان إلى أن حوالى 46 % من اجمالى المهاجرين العرب يقيمون فى تلك الدول منذ 20 سنة فأكثر بمعنى أنهم قد هاجروا إلى تلك الدول قبل عام 1980 بالإضافة إلى 16.6%قد هاجروا خلال عقد الثمانينيات وهذا يعكس مستوى هجرة تراكمية مرتفعة ورغبة فى الاستقرار والتوطن بتلك الدول، ومن ثم فإن الإحصاءات تشير أيضا

إلى أن حوالى 57 %من هؤلاء المهاجرين قد حصل على جنسية دول المهجر التى يعيشون به مقابل 43 % يقيم فيها كأجنبى .[1]

٨- بلغ عدد الطلبة العرب المقيدين بالتعليم العالى فى دول المهجر فى عام 2003 حوالى 135.400طالب يمثلون 6.9 % من إجمالى الطلبة الأجانب بتلك الدو ل، وحقيقة الأمر أن نسبة عالية من هذا العدد مرشحة لتكون فى مقدمة الكفاءات العربية المهاجرة مستقبلا حيث أثبتت بعض الدراسات أن نسب عالية من الطلبة العرب الذين يدرسون بتلك الدول لا يعودون إلى أوطانهم.

٩- تعتبر مصر ولبنان والمغرب والعراق وسوريا وتونس الدول العربية المرسلة لغالبية الكفاءات العربية حيث بلغت نسبة الكفاءات المهاجرة من هذه الدول الست حوالى77 من إجمالى الكفاءات العربية المهاجرة حتى عام 2000 .بينما تجتذب أربع دول غربية غنية هي : الولايات المتحدة الأميريكية وبريطانيا وفرنسا وكندا نحو 75 %من العقول العربية المهاجرة من الأطباء العرب العاملون في بريطانيا نحو34 %من مجموع الأطباء العاملين فيها ([1]).

١٠- تمثل الكفاءات العربية المهاجرة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية % 4.2 من اجمالى المهاجرين إلى تلك الدول من كافة انحاء العالم، ورغم انخفاض هذه النسبة إلا أن هذه الكفاءات تمثل حوالى 9 % من اجمالى الكفاءات العربية فى أوطانها، وهذا يعنى أن كل 100 كفاءة عربية فقدت تسعة كفاءات بسبب الهجرة. حيث يهاجر حوالي مائة ألف (100,000) من أرباب المهن وعلى رأسهم العلماء، والمهندسين والأطباء والخبراء كل عام من ثمانية أقطار عربية هي لبنان، سوريا، العراق، الأردن، مصر، تونس المغرب والجزائر. كما إن 70 % من العلماء الذين يسافرون للدول الغربية للتخصص لا يعودون إلى بلدانهم (منهم حوالي 54 % من الطلاب) منذ عام 1977 إلى ألان، هاجر أكثر من سبعمائة وخمسون ألف(750,000) عالم عربي للولايات المتحدة الأمريكية.

١١- بلغت نسبة المهاجرين العرب فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك حوالى 50 %من إجمالى المهاجرين العرب مقابل 44 % فى أوربا، و 7 % فقط فى آسيا.

١٢- تزداد شدة نزيف العقول كلما زادت درجة تأهيل ومهارة تلك الكفاءات حيث توضح الإحصاءات أن البلدان العربية تفقد 54 %من أطبائها،26 %من مهندسيها، و

([1]) مصطفى التحضيتى ، "العقول المهاجرة ودورها فى العالم العربى (دول المغرب العربى نموذجا) ، آفاق البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى الوطن العربى ، دمشق ،٢٠٠٤

17%من علمائها بسبب الهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وأن 34 %من إجمالى الأطباء المهاجرين العاملين فى بريطانيا هم أطبـاء عـرب، وان ثلاثـة دول مستقبلة فقط هى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا تسـتقطب 75 % مـن إجمالى الكفاءات العربية المهاجرة."([1])

حجم هجرة الكفاءات فى الوطن العربي:

من الصعب معرفتنا بتقديرات حجم هجرة الكفاءات فى بلدان الوطن العربى. لعدم تـوافر البيانات بدقة متوافرة. مع الاختلاف فى مفاهيم الهجرة بين بلد واخر ، وأيضا طرق تسجيل الاحصاءات .

كما ان طبيعة القضية تكمن فى تناولها من منظور كيفى وليس كمى خصوصـا فـى هجـرة الكفاءات .ودورها فى المساهمة فى إحداث تنمية بالدول المستقبلة فهى تساهم بالاتى:

١- يساهم في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية.

٢- وعند نهاية القرن العشرين، يقدّر أنطوان زحلان أيضاً أن "حوالى مليون مهنى عربى أو أكثر" يعملون فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (١٩٩٩، ١٨٤)، وهو تقدير يومئ إلى تصاعد هجرة الكفاءات فى الربع الأخير من القرن العشرين.

٣- والأهم أن هجرة الكفاءات ينتظر أن تتصاعد أكثر باشتداد العولمة، فعلى الرغم من أن أحد التناقضات الرئيسية للنظام العالمى الجديد، النابعة من فرض البلدان المصنعة لمصالحها على البلدان المتخلفة، هى الإصرار على حرية التجارة فى السلع والخدمات على حين تستمر حدود البلدان المصنعة مغلقة أمام انتقال البشر إليها. ولكن، أيضاً انطلاقاً من مصالح البلدان المصنعة المهيمنة على ذلك النظام العالمى الجديد ومن الدور بالغ الأهمية) ويورد محسن خضر (٢٠٠٠، ١٥٢-١٥٥) بيانات تدلل على أن مصر هى ، بين الدول العربية، الخاسر الأكبر من هجرة الكفاءات، فى الكم المطلق، وهذا أمر متوقع فى ضوء تقدم مصر على البلدان العربية فى عدد الكفاءات من ناحية، وقِدم إيفاد أبنائها للبلدان المصنّعة طلباً للعلم، وهو من أحد أسباب هجرة الكفاءات، من ناحية أخرى.

٤- أما إذا أخذنا فى الاعتبار حجم القاعدة السكانية لبلد الأصل، فإن الوقع الكمى النسبى لهجرة الكفاءات يتباين بين هذه البلدان، على الترتيب من الأعلى للأدنى، على الوجه التالى: لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، العراق، سوريا (ألان فيشر، ١٩٨١، ٢٢١-٢٢٣). وإذا لاحظنا صعوبة الفصل بين الفلسطينيين والأردنيين فى مثل هذه الإحصاءات، وأن جزءاً ممن يصنفون كأردنيين هم أصلاً فلسطينيون، لاحتلت فلسطين رأس القائمة

---

[1]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المرجع سابق

يليها لبنان ثم مصر."[1] "ويكفينا فى هذا الصدد الإشارة إلى تقديرات أنطوان زحلان (١٩٨١، ٢٣) من أن هجرة الأطباء والمهندسين والعلماء العرب إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة وصلت حتى ١٩٧٦ إلى حوالى ٢٤,٠٠٠ طبيب، ١٧,٠٠٠ مهندس، و٧٥,٠٠٠ مشتغل بالعلوم الطبيعية يمثلون ٥٠، و ٢٣ ، و ١٥ بالمائة، على الترتيب، من جملة هذه الفئات المهنية فى الوطن العربى.

حجم الهجرة المصرية :

بدايةً لتحديد حجم الهجرة لابد ان نعتمد على إحصـــاءات دقيقـــة، لانـها هى الآداة التى من خلالها يتمكن المخططين ومتخذي القرار ومنفذى السياسات القومية من معرفة حجم وخصائص الهجرة الدولية فى مصر، التى تساعده فى اداراتها وحل المشكلات المرتبطة بها.

"ومن الأهمية بمكان إلقاء الضوء على واقع إحصاءات الهجرة الدولية فى مصر من خلال التعرف على:

مشكلة احصاءات الهجرة:تكمن مشكلة احصاءات الهجرة فى عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة ترصد لنا حجم الظاهرة الحقيقى ،وقد حدد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء اسباب ذلك هى:

١. عدم تحديد بيانات تيارات الهجرة بدقة.
٢. ارتفاع تكلفة المسوح الميدانية للهجرة وصعوبة تنفيذها.
٣. صعوبة رصد بيانات المهاجرين سنويا سواء من التعداد أو المسوح الأسرية.
٤. عدم وجود اى مصادر للهجرة غير الشرعية.([2])

"ويقدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حجم الهجرة المؤقتة فى مسح الأسر المعيشية عام ١٩٨٧ بنحو مليونى مواطن. ولقد كان لأزمة الخليج أثر واضح على عودة المصريين من كل من الكويت والعراق.. فيقدر عدد العائدين من الكويت حتى يناير ١٩٩١ بنحو ١٥٨٠٦٤ فرداً ، ومن العراق بنحو ٢٣١٨١١ فرداً .

واعتبارا من عام ١٩٩٢ ارتفعت أعداد المصريين بالخارج مرة أخرى ، حيث قدرت بنحو ٢,٢ مليون مصرى بالخارج ، ثم ارتفعت أعدادهم لتصل الى ٢,٧ مليون مصرى بالخارج فى عام ٢٠٠٠، منهم ١,٩ مليون يعملون فى دول الخليج (زهرى، ٢٠٠٣).

---

١) CARIM" Highly Skilled MigrarionPatterns& Devlopment: The case of Egypt 2010

[2]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع سابق .

وفى الآونة الأخيرة، شكلت الهجرة المؤقتة الغالبية العظمى من أعداد المهاجرين المصريين الى الدول العربية، وخاصة الى السعودية، ليبيا، الأردن والكويت. أما بالنسبة للهجرة الدائمة فتتجه الى دول شمال الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وطبقا لأحدث تقدير للمصريين المقيمين والعاملين بالخارج من واقع بيانات تعداد ٢٠٠٦، والبيانات الوارده من وزارة الخارجية ووزارة القوى العاملة والهجرة بلغ عددهم ٣,٩ مليون مواطن(هجرة مؤقتة) ."[١]

جدول (١) الحالة المهنية للمهاجرين المصريين
فى الدول العربية (١٩٨٥ – ٢٠٠٣):

الحالة المهنية للمهاجرين المصريين فى الدول العربية	٢٠٠٢
العلماء ، المديرين والفنين	٤٣,٤٠
أعمال كتابية	١,٥٠
المبيعات والخدمات	١٢,٧٠
الزراعة	٨,٦٠
الانتاج	٣٣,٨٠

ويبقى التساؤل الرئيسى هل كان لهؤلاء المهاجرين المصريين من ذوى الكفاءات الفرصة للعمل فى مصر فى حال ما اذا كانوا قرورا عدم الهجرة ام لا ؟

وهو ما يتضح من تأمل وضع سوق العمل وأرقام التشغيل والبطالة فيه من خلال الجدول التالى :

---

[١] - www. OECD. Org /database

جدول (٣) : معدل البطالة وفق المستوى التعليمى :

المستوى التعليمى	معدل البطالة
تحت المتوسط	١,٢
المتوسط	٢١,٤
بعد الثانوى	١٦
الجامعى	١٨,١
الاجمالى	١١,٢

يتضح من هذا الجدول أن سوق العمل فى مصر غير قادر على امتصاص الإعداد المتزايدة من الافراد الحاصلين على مستوى تعليمى فيما فوق الثانوى وخريجى الجامعات ، ومع ذلك فالهجرة ليست فقط نتيجة نقص فرص العمل ولكن كذلك نتيجة الاجور المرتفعة التى يحصل عليها هؤلاء الافراد حال هجرتهم الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول الخليج .وعلاوة على ذلك فان ما يدفع خريجى الجامعات للبحث عن فرص تتناسب مع مهاراتهم التعليمية فى دول أخرى هو أن أعلى فرص التوظف فى بلدهم تكون فى القطاع غير الرسمى ، ويرى الشباب المصريين أن فرص التوظف لذوى الكفاءات أفضل فى أوربا عن دول الخليج التى لم يعد لها المقابل المادى الكبير كما كان فى الماضى . بالاضافة الى ذلك فانهم يفضلوا الهجرة المؤقتة لاوربا من منطلق أن ما يستطعيوا ادخاره فى سنة فى أوربا ربما يعادل راتبهم الذين كان سيقاضونه طيلة حياتهم لو ظلوا بمصر ، ولهذا تتجه الموجة الجديدة من هجرة الكفاءات المصرية الى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدلا من دول الخليج ومع ذلك يظل عدد المهاجرين الى دول الخليج كبيرا وبالتالي فقد تغيرت اتجاهات الهجرة .)

الهجرة المصرية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الخليج (١) :

" يقدر الجهاز المركزى للتعبئة الاحصاء السكانى (CAMPAS) أن اجمالى أعداد الهجرة المصرية حوالي ٢,٧ مليون ، منهم ١,٩ مليون يقيم فى دول عربية و ٠,٨ في دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ويمثل الحاصلين على مستويات تعليمية اعلي النسبة

---

[1]) نادر فرجانى " هجرة الكفاءات من الوطن العربى فى منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالى" مركز المشكاة ،القاهرة ٢٠٠٠

الأعظم من المهاجرين فى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يمثلوا ٤٧,٣ % مقارنة ب ١٨,٨ % للمهاجرين من ذوى المستويات التعليمية أقل من الثانوية و ٣٠,٧ للحاصلين على الثانوية فقط .وعلى نفس النحو يتضح ان اقل معدل للبطالة المصرية فى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين ذوى المهارات المرتفعة (٦,٥%) فى مقابل (١٢,٩ %) بين غير الماهرين .وبالتالي يتضح أن عرض المهاجرين من ذوى الكفاءات أعلى عنه بين غير المهرة وكذلك الطلب عليهم اعلى من غيرهم .

خلال فترة السبيعينيات كان معظم المهاجرين لدول مجلس التعاون الخليجي من العمالة غير الماهرة والمشتغلة بالأساس فى الإنشاءات . ومع ذلك فقد زادت نسبة هجرة الكفاءات (ولاسيما العلماء والفنيين) فى العقد الماضي فى الوقت الذى تراجع فيه نسبة العمالة غير الماهرة .

وفى الغالب تتوجه العمالة الماهرة الى دول مجلس التعاون الخليجى بصفة مؤقتة وتمتص المملكة العربية السعودية النسبة الاكبر منها ، وتشير تقديرات البنك الدولى الى أن الهجرة المصرية فى منطق الخليج من العمالة الماهرة بينما تتركز هجرة العمالة غير الماهرة فى الاردن ولبنان والعراق .

وسوف نتناول حجم الهجرة المصرية بكافة انواعها المؤقتة والدائمة مع التركيز على احصاءات هجرة الكفاءات .

حجم وخصائص هجرة الكفاءات المصرية :

سوف نتناول حجم وخصائص هجرة الكفاءات المصرية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨ والمتاح من عام ٢٠٠٩ من خلال توضيح المستوى التعليمى ونوع التخصصات والمهن التى يعملون بها :

(١) تطور اجمالى المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر وفقا للحالة التعليمية:

سنعرض من خلال الجدول التالى اجمالى المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر وفقا للحالةالتعليمية .

جدول (١)

الحالة التعليمية للمهاجرين عند مغادرتهم (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)

الحالة التعليمية / السنوات	جامعى		دبلوم عالى		ماجيستير		دكتوراه		الاجمالى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2000	243	89.7	8	٢,٩	12	٤,٤	8	٢,٩	271	100
2001	322	91.27	12	٣٤ .٤	14	٣,٩	5	١,٤	353	100
2002	274	89.87	11	٣,٦	10	٣,٣	10	٣,٣	305	100
2003	167	95.47	2	١,١	2	١,١	4	٢,٣	175	100
2004	200	87.77	9	٣,٩	16	٧,٠	3	١,٣	228	100
2005	196	87.1	9	٤	15	٦,٧	5	٢,٢	225	100
2006	210	90.1	7	.٣	12	٥,٢	4	١,٧	233	100
2007	198	89. 6	10	٤,٥	10	٤,٥	3	١,٤	221	100
2008	213	89.1	9	٣,٨	12	٥,٠	5	٢,٠	239	100
2009	213	88.4	8	٣,٣	16	٦,٦	4	١,٧	241	100

تشير بيانات الجدول الى أن الذين يحملون مؤهل جامعى فقط قبل مغادرتهم البلاد للهجرة خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) يمثلوا السواد الاعظم بين فئات المهاجرين حيث وصل مجموع عددهم الى (٢٢٣٦) مهاجر بنسبة (٨٩,٩ %) من اجمالى المهاجرين ، بينما نجد أن من حصل على الدبلوم العالى قبل المغادرة (٨٥) مهاجر بنسبة (٣,٤%) ، الحاصلين على درجة الماجيستير (١١٩) بنسبة (٤,٨ %) ، وفيما يتعلق بدرجة الدكتوراه (٥١) مهاجر بنسبة (٢%) ، ومن ثم يتضح أنه فىالغالب تفضل الكفاءات المهاجرة استكمال باقى الدرجات العلمية فى دول المهجر حتى يمكنها ذلك من تدعيم موقفها العلمى والمادى فى هذه البلدان . وغالبا لاتعود مرة أخرى إلى بلادها ، خصوصا أن مصر تعانى من معدلات الأمية المرتفعة (٣٣%) وبالتالى انخفاض معدل الحاصلين على مؤهلات عليا بنسبة الحاصلين على مؤهل جامعى لقوة العمل ٢,٤% من قوة العمل . وهذا يوضح خطورة هجرة الكفاءات على المجتمع .

(٣) تخصصات هجرة الكفاءات :

يوضح لنا الجدول التالى تصنيف المهاجرين وفقا للتخصصات التى يشغلها المهاجر

جدول (2): تطور اجمالىأعداد المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر أصحاب المؤهلات العلمية

المجموعات العلمية / السنوات	العلوم الطبية		العلوم الهندسية		العلوم الزراعية		العلوم الاساسية		العلوم الانسانية		وفقا للمجموعات العلمية الرئيسية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨) الاجمالى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2000	30	11.1	68	25.1	20	7.4	15	5.5	138	50.9	271	100
2001	50	14.2	88	24.9	21	5.9	18	5.1	176	49.9	353	100
2002	51	16.7	68	22.3	20	6.6	15	4.9	151	49.5	305	100
2003	24	13.7	57	32.6	9	5.1	10	5.7	75	42.9	175	100
2004	38	16.7	67	29.4	5	2.2	10	4.4	108	47.4	228	100
2005	53	23.6	57	25.3	8	3.6	9	4	98	43.6	225	100
2006	45	19.3	44	18.9	14	6	13	5.6	117	50.2	233	100
2007	29	13.1	51	23.1	9	4.1	7	3.2	125	56.6	221	100
2008	53	22.2	50	20.9	7	2.9	10	4.2	119	49.8	239	100
الاجمالى	373		550		113		107		1107		2250	

يظهر تصنيف المهاجرين وفق المؤهلات العلمية التفوق الواضح والكبير لمجموعة العلوم الانسانية التى بلغ اجمالى عدد مهاجريها من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٨ (١١٠٧) مهاجر من اجمالى (٢٢٥٠) مهاجر اى بنسبة (٤٩,٢%) أى حوالى نصف المهاجرين من المجموعات العلمية الاخرى ، وشهد عام ٢٠٠١ العدد الاكبر لتدفق المهاجرين المنتمين لهذه المجموعة العلمية حيث وصل عددهم (١٧٦) مهاجر ثم شهدت تراجعا بعد ذلك ثم عادت للزيادة مرة اخرى ولكن ليس لنفس مستوى عام (٢٠٠١)

المرحلة العمرية لهجرة الكفاءات:

تهتم الدول المستقبلة للكفاءات ليس فقط بالتخصص والكفاءة وإنما أيضا بالمرحلة العمرية ولاسيما الشباب حتى تستفيد منهم أقصى استفادة، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول (٣):اجمالى المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر وفقا لفئات السن

2009عند الهجرة ودولة المهجر خلال عام

دولة المهجر / فئات السن	الولايات المتحدة الامريكية		كندا		استراليا		ايطاليا		دول اخرى*		اجمالى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
اقل من ٢٠	20	40.00	20	40.00	3	6.00	6	12.00	1	2.00	50	100
-20	11	21.57	28	54.90	11	21.57	1	1.96	-	-	51	100
-30	49	36.84	46	34.59	20	15.04	15	11.28	3	2.26	133	100
-40	27	29.67	30	32.97	5	5.49	28	30.77	1	1.10	91	100
-50	20	42.55	14	29.79	-	-	7	14.89	6	12.77	47	100
٦٠ فاكثر	2	28.57	3	42.86	1	14.29	1	14.29	-	-	7	100
الاجمالى	129	34.04	141	37.20	40	10.55	58	15.30	11	2.90	379	100

*دول اخرى تشمل فرنسا ، نيوزيلاند ،انجلترا ، هولندا لعام ٢٠٠٩

يشير تصنيف المهاجرين وفقا لفئاتهم العمرية ان الهجرة المصرية للخارج هى بالاساس هجرة شابـــه اذا تمثل الفئة العمرية (٣٠ – ٤٠) النسبة الاكبر بين الفئات المهاجرة بنســبة (٣٥ %) حيث وصل اجماليها الى ١٣٣ ، تليها الفئة العمرية (٤٠ –٥٠) بنســة (٢٤%) باجمــالى ٩١ وكذلك الفئات العمرية (٢٠ –٣٠) ، أقل من ٢٠ لم يكن تمثليها ضغبفا على الاطلاق حيث وصلت نسبتمهما الى (١٣,٥%) ، (١٣,٢%) ، ويلاحظ كذلك ان الولايات المتحــدة تمثــل المصــب الرئيسى لتدفق الفئة العمرية الاكثر هجرة (٣٠ –٤٠) بنسبة ٣٧% تقريبا تليها كندا ايمانا مــن هذه الدول باهمية هذه الطاقات الشابة و ما يؤكد ذلك انه فى الفئة الثانية الاكر هجرة يتناوبون على الحصول عليها ولكن هذه المرة كندا تحتل المرتبة الاولى بنسبة ٣٣% تليها الولايات المتحدة بنسبة ٣٠ % .

حجم الهجرة الدائمة:

بالرغم من النظر إلى الهجرة المؤقتة على أنها حل لمشكلة البطالة داخل المجتمعات المرسلة إلا انه لا يمكن النظر الهجرة الدائمة على هذا النحو لان المجتمع يفقد طاقاته للأبد وخصوصا بعد اكتساب جنسية البلد المستقبلة.

والجدول التالي يوضح لنا تطور حجم اجمالى المهاجرين الذين اكتسبوا صفة مهاجر:

جدول (4) : تطور اجمالى اعداد المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر

خلال الفترة (2000 – 2009)

صفة المهاجر / السنوات	المهاجرون				الذين اكتسبوا صفة المهاجر				الاجمالى	
	اصلى	مرافق	جملة		اصلى	مرافق	جملة			
			عدد	%			عدد	%	عدد	%
2000	135	86	221	37.46	303	66	369	62.54	590	100
2001	115	69	184	24.08	531	49	580	75.92	764	100
2002	89	38	127	18.65	503	51	554	81.35	681	100
2003	96	38	134	43.23	160	16	176	56.77	310	100
2004	132	35	167	44.18	182	29	211	55.82	378	100
2005	162	63	225	49.34	190	41	231	50.66	456	100
2006	121	50	171	43.18	211	14	225	56.82	396	100
2007	168	37	205	52.97	170	12	182	47.03	387	100
2008	167	31	198	47.14	203	19	222	52.86	420	100
2009	121	23	144	37.99	205	30	235	62.01	379	100
الاجمالى	1306	470	1776	37.30	2658	327	2985	62.70	4761	100

عليه في عام ٢٠٠١ ، وهو ما يؤكده الرسم البياني التالي الذى يوضح أن ذروة أعداد المهاجرين كانت في عام ٢٠٠١ ثم شهدت انخفاضا كبيرا بعد ذلك ثم عادت لاتجاه الزيادة ولكن ليس كما كانت فى عام ٢٠٠١ . و يؤكد ذلك الشكل التالي ذلك من خلال التطور بيانيا:

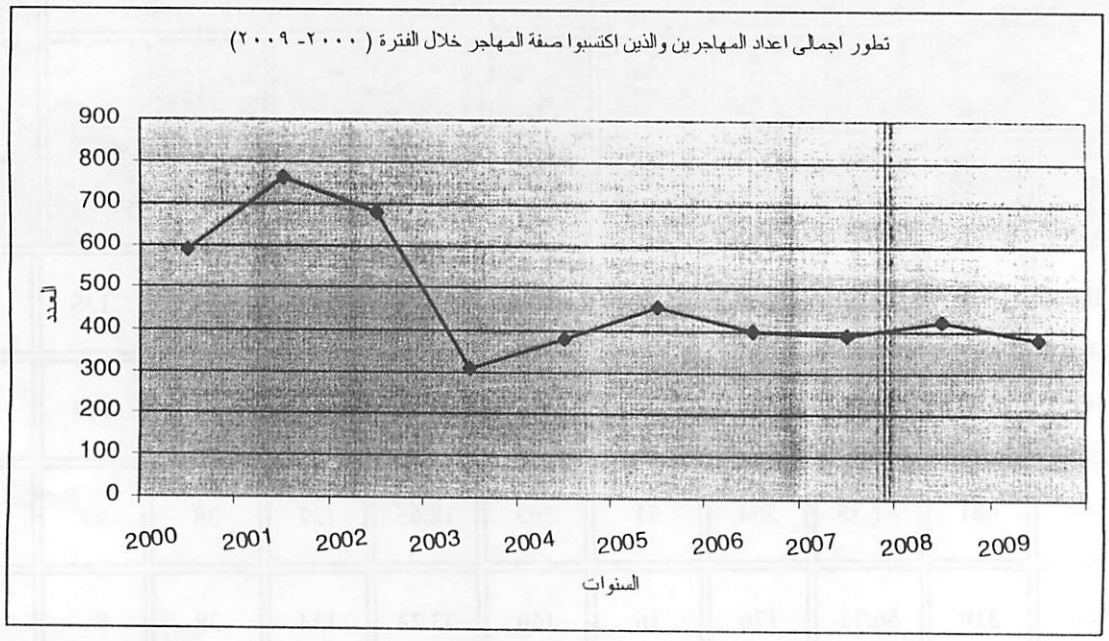

جدول (٥) : تطور اجمالى المهاجرين الذين إكتسبوا جنسيات أجنبية
خلال الفترة 2000 - 2009

النوع / السنوات	ذكور		اجمالى	
	عدد	%	عدد	%
2000	390	15.82	2465	100
2001	393	16.38	2400	100
2002	417	17.58	2372	100
2003	397	17.91	2217	100
2004	357	17.14	2083	100
2005	439	20.62	2129	100
2006	432	20.99	2058	100
2007	381	17.43	2186	100
2008	329	17.63	1866	100
2009	313	16.16	1937	100
الاجمالى	3848	17.72	21713	100

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن عام ٢٠٠٠ هو العام الذى حظى بأكبر عدد من المهـاجرين الذين اكتسبوا جنسيات أجنبية (٢٤٦٥) وبدأ بعد ذلك انخفاض تدريجى فـى الأعـداد التـى حصلت على الجنسية على أن وصلت إلى أدنى معدل لهـا عـام ٢٠٠٩ (١٩٣٧) مهـاجر ،

ويرجع ذلك إلى أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ وإنتهاج الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية إجراءات أكثر تشددا فى الحصول على الجنسية.

"توزيع هجرة الكفاءات العربية المقيمة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD حسب الجنسية بالنسبة لمصر قد وصل مجموعهم بينما الغير متجنسون مجموعهم ٣٥٩٩٤ بالإضافة الى عدد غير معلوم حصل على الجنسية أم لا وعددهم ١٨٤٤٩ عام ٢٠٠١.(١)

جدول (٦) التوزيع العددي والنسبي للمصريين العاملين بالخارج وفقا للمؤهل ومجموعات الدول خلال عام٢٠٠٨

الدول	المؤهل	
	عال	%
مجموعة الدول العربية	٢٧٧٨٣٤	96.٩
مجموعة الدول الأوربية	٥٤٦٤	2%
استراليا	١٦	0.6%
مجموعة الدول الأفريقية	٩٠٦	0.3
مجموعة الدول الأسيوية	٣٤٨	0.1
دول الأمريكتين	٣٠٦	0.1
بواخر أجنبية*	١٩٨١	0.7
الاجمالى	٢٨٨٨٥٥	100

1) Ayman Zohry, Attitudes of Egyptian youth Towards Migration to Europe, Information Dissemination on Migration, ILO, 2006

الفصل الثانى
عوامل الطرد وعوامل الجذب لهجرة رأس المال البشرى

سوف نتناول فى هذا الفصل الاسباب والدوافع التى تؤدى الى الهجرة ، مع التعرف على عوامل الجذب فى الدول المستقبلة لهجرة رأس المال البشرى .

بدايةً لا نستطيع اختزال العوامل الطاردة والجاذبة للهجرة فى أسباب محددة أو قاطعة، توجد عوامل كثيرة دافعة للهجرة ، فهى دوافع متعددة ومركبة ومعقدة ، لأنها تتضمن دوافع شخصية وعائلية ترتبط بطموحات كل فرد داخل اسرته وفى نفس الوقت تتعلق بدوافع مجتمعية تشمل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية يتداخل فيها المحلى مع الاقليمى والعالمي، نستطيع القول تجاوزا انها دوافع عالمية محلية .

أولا : الاتجاهات المفسرة لعوامل الهجرة الطاردة والجاذبة.

الإتجاهات المفسرة لهجرة الكفاءات

قبل الحديث عن العوامل الدافعة للهجرة سنعرض بعض المدارس المطروحة لتفسير العوامل الدافعة للهجرة .

المدرسة الأولى: تعالج الظاهرة من منظور فردى بالأساس، مؤداه أن الكفاءات أفراد متميزون يسعون لتحقيق ذاتهم فكرياً ومهنياً، ولضمان ظروف عمل ومعيشة مريحة تكفل لهم حرية التفكير وإمكانية الإبداع. ولما كان هذا السعى يحبط فى بلدانهم الاصلية، فإن هذه الكفاءات تجد لها مكاناً، إن استطاعت، فى بلدان آخرى..

وتكاد غالبية التفسيرات الواقعة فى نطاق هذه المدرسة أن تسقط أى دور مجتمعى للكفاءات فى العالم الثالث سواء كان الدافع لهذا الدور خلقياً، راجع للاعتراف بالجميل لبلد الأصل، أو طموحاً تقدمياً كما هو فى حالة طليعة المثقفين.

وتحدد المدرسة الأولى عوامل مهمة تدعو الكفاءات للهجرة من البلدان المتخلفة، هى:

- انخفاض مستوى الدخل وتدنى مستوى المعيشة.
- الإحباط العلمى والمهنى العائدان لعدم توافر إمكانات البحث (الكتب والمجلات العلمية،والمعدات والأجهزة، والوقت اللازم للبحث، والبنيان المؤسسى للبحث العلمى، والاتصال العلمى الدولى).
- غياب حرية الفكر والرأى والأسلوب العلمى لإدارة المجتمع.

إلا أن بعض نتائج الدراسات التى تنضوى تحت المدرسة الفردية تشكك فى أهمية بعض المسببات الأساسية التى تقدم لهجرة الكفاءات. فعلى سبيل المثال، تظهر الدراسة الميدانية الكبيرة التى تمت بإشراف معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب، فى عدد من الدول المرسلة والمستقبلة للكفاءات المهاجرة، أن متغير الدخل ليس على الأهمية التى أعطيت له قبلاً (راجع ملخص النتائج فى: جلاسر وهابرس، بالإنجليزية، ١٩٧٨)، فلا الدخل الفردى أهم محددات قرار الهجرة، ولا ينتج عن معدل مرتفع لنمو الدخل القومى إنقاص هجرة الكفاءات، بل إن عدداً ليس قليلاً من الكفاءات يتمكن أحياناً من الحصول على دخل حقيقى أعلى فى بلدالأصل عن بلد الهجرة فى الغرب ، مما يدعو إلى البحث عن الأسباب الحقيقية فى مجال خلاف انخفاض الدخل.

وفى أحيان قليلة يصل أنصار هذه المدرسة (الفردية) إلى أن هناك عوامل تساعد على زيادة هجرة الكفاءات من بلدان العالم الثالث مثل:

- ضعف انتماء الكفاءات المهاجرة لحضارة بلد الأصل فى مواجهة تأثير الحضارة الغربية السائدة، أو قرب حضارة بلد الأصل للحضارة الغربية.
- ضعف علاقات الانتماء إلى بلد الأصل سواء على المستوى المجتمعى، كما يظهر فى حالة الكفاءات التى تنتمى إلى أقليات مضطهدة مثلاً، أو على المستوى العائلى والشخصى، مما يتعلق بمدى تماسك العلاقات الاجتماعية.

أما المدرسة الثانية: فتتناول هجرة الكفاءات من حيث أنها ظاهرة دولية تمتد جذورها عميقة في نظام الاقتصاد-السياسى الذى يسيطر على العالم. وعليه، فإن تفسير الظاهرة يكمن فى الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي العالمى خاصة تلك المتعلقة بقيام سوق دولية للكفاءات.

تقدم مدرسة الاقتصاد-السياسى أن السبب الجوهرى لهجرة الكفاءات هو الارتباط العضوى لبلدان العالم الثالث بمركز النظام الرأسمالى العالمى فى دول الغرب المصنعة فى علاقة تخلف وتبعية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية. ويقوم هذا الارتباط العضوى، فيما يتعلق بهجرة الكفاءات، على ثلاث دعائم أساسية:

- سوق دولية للكفاءات هى امتداد طبيعى، يحمل معه مزايا فردية ضخمة، لسوق العمل ببلدان الأصل.
- خلفية المنافسة الفردية فى الإطار الرأسمالى المشوه السائد ببلدان العالم الثالث، والتى تدفع الفرد للسعى لتحقيق أعلى مستوى من الرفاهة الخاص، مقاساً مادياً بصرف النظر عن الرفاه الجمعي.
- نسق تعليم وتأهيل فى بلدان العالم الثالث، يمتد أيضاً إلى خارجها من خلال تقليد أنساق التعليم العالى لنظائرها فى البلدان الغربية وعبر الابتعاث للدراسة فى الخارج، وينتج كفاءات من النوعية المطلوبة للسوق الدولى بدلاً من تلك التى تتواءم مع الاحتياجات الأساسية لبلدان الأصل.

حيث تعنى تبعية البنية الاقتصادية-السياسية الحاكمة فى بلدان العالم الثالث لمركز النظام الرأسمالى فى الغرب، ألا تقوم عوائق مهمة فى سبيل انتقال الكفاءات من إحدى بلدان الأصل إلى بلدان الغرب المصنعة. ويؤدى هذا فى الواقع إلى إضافة شريحة خارجية لسوق العمل المحلى، تحمل معها مزايا معيشية ومهنية لا تتوافر فى بلدان الأصل. وتتكون السوق الدولية للكفاءات من مجمل هذه التقاطعات بين أسواق العمل فى بلدان الأصل والدول الغربية المصنعة.

ومؤدى قيام السوق الدولية للكفاءات، وسيادة خلقية المنافسة الفردية لتحقيق أعلى رفاه خاص، أن تصبح فرصة العمل فى أحد بلدان الغرب المصنعة، هى أكثر بدائل العمل إغراءً للفرد فى البلدان المتخلفة، ويبقى الوصول إليها تطلعاً فردياً مشروعاً، يتحقق برتابة

فائقة كلما سنحت الفرصة فى سوق العمل الخارجى. ولهذه القاعدة بالطبع، استثناءات تمثلها الكفاءات التى تتبنى دور المثقف الطليعى الملتزم وتبقى فى أوطانها تكافح لصنع غد أفضل.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن هناك عملية إغراء وسرقة متعمدة من قبل المراكز النشطة فى الغرب الرأسمالى، خاصة عبر الشركات عابرة الجنسيات والتى تشكل القطب الرئيس لنظام العولمة، لاختطاف خيرة كفاءات بلدان العالم الثالث التى يمكن أن تندمج بسهولة فى النشاط العلمى والمهنى القائم فى الدول الغربية المصنعة أو خارجها فى خدمة عابرات الجنسيات. وهذه العملية، فى واقع الأمر نشاط طبيعى فى ظل التنظيم الرأسمالى للنشاط الاجتماعى-الاقتصادى للعالم فى ظل العولمة.

ويبين هذا التصور أن هجرة الكفاءات للغرب الرأسمالى ليست إلا المقابل الدولى لنزيف الكفاءات داخل البلدان المتخلفة ذاتها. إذ يؤدى البحث عن موقع مهنى ومزايا شخصية أفضل داخل سوق العمل المحلى فى ظل التنظيم الرأسمالى المشوه القائم داخل بلدان العالم الثالث، واجتذاب المراكز الأقدر لخيرة الكفاءات، إلى هجرة الكفاءات من المناطق الأفقر إلى مناطق الأغنى. إن الآلية نفسها التى تنتج النزيف الداخلى للكفاءات فى البلدان المتخلفة، تعمل أيضاً على المستوى الدولى. فإذا كان المعتاد أن تسعى الكفاءات داخل بلد الأصل للتنافس للوصول إلى أعلى رفاه خاص، والذى تجده عادة فى العاصمة، فماذا يمنعها، إعمالاً للمبادئ نفسها، من أن تكسر حدود بلدانها، حين تتمكن، للوصول إلى المراكز المقابلة فى البلدان الأغنى فى النظام الاقتصادى الدولى؟

وعلى نظام التعليم القائم فى بلدان العالم الثالث، سواء داخل هذه البلدان أو خارجها، معول كبير فى قيام هجرة الكفاءات، إذ يعمل النظام التعليمى كأداة فعالة لإدماج الأجيال الناشئة فى السوق الدولى للكفاءات، ويغرس فيهم الانتماء، ثقافياً، لمراكز النظام الرأسمالى العالمى. ويتعين ملاحظة أن هذا الانتماء يتعاظم مع زيادة كفاءة الاتصال على صعيد العالم. ويصف محمد أمين التوم (١٩٨١، ٥٣) النظام التعليمى فى السودان، على سبيل المثال، بأنه "نظام نخبوى إلى حد بعيد ، ومتحيز للقطاع الحديث، ومتحيز بالتالى للحضر، ويؤكد على الشهادة الأكاديمية، والمنافسة، والإنجاز الفردى، ويغرس فى النفوس احتقاراً للعمل اليدوى، ويغرس لدى الذين ينتظمون فيه فترة طويلة القيم والأيديولوجيا الغربية".

هناك إذن تعارض أساسى بين التوجه القائم لنسق التعليم فى بلدان العالم الثالث والذى لا ينتج كفاءات متناسبة مع الاحتياجات المحلية، وإنما كفاءات تناظر ما تخرجه أنظمة التعليم

فى البلدان الغربية المصنعة، تصلح للتداول فى السوق العالمى للكفاءات. ونُذِّكر على سبيل المثال:

بمهارات الأطباء الذين يدربون على الطب العلاجى، كما يمارس فى مستشفيات كبيرة حسنة التجهيز، فى إطار نظام خدمات حضرى، على حين أن هذه المؤسسات غير موجودة بالدرجة الكافية فى بلدان العالم الثالث، خاصة فى مناطقه الأفقر. ونُذِّكر كذلك بمهارات المهندسين المعماريين الذين يتعلمون التصميم فى وسط حضرى للبناء بالأسمنت المسلح، مما يعنى فى غالبية البلدان النامية القضاء على تكنولوجيا البناء المحلية المتناسبة تماماً مع البيئة، وإدخال تكنولوجيا غربية كثيراً ما تكون غير صالحة للبيئة المحلية.

ويعنى اغتراب نظام التعليم عن احتياجات المجتمع المحلى فى بلدان الأصل، والتزامه فى الوقت نفسه بالحداثة الغربية، أنه ينتج بالأساس مهارات للسوق الدولية، ومحورها البلدان الغربية المصنعة ومؤسساتها البحثية والاقتصادية. أى، بعبارة أخرى، يتيح شروط التحاق كفاءات البلدان المتخلفة بهذه السوق.

إذ أن "شرط الالتحاق بالسوق الدولية للكفاءات هو حيازة مؤهلات قابلة للتداول على الصعيد الدولى. وينطوى هذا- بدرجات متفاوتة- على انقطاع الصلة بين المؤهلات والاحتياجات المحلية. بمعنى آخر، فإن المهنيين من أبناء العالم الثالث إنما يكتسبون إمكان حركتهم على الصعيد الدولى، إما عن طريق الدراسة بالخارج أو بانتظامهم فى سلك مؤسسات محلية تكون مناهجها ومقرراتها أقرب ملاءمة لظروف العمل فى البلدان المتقدمة عنها فى البلدان النامية"

ولاشك أن التعليم بالخارج هو أحد المنافذ الرئيسية التى يتم عن طريقها تسرب الكفاءات من بلدان العالم الثالث إلى الغرب الرأسمالى. فعن طريقه يكتسب مواطنو العالم الثالث المهارات المناسبة لسوق العمل الغربى مباشرة. ولكنهم أيضاً يكتسبون قيم الغرب ونمط الحياة السائد به عن خبرة ومعايشة.

ولهذه النقطة الأخيرة أهمية جوهرية، إذ لا تتوقف مساهمة نظام التعليم، فى خلق الظروف الموضوعية لهجرة الكفاءات، عند حد إنتاج مهارات غير متناسبة مع متطلبات الناس فى بلدان الأصل، بل تتعدى ذلك إلى إكساب المنخرطين فيه قيماً ونسق حوافز فردية هى من

أسوأ ما يميز الطبقة الوسطى فى المجتمعات الرأسمالية ويكرسها لدرجة تطغى فيها على التراث الحضارى الأصلى. ([1])

العوامل والآليات الدافعة والجاذبة للهجرة الدولية:

توجد عوامل عديدة طاردة لهجرة الكفاءات من دولهم وعوامل جذب فى دول الاستقبال وفيما يلى نتناول القسم الأول العوامل الطاردة بشكل عام والعوامل الطاردة على مستوى مصر ثم المنطقة العربية ثم نتناول القسم الثانى العوامل الجاذبة.

العوامل الطاردة بشكل عام:

- الانقسام التكنولوجى المتنامى ما بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة او النامية.
- فجوات الرواتب الضخمة بين الدول.
- الحاجة الى المهارات والابداع المرتبطة بالتنافسية العالمية.
- تدنى العائد على التعليم، انكماش فرص العمل فى القطاع العام ومحدودية فرص العمل فى القطاع الخاص.
- تدنى البحث العلمى فى أولويات الدولة ولا سيما بالمقارنة مع ما تخصصه الدول الأخرى للبحث العلمى.
- برغم أن المشتغلين بالبحث العلمي يحظون بمعاملة مالية خاصة (كادر خاص)، فإن التصاعد في مستوي أجور هذه الفئة لم يكن مواكباً قط لقفزات معدل التضخم خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

غياب خطة قومية لاستثمار البحث العلمي وحمايته وتفكك بنية البحث العلمى فى مصر وتشتتها بين الوزارات المختلفة.

فعلى سبيل المثال : من دواعى هجرة الاطباء العرب، التى تشهد نزيفا عاليا من الكفاءات العاملة فى القطاع الصحى ، عامل النقص البين فى الاستثمار فى البحث العلمى وفرص التأهيل كعامل مشترك بين كافة الدول العربية نحو الهجرة ، أما العوامل الطاردة الاخرى مثل الحروب والنزاعات فبرغم ارتفاعها فى السودان ، نجد ان ضعف نسبة هجرة الكفاءات من السودان الى الدول الاوربية يعود إلى اتجاه قسم منهم من هجراتها الى الخليج.(هجرة الكفاءات نزيف ام فرص ٢٠٠٨، ص٧٠)

(العوامل الطاردة فى المجتمع المصرى) :

---

[1] منظمة الهجرة الدولية " تنقل العمالة فى العالم العربى " ٢٠١٠ ص ص ٤٤ – ٤٥ -٤٦ .

برغم تعدد العوامل الطاردة لهجرة الكفاءات فى مصر نستطيع ان نحددهما فى ثلاث عوامل رئيسية واهمها العوامل الاقتصادية والبيروقراطية والحرية بكافة صورها السياسية والعلمية

العوامل الاقتصادية:

هى أحد اهم العوامل الدافعة للهجرة المصرية عموما من اجل تحقيق الطموحات الشخصية والعائلية، وهنا يشترك كل المهاجرين فى هذا الدافع الفئات الضعيفة والغير متعلمة وأيضا المتعلمين . وفى استبيان عن الأسباب التى تدفع الشباب المصرى إلى الهجرة إلى أوروبا وجد ان الأسباب الدافعة من الدولة المنشأ هى اقتصادية فى الأساس، حيث يرى الشباب المصرى ان الهجرة –سواء منظمة او غير منظمة، وسيلة للهروب من الفقر والبطالة. وهو ما يتوافق مع انخفاض مستويات الأجور ومستويات المعيشة فى مصر مقارنة بأوروبا إضافة إلى محدودية فرص العمل خاصة لحديثى التخرج. فنسبة كبيرة من المبحوثين من خريجى الجامعات وفشلوا فى الحصول على فرصة عمل لسنوات طويلة بعد التخرج ([1]).

والكفاءات فهجرة الكفاءات خصوصا متمثلة فى انخفاض الدخول ،وبرغم ان بعض الكفاءات لها كادر خاص إلانه لايتناسب مع تكلفة المعيشة، " فبعد بذل كل الجهد للحصول على الدكتوراة يجد ان دخله أقل بكثير من دخل الآخرين الذين لم يدرسوا مثله ، وعليه ان يقتنع ببيت متواضع إذا وجد بيتا وبحياة أقرب الى التقشف منها إلى الرخاء والاستقرار[2]" وفى حالة المقارنة بين الدخل فى مصر واالدول الخليجية يتضاعف الى اضعاف ، اما المقارنة بالدول الاوربية والولايات المتحدة ، لاوجه للمقارنة بالاضافة الى طبيعة الحياة والحرية العلمية داخل هذه البلدان.

العوامل البيروقراطية:

تلعب العوامل البيروقراطية داخل الجهاز الادارى أدوارا تقليدية روتينية من اهمها عدم الاستفادة من المراكز العلمية والبحوث التى تجرى لصالح التقدم ، فصانع القرار يعمل فى جهة والبحث العلمي فى جهة اخرى . (كلاهما يعمل فى جزر منعزلة) ونادرا ما يلتقيان واذا

---

* نسبة الاعالة تساوى عدد الأفراد تحت سن ١٥ سنة وفوق سن ٦٤ مقسوما على عدد الأفراد الذين عمرهم بين ١٥، ٦٤ ومعبرا عنها كنسبة منوية ، فهى تشير على متوسط عدد الأشخاص الذين يعيلهم الشخص العامل فى المجتمع .

٢) محمد محى الدين، نظريات الهجرة : تحليل نقدى ،مركز شركاء التنمية ، "٢٠٠٩،

تم اللقاء ، هو لسماع الآراء فقط وليس للعمل بها . وهذه البيروقراطية ساهمت فى الدفع نحو الهجرة لإشباع تطلعات الفرد العلمية والوظيفية نتيجة المعوقات والصعوبات التى تمنعه من المساهمة فى التطوير.

وهذا الحال كان سائدا فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ونأمل ان يتغير الوضع بعد هذه الثورة للأفضل من خلال الاخذ بنتائج البحوث والدراسات التى تجرى فى مراكز البحوث والجامعات المصرية ،

دافع الحرية بكافة صورها:

من دوافع هجرة العقول الرغبة فى الحصول على الحرية بكافة صورها منها الحرية العلمية والفكرية، لان البعض من الذين لديهم أفكار جديدة وفريدة فى اوطانهم الام يتعرضون للتهميش نتيجة أفكارهم التى لاتلقى صدى فى مجتمعاتهم الاصلية ، ومن يكون الدافع قوى لديهم لهجر بلدانهم الاصلية، انهم يرغبون فى التمتع بالحريات السياسية ، وطرح رؤيتهم السياسية بحرية تامة وكاملة دون قمع او ضغط او اضطهاد من اجل تطوير وطنهم بالاضافة الى ان الكفاءات ترغب دائما فى تحسين مهاراتهم والرقى بمعرفتهم فى بلدان المتقدمة من اجل السعى الى مزيد من المعرفة العلمية المتقدمة فى مجالاتهم.

أدى عدم التوافق الكبير بين مجموعات المهارات التى اكتسبها حديثى التخرج ومتطلبات أسواق العمل الى ارتفاع معدلات البطالة لمجموعات اجتماعية محددة ولاسيما بين الذكور الحاصلين على التعليم الاساسى والاناث الحاصلات على التعليم الثانوى .

ان التفاعل بين الزيادة السريعة لاعداد الشباب فى السكان وقلة فرص العمل امامهم جعلت من الهجرة مكونا سياسيا أساسيا لتعزيز مساهمة الشباب في التنمية الاقتصادية فى العالم العربى ، غير أن حراك الشباب فى المنطقة لم يدرج فى سياسات التنمية الوطنية والإقليمية لعدة أسباب . وأصبح دخول الشباب الى أسواق العمل فى المنطقة وخارجها وما وراءها أمرا عسيرا على نحو متزايد . وكانت النتائج المباشرة لسياسات الهجرة الصارمة هى أن زيادة قدرة المهاجرين ذوى المؤهلات العليا على ايجاد فرص عمل في الخارج وهذه النتيجة تعنى استنزاف للعقول فى الدول المصدرة للهجرة. ان هجرة البالغين من الشباب من ذوى المهارات العالية (ولاسيما الهجرة الدائمة) تدفع الدول المصدرة للهجرة (دول المنشأ) بعيدا عن الفجوة المعرفية والتكنولوجية العالمية .

عوامل الطرد الاجتماعية والاقتصادية الدافعة لنزيف العقول

إعتمد البحث فى الدوافع الاجتماعية على نتائج تقرير جامعة الدول العربية عن هجرة الكفاءات عام ٢٠٠٨ وقد تضمنت الآتى:

(١) معدل الزيادة السكانية (٢) معدل البطالة

(٣) نسبة الإعالة (٤) معدل الأمية

(٥) الناتج المحلى الإجمالى (٦) دخل الفرد

(٧) السكان تحت خط الفقر (٨) معدل الإستثمار

(٩) معدل التضخم (١٠) الدين العام

(١) معدل الزيادة السكانية:

إن معدل الزيادة السكانية مؤشر معتاد فى التنبؤ بالضغط على السلع والخدمات والبنية الأساسية لبلد ما ولهذا يعتبر معدل الزيادة السكانية أيضا عامل طرد للهجرة وخاصة حين يتجه معدل الزيادة إلى الإرتفاع ويتراوح معدل الزيادة السكانية فى البلدان العربية بين ٣,٥% كأعلى معدل ، وقد وصل فى الكويت واليمن إلى ١٠% كأدنى معدل وأن البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول هى مصر والمغرب ولبنان والعراق والجزائر وسوريا حيث أرسلت حوالى ٧٧% من نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عام ٢٠٠٠ ، ولديها معدلات سكانية قدرها ٢,٠٢% و ١,٥٥% و ١,٢٣% و ٢,٦٦% و ١,٢٢% و ٢,٣% على التوالى .

ورغم أن المستويات العالمية لمعدل الزيادة السكانية لهذه الدول الست ليست عامل طرد مهما غير أن العواقب المتراكمة لمعدل الزيادة السكانية فى الماضى فى بعض البلدان والعواقب المستقبلية لمعدل الزيادة السكانية العالى حاليا ، حيث أنه أعلى تأثيرا فى اتخاذ قرار الهجرة خصوصا هجرة المتعلمين .

(٢) معدل البطالة :

تشير الأرقام إلى علاقة موجبة بين زيادة معدل البطالة وزيادة نزيف العقول :

أ- تعد البطالة أحد أهم عوامل الطرد الدافعة للهجرة.

ب- يتراح معدل البطالة فى البلدان العربية حوالى ١٦% فى المتوسط وقد وصل معدل البطالة فى البلدان العربية الست الأعلى فإستنزفت العقول إلى ٩,٥% فى مصر و ١١% فى المغرب و ١٨% فى لبنان و ٢٥% فى العراق و ١٧,١% فى الجزائر و ١٢,٣% فى سوريا وكلها معدلات أعلى بكثير من معدلات البطالة الآمنة (وتكون أقل من ٥%).

ولقد أظهرت نتائج الدراسة التى أجرتها منظمة العمل الدولية فى عـام ٢٠٠٧ بشـأن مواقف الذكور من الشباب فيما بين ١٨ -٢٤ عامافى المناطق ذات الهجرة المرتفعة فى مصر أن البطالة المقنعة والمزمنة جعلت من الشباب عرضة للجوء الى قنوات الهجرة غير النظامية بشكل كبير وكشفت الدراسة ان ٨٧ % من الاشخاص الذين أجريت عليهم الدراسة عبروا عن رغبتهم للهجرة الى أى دولة أوربية . ولقد كان حوالى ٤٠ % من المشاركين فـى الدراسـة عاطلين عن العمل ، ولقد حصل أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين فى الدراسـة علـى التعلـيم الثانوي أو ما بعده . ولقد كشفت الدراسة نفسها أن ٧٠% من العائدين لأوربا إلى مصر لـم يعملوا فى مجالات تخصصاتهم مما يشكل نزيفا كبيرا للعقول[١] .

(٣) نسبة الاعالة :*

أسفرت نتائج تقرير هجرة العقول عن وجود تأثير موجب بين نسب الإعالـة العاليـة فكلما زادت نسب الإعالة يكون دافع الشخص العامل أكبر لترك بلده الأصلى والبحث عن فرص عمل أفضل لتقليل عبء الإعالة ، وزيادة الهجرة الدولية بصفة عامة ، ونزيف العقول بصفة خاصة . حيث تتراوح نسبة الإعالة فى البلدان العربية عام ٢٠٠٦ بين ١ : ٦ كأعلى نسبة ، وقد وصلت البلدان الست الأعلى فى نزيف العقول نسبة الاعالة كالتالى :

مصر : ١ : ٣,٥ ، المغرب ١٠ : ٣,٣ ، المغرب : ١ : ١,٨

لبنان : ١ : ٤,٤ ، العراق : ١ : ٣,٩ ، الجزائر : ١ : ٤,٢

(٤) معدل الأمية :

من الناحية النظرية كلما زاد معدل الأميـة انخفضـت النسـبة المئويـة للأشـخاص المتعلمين ، وبالتالى تصبح المجتمعات فى أشد الحاجة إلى المؤهلين ، ومن ثم تقـل هجـرة المؤهلين تأهيلا عاليا بغرض ثبات تأثير العوامل الأخرى .

يتفاوت معدل الأمية فى البلدان العربية ، وقد وصل معدل الأمية فى البلـدان العربيـة الست الأعلى فى نزيف العقول إلى حوالى ٤٢,٣% فى مصر ، و ٤٨,٣% فـى المغـرب و ١٢,٦% فى لبنان ، و٥٩,٦% فى العراق ، و ٣٠% فى الجزائر ، و ٢٣,١% فى سوريا.

وبرغم إرتفاع معدلات الأمية فى معظم البلدان العربية يمكن أن تؤكد أن حجم السكان الكبير والثقافة التاريخية لهذه الأمم تحترم التعلـيم والمتعلمـين ، وإزدادت قيمـة واهتمـام المجتمعات العربية بالتعليم فى العقود الماضية ، حيث أنتجت جميعا عددا مناسبا من المتعلمين

---

[١] نزار قنوع وأخرون، ٢٠٠٦

تعليما عاليا وبالتالى المزيد من نزيف العقول بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الغير ملائمة فى بلدانهم الأصلية ، ربما يفسر هذا الارتباط السالب بين معدل الأمية فى البلدان العربية ونزيف العقول .

العوامل الاقتصادية لنزوح العقول العربية (الدول الست الأكثر نزيفاً للعقول)

الناتج المحلى الإجمالى:

من الناحية النظرية ، كلما ارتفع معدل نمو الناتج الإجمالى إزداد مستوى الإنفاق على إنتاج السلع والخدمات ، وبالتالى يرتفع مستوى المعيشة وينخفض مستوى الهجرة .

تراوح معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان العربية عام ٢٠٠٦ بين ٨,٨% كاعلى معدل نمو و ٠,٥% كأدنى معدل نمو ، وانخفض على ٠,٣% كمعدل نمو سلبى فى العراق فى ذلك العام .

وصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول إلى ٤,٩% فى مصر ، ١,٨% فى المغرب و ٠,٥% فى لبنان ، و ٠,٣% فى العراق ، و٦% فى الجزائر ، و٤,٥% فى سوريا ، وتشير المقارنة بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومعدل الزيادة السكانية فى هذه البلدان على أن معدل الزيادة السكانية فى لبنان والعراق أعلى من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى . أما المغرب فقد حققت تقريبا معدلى نمو متساويين فى كل من الناتج المحلى الإجمالى والسكان ، بينما حققت مصر وسوريا والجزائر معدل نمو للإنتاج المحلى الإجمالى أعلى بقليل من معدل الزيادة السكانية . وهكذا فإن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى المتحقق لايكفى لخلق تنمية معتبرة فى مستويات دخل الفرد وتوفير الخدمات والإستثمار وفرص العمل ومستوى المعيشة العام. ويمكن الإستفادة من نوع آخر من المقارنة إذا تم الربط بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والنسبة المئوية للمتعلمين تعليما عاليا من المهاجرين من البلدان العربية وتشير هذه المقارنة إلى أن مستوى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى غير كاف لتحقيق تحسن اقتصادى وتكنولوجى وعلمى معتبر وتحفيز الأشخاص المتعلمين تعليما عاليا للبقاء فى بلدانهم الأصلية . فمن وجهة نظرنا لا يكفى أى معدل نمو للإنتاج المحلى الإجمالى يقل عن ثلاثة اضعاف معدل الزيادة السكانية لتحقيق مستوى تنمية يمكن إعتباره عامل جذب للعقول العربية لتبقى فى بلدانها الأصلية .

فى ضوء انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان العربية ومعامل الإرتباط الموجب بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ونزيف العقول العربية ، تتوقع الدراسة إستمرار نزيف العقول العربية فى المستقبل ويقدر البعض أنه إذا استمر معدل نمو

الناتج المحلى الإجمالى المرصود فى البلدان العربية فى الربع الأخير من القرن العشرين على حاله ، ستتطلب مضاعفة دخل الفرد حوالى ١٤ سنة (تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢).

دخل الفرد :

ويعتبر دخل الفرد مقياسا اقتصاديا لرفاهية الأفراد وزيادة قدرتهم الشرائية . ومن الناحية النظرية ، كلما زاد دخل الفرد قل ميله على الهجرة من بلده .

وقد تباين دخل الفرد فى البلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول بين ١,٣ الف دولار فى مصر ، ١,٧ الف دولار فى المغرب والعراق ، و ٦ آلاف دولار فى لبنان ، و ٣,١ الف دولار فى الجزائر ، و ١,٦ الف دولار فى سوريا ، ومن الواضح أن البلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول (المسئولة عن حوالى ٧٧% من نزيف العقول العربية إلى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) تعانى من مستوى منخفض لدخل الفرد ، غير أن المستوى المنخفض لدخل الفرد لايتركز فى لابلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول فحسب بل يمتد إلى معظم البلدان العربية الأمر الذى يشير إلى أهمية دخل الفرد كعامل طرد للعرب المتعلمين تعليما عاليا .

وقد اختبرت الدراسة الارتباط بين مستويات دخل الفرد فى البلدان العربية وتيارات المهاجرين ذوى التأهيل العالى ، فأشارت إلى ارتباط موجب معنوى حصائيا ، يشير معامل الإرتباط الموجب على ميل متزايد لدى المتعلمين تعليما عاليا للهجرة الى خارج المنطقة بشكل متزايد فى ضوء انخفاض دخل الفرد فى الوضع الحالى .

السكان تحت خط الفقر:

هو خط نظرى يوزع السكان وفقا لدخلهم اليومى ، فالأشخاص الذين يحصلون على دخل أقل من دولار واحد يوميا يعتبرون تحت خط الفقر المدقع فى بلد مثل مصر. أهم أغراض مقياس الفقر هو جعل مقارنات الفقر متاحة وتعتبر مقاييس الفقر ذات أهمية شديدة الدلالة على التنمية المستدامة فارتفاع المؤشر يعنى تزايد سوء وضع الفقر بمعنى أن يقع عدد متزايد من السكان تحت خط الفقر ويرتبط هذا المؤشر بصفة عام بالكثير من مقاييس التنتمية المستدامة الأخرى ، مثل معدل الهجرة الصافى ومعدل البالغين غير الأميين ودخل الفرد . وكلما ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر يزداد الميل للهجرة خصوصا بين المهرة.

وقد وصلت النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر الأساسى فى البلدان العربية الست الأعلى فى نزيف العقول فى عام ٢٠٠٦ إلى حوالى ٢٠% فى مصر ، ١٩% فى المغرب ، و ٢٨% فى لبنان ، و ٢٥% فى الجزائر ، و٢٠% فى سوريا ، والنسبة المئوية

العالية من السكان تحت خط الفقر فى البلدان العربية ، تشير الدراسة الى أن ارتباطها بنزيف العقول العربية على بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية غير معنوى إحصائيا.

معدل الإستثمار:

يتم تعريف معدل الإستثمار بأنه أى إستخدام للموارد بهدف زيادة مخرجات الإنتاج أو الدخل المستقبلى ، وعادة يتم تقييم معدل الإستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى . من الناحية النظرية كلما زاد معدل الإستثمار ، إنخفاض الميل للهجرة ، خصوصا بين المتعلمين تعليما عاليا ، والعكس صحيح .

تشير البيانات المتاحة إلى إنخفاض مستوى الإستثمار فى البلدان العربية . رصد أعلى معدل إستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى فى المغرب وبلغت ٢٣,٧% ، بينما كان أدنى معدل ١١,٤% من الناتج المحلى الإجمالى ، وقد رصد فى ليبيا . وبالطبع يلعب إستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية دورا مهما فى جذب وتخصيص إستثمارات جديدة عموما ، وإستثمارات أجنبية خصوصا. غير أن كثيرا من البلدان العربية بعيدة للغاية عن هذه الأوضاع المستقرة فى الفترات الأخيرة . وتشير الدراسة إلى معامل إرتباط معنوى بين معدل الإستثمار وتيارات نزيف العقول العربية على بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ويعنى معامل الإرتباط السالب أنه كلما انخفضت معدلات الإستثمار ، تزايد نزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

معدلات التضخم:

تباينت معدلات التضخم فى البلدان العربية الست الأولى فى نزيف العقول بين معدلات عالية ومتوسطة ومنخفضة . فقد وصلت فى عام ٢٠٠١ إلى حوالى ٤,٩% فى مصر ، و٣٣% فى العراق ، و٥% فى سوريا ، بينما كانت معدلات التضخم بين متوسط ومنخفضة فى المغرب ولبنان والجزائر ، وتتراوح بين ١% ، و ٢,٤% ويفسر ارتباط دخل الفرد بمعدل التضخم أثر هذا الأخير على زيادة معدل الهجرة خصوصا لدى المتعلمين تعليما عاليا . فمثلا البلدان العربية الأدنى فى دخل الفرد (اقل من ألف دولار سنويا) تعانى من تضخم يتجاوز ٧% ، مثل موريتانيا والسودان واليمن ، وقد لاحظت الدراسة وجود معامل ارتباط موجب بين معدل التضخم ونزيف العقول العربية إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

القسم الثانى : العوامل الجاذبة:

أولا : زيادة الطلب على العمل فى بعض القطاعات والمهن ، فأسواق العمل تستورد مهاجرين فى ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية معينة من

العمال ، وعلى سبيل المثال هناك طلب فى تلك الدول على الأطباء ، وعلى مهندسين الإتصالات ، وكذا بعض القطاعات الأخرى ، وقد يكون سبب ذلك ، على مايذهب البعض ، هو عدم إتفاق التعليم مع احتياجات سوق العمل ، وهو ماتحاول تلك الدول علاجه .. مثلا فى إستراليا هناك سياسة للتركيز على تخريج الأطباء والممرضين لتقليل الطلب على الأطباء من الخارج . هناك ايضا عامل الشيخوخة التى تزحف على دول الشمال وبالذات فى أوربا الغربية واليابان ، هناك ارتفاع مضطرد فى معدل الأعمار ، وفى معدل العمر عند الولادة ، كما فى الدول الغربية واليابان ، مايؤدى لانكماش قوة العمل ، ومن ثم زيادة أعداد الخارجين من سوق العمل وارتفاع نسبة الإعالة (من يعتمدون على عمل فئات أخرى لإعاشتهم) هذا كله يؤدى إلى ارتفاع أعداد العمالة غير الوطنية .

ثانيا : صغر حجم قوة العمل ، بعض البلدان تضطر لاستقبال عمالة أجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة صغر حجم السكان بالمقارنة بالموارد المتاحة ، وهذا حال دول الخليج بالتحديد .

ثالثا : عدم رغبة المواطنين فى الإشتغال بمهن معينة ، وهى المهن التى توصف إما بالقذرة أو الخطرة ، فيتم إستقبال عمال يقبلون بالإنخراط فيها .

وهناك من يركز على نظريات أخرى لتفسير ظاهرة الهجرة ، فهناك نظرية الجماعات والشبكات الاجتماعية ومفادها أنه لو وجدنا مهاجرين من منطقة معينة من السنغال فإن هؤلاء سيشجعون نفس ابناء منطقتهم على الهجرة لنفس المكان الذى يستقبلهم ، وتعنى هذه النظرية أن بلدا كفرنسا سيستقدم عمالة هو ليس فى حاجة لها نتيجة تأثير المهاجرين الأول على ابناء مناطقهم الأصلية ، وهذا هو مايعتمد عليه المنزعجون من ظاهرة الهجرة .

هناك أيضا نظرية التضامن من أجل الهجرة ، وهى لا تحل محل نظرية الجذب والطرد ، ولكنها تستفيد منها ، هذه النظرية تقول أن الأسرة قد تتضامن من أجل تهجير أحد أبنائها لكى يتولى إعالتها ، ومثل هذه النظرية تحمل الدول المصدرة مسئولية ظاهرة الهجرة .

بالتأكيد تتوفر فى دول المقصد عوامل جاذبة حتى ولو كانت شاقة فجاذبيتها تتعدى المشقة، هذا على المستوى العام ، بالاضافة الى سمات المهاجرين الجاذبة أيضا لدول الاستقبال " فعوامل الجذب تميل الى الطابع الانتقائى للهجرة استنادا الى معايير رأس

المال البشرى، مع توفر عوامل الطرد السائدة فى دولة المنشأ، حيث تلعب الدور الاكبر فى نشوء تيارات الهجرة.

١- حرية ممارسة المهنة في بلاد المهجر وتوافر ما يحتاجه الباحث من استقرار والبحث العلمي من مواد مختلفة وأجهزة وجو علمي .

٢- مستوى الدخول المرتفعة في الدول المتقدمة التي تدفع بالكفاءات العلمية العربية بالهجرة إلى الخارج لتحقيق مستوى معيشي لائق ومقبول لها ولأسرتها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول العربية مثل الدول الخليجية تتوافر فيها دخول مرتفعة إلا أن الكفاءات تهاجر لأسباب أخرى، نذكر منها الحرية الأكاديمية والديمقراطية، وحرية الرأي والاهتمام بالباحث والبحث العلمي.

٣- التقدم العلمي والاستقرار السياسي والجو الديمقراطي وحرية الرأي.

٤- "وجود آمال في استخدام المعدات الحديثة والمتطورة ومتابعة آخر التطورات في مختلف المجالات العلمية."

٥- التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة للبحث والابتكار وتوفر المناخ الملائم للعمل والبحث. ".

٦ - حاجة الدول المتقدمة الصناعية الكبرى المتزايدة للكفاءات العلمية والمهارات الفنية فى مختلف التخصصات فى ظل تناقص مستمر للموارد البشرية بما فيها تلك الكفاءات.([1])

٧- انتهاج تلك الدول لسياسات انتقائية جاذبة للكفاءات العلمية التى تتوافر فى الدول النامية ومنها الدول العربية، لسد احتياجاتها ([2]).

٨- توفر الاستثمارات التى تمكن من توفير فرص العمل المناسب ة والمجزية ماديا واجتماعيا وأدبيا لتلك الكفاءات بما يشكل إغراء قويا لأصحاب ب الكفاءات فى الأقطار العربية للهجرة إليها.

- توفر مناخ الاستقرار والأمن والشفافية والحرية والتزام الدولة والأفراد بالقانون. ([3])

ولاشك أن التعليم بالخارج هو أحد المنافذ الرئيسية التى يتم عن طريقها تسرب الكفاءات من بلدان العالم الثالث إلى الغرب الرأسمالى. فعن طريقه يكتسب مواطنو العالم

---

[1]) محمد عبد القادر ، مرجع سابق

[2]) نادر فرجانى " هجرة الكفاءات من الوطن العربى " مرجع سابق ص ٧

1-ChristopheSchramm 2009

الثالث المهارات المناسبة لسوق العمل الغربى مباشرة. ولكنهم أيضاً يكتسبون قيم الغرب ونمط الحياة السائد به عن خبرة ومعايشة.

ولهذه النقطة الأخيرة أهمية جوهرية، إذ لا تتوقف مساهمة نظام التعليم، فى خلق الظروف الموضوعية لهجرة الكفاءات، عند حد إنتاج مهارات غير متناسبة مع متطلبات الناس فى بلدان الأصل، بل تتعدى ذلك إلى إكساب المنخرطين فيه قيماً ونسق حوافز فردية هى من أسوأ ما يميز الطبقة الوسطى فى المجتمعات الرأسمالية ويكرسها لدرجة تطغى فيها على التراث الحضارى الأصلى.

وقد يكون هذا الطبع الحضارى متوقعاً فى حال الدراسة ببلدان الغرب المصنعة كما أشرنا. إلا أنه نظراً للتبعية لمراكز النظام الرأسمالى، لا ترقى نظم التعليم ببلدان العالم الثالث عن هذا. فنرى أن النظام التعليمى فى بلد عربى ينتج "أعضاء فـــى طبقة وسطى صاعدة، غالباً ما تتطلع إلى الغرب استلهاماً. وهكذا فإن النزعة الفردية والمنافسة تصبحان، بصورة متزايدة، سمات جوهرية للمثقفين. ومع تزايد ضعف القيم القديمة، فإن تعليماً كهذا يساعد باطراد على أن يضعف إلى حـــد بعيد ارتباط المثقفين بمجتمعهم" مما ينشئ بيئة موضوعية لانتشار هجرة الكفاءات."([1])

---

[1] - مصطفى التحضيتى ٢٠٠٤

الفصل الثالث

انعكاسات هجرة رأس المال البشرى
على التنمية فى مصر

انعكاسات هجرة رأس المال البشرى على التنمية فى مصر

برغم أن فوائد الهجرة واضحة ومن الممكن تقديرها من خلال تحويلات المهاجرين ، إلا ان الآثارالسلبية للهجرة غير واضحة ولاتوجد عنها دراسات بالقدر الكافى ، كم اشار البنك الدولى لذلك فى تقريره الاخير، بعدم وجود بيانات احصائية لتقييم حجم الخسائر فى رأس المال([1]). كما تعتقد الباحثة ان الآثار السلبية لاتظهر على المدى القريب مثل الآثار الايجابية، ولكنها حتما ستظهر على المدى البعيد، وان بعضا منها واضح الآن وهو عدم تقدم الدول النامية بالقدر الكافى نتيجة حرمانها من هذه الكفاءات وعدم تهئية المناخ القادر على الاستفادة منهم سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة.وسوف نتناول فى هذا الفصل الآثار السلبية والايجابية للهجرة الدولية على رأس المال البشرى فى الدول المرسلة، ثم كيفية تعظيم الفائدة من هذه الهجرة من خلال مشروع توكتن الذى نفذته العديد من الدول التى تحاول تعظيم الاستفادة من هجرة كفاءتها.

وسوف نتنتاول فى هذا الفصل محورين المحور الاول يتناول الاثار السلبية للهجرة الدولية على رأس المال البشرى فى الدول المرسلة والمحور الثانى يتناول مشروع توكتن فى مصر

المحور الاول :

أ – الاثار السلبية للهجرة الدولية على رأس المال البشرى فى الدول المرسلة:

ساد الإعتقاد فى بدء عمليات إنتقال وهجرة العمالة إلى البلدان المستقبله إن الهجرة المؤقته تحقق مكاسب كبيرة. إذ أن إنتقال الأيدى العاملة من البلدان المصدرة للعمالة ذات الفائض التقليدى سوف يساعد بلا شك فى تخفيف حدة البطالة بأشكالها، دون أن يؤدى ذلك على المساس بمستويات الإنتاج وبرامج التنمية فى القطاعات المختلفة، ولكن بمتابعة إنتقال العمالة خلال السنوات اللاحقة إتضح عدم صحة هذا الإعتقاد السابق.

ذلك أن عمليات الهجرة وإنتقال الأيدى العاملة عادة ما تأخذ طابعاً إنتقائياً يمس فئات مهنية ومهارات محددة، لذا فقد حدث نقص واضح فى المعروض من القوى العاملة الماهرة والمدربة فى معظم البلدان المرسلة للعمالة، كما برزت أوجه النقص القطاعى فى العمالة وآثارها المضاعفة على سوق العمل فى تلك البلدان وفى نفس الوقت ظلت الدول المرسلة تعانى من فائض كبير فى الأيدى العاملة غير الماهرة" كما ان السعىلتعويض العمالة المفقودة، ادى الى

---

(1) World BankK . P.71

إحلال عمالة اقل مهارة محلها ، مما ادى الى انخفاض فى انتاجية قوة العمل ، بالاضافة الىتحمل دول الارسال تكلفة اضافية لاعادة تدريب وتأهيل العمالة الاقل مهارة ".
كما تظهر مشكلات تذكير المجمتع (مجتمع ذكورى) فى دول الاستقبال وازدياد الميل الى الانحراف والعنف والجريمة ، اما فى دول الارسال تظهر مشكلة تأنيث المجتمع ونهوض الام بكل اعباء الاسرة نتيجة غياب الزوج ، مماقد يؤدى الى مشكلات اجتماعية ايضا .([1])

ب- الأثر السلبى لهجرة العقول على مسيرة التنمية :

الوجه الاخر لهذا الجدل التنموى حول دور هجرة العقول يرى بأن هذه الهجرة تمثل فقد فى رأس المال البشرى وتسبب نزيف للعقول وبالاضافة الى هذه الفرضيات فان هجرة الكفاءات تؤدى الى تعطيل حركة التنمية فى الدولة الام . والسبب وراء كل هذه الافتراضات هو ان العمال المهرة اللذين حصلوا على التعليم والتدريب والمهارات فى دولة المنشأ يكون لديهم أثر ايجابى على الافراد الذين يعملون حولهم وهو ما يؤدى بدوره الى جعلهم اكثر انتاجا ومن ثم يعد هؤلاء العمال المهرة بمثابة أصول . ومن هذا المنطلق تؤثر هجرة هؤلاء العمال ذوى الكفاءات عن دولهم سلبيا على مسيرة التنمية فيها ويؤثر على قدرة ولتهم لجنى ثمار مجهودهم وفكرهم. وقد قدرت بعض الدراسات حجم خسائر الدول العربية من هجرة الكفاءات الى حوالى ٢٠٠ مليار دولار طبقا لتقرير منظمة العمل العربية عام ٢٠٠٦.

وقد اثبتت أبحاث علمية أنه فى العديد من الدول النامية نسبة كبيرة من العمال الماهرين يهاجروا وعدد قليل جدا منهم يبقى داخل بلاده ، ويعد المجال الطبى أبرز مثال فى هذا الاطار ، ففى الوقت الذى تعانى فيه ١٣ دول افريقية معظمهم فى الصحراء الافريقية يعانوا من نقص الرعاية الصحية. وبالاضافة الى ذلك فان الدول التى لديها انجازات تعليمية جيدة مصحوبه بمستويات منخفضة من هجرةالعمالة يعتقد انها تتمكن من تحقيق نمو اقتصادى مرتفع .

١- يتمثل أكبر تيار لنزيف العقول من المنطقة العربية فى الهجرة من شمال افريقيا (مصر، ليبيا تونس الجزائر المغرب) حيث يمثل هذا التيار ٥٢% من من مجمل نزيف العقول العربية الى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.([2])

---

[1]) الاسكوا ، ٢٠٠١ ، مرجع سابق . ص٨
([2]) منظمة العمل العربية ، مرجع سابق ، ٢٠٠٩

يعد نزيف العقول حرمان الدول العربية من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يتسبب فى تأخر الوطن العربى وبطء شديد فى عمليات التطوير العلمى والتحديث الاقتصادى والاجتماعى، والتى يطلق عليها بعض الباحثين مصطلح النقل المعاكس للتكنولوجيا. وأنه فى حين تخسر الدول العربية من ظاهرة هجرة العقول، إن لهجرة العقول العربية إلى البلدان الغربية افرازات عدة وآثار سلبية على واقع التنمية في هذه البلدان ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب،ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربي وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية عريضة . لذا فان ظاهرة هجرة العقول أصبحت من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد العربي عامة وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية ، واكتسبت هذه الظاهرة أهمية متزايدة عقب مضاعفة أعداد المهاجرين وبخاصة من الكوادر والأطر العلمية المتخصصة، وانعكاسات ذلك مباشرة على خطط التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي كذلك ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول العربية التي تصب في شرايين البلدان الغربية بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي و التقني – تبديد الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان الغربية دون مقابل – ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في البلدان الغربية. ([1])

"ان الفرضية الاساسيةالخاصة بنزيف العقول أو هجرتها: هى ان الكفاءات المهاجرة من بلدان الجنوب الى الدول الصناعية، تمثل مصدراً اساسياً للتنمية فى بلادها ، ومن ثم فأن هجرتها ذات أثـــرسلبى على بلادهم وهو إعاقة لتحديثها كما أشارت نظرية التحديث Modernization، وايضا نظرية التبعية Dependence Theory التى اكدت ان نزيف العقول واحد من اهم عوامل تخـــلف الدول النامية ([2]).

- كما ان معظم المهاجرين من الشباب وهم مستقبل اى مجتمع والمحرك الرئيسى للتنمية فيها، لذا فإن تفريغ الوطن العربى من قوته النابضة خاصة أن الكثيـــر مـــن المهـــاجرين الشباب من أصحاب المؤهلات العليا يثبط من جهود التنمية.
- وان نسبة كبيرة من المبعوثين للخارج (النصف تقريباً) للحصول على شـــهادات عليـــا والذين أنفقت عليهم دولهم الملايين حتى يساهمون فى النهوض ببلادهم، لا يعودون مرة

([1]) محمد محى ، نظريات الهجرة : تحليل نقدى ،مركز شركاء التنمية ، "٢٠٠٩،

([2]) تقرير جامعة الدول العربيـــــة ، هجرة الكفاءات نزيف ام فرص ٢٠٠٨.

آخرى حيث الهوة الكبيرة بين مستوى المعيشة وظروف العمل والمناخ العلمى بين الدول الأجنبية والدول العربية وهنا تصبح التكلفة مزدوجة تكلفة خاصة بالنفقات التى أنفقتها الدول العربية على هؤلاء المبعوثين وتكلفة خاصة بفقدان أعلى الكفاءات من الشباب القادر على الخلق والإبداع.

جدول رقم (٧)

المغتربين المصريين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

حتى ٢٠٠٧ وفقاً لبلد الميلاد

	Emigrant population	Education	
		Primary	Tertiary
Egypt	313.7	19.8	48.3

Source: OECD, A Profile of Immigrant Populations in the 21st Century: Data from OECD Countries, Database on Immigrants in OECD countries (DIOC) ٢٠٠٨

يشير الجدول إلي حجم ومعدلات هجرة رأس المال البشرى من مصر(٣١٣,٧) م) على مستوى الحجم، اما على مستوى النوعية فنلاحظ ٤٨% من المهاجرين من مصر مستوى تعليمهم عالى . ويتضح مماسبق ان اهم سلبيات الهجرة هى البطالة المقنعة، خسارة الكفاءات وأصحاب المؤهلات،خلق قطاعات هامشية وغير منظمة، زيادة معدلات التضخم بسبب إنفاق التحويلات دون توجيه، إنخفاض المساحة المزروعة،

أما فى مصر فقد اسفرت نتائج دراسة اجريت ان من عوامل الطرد لهجرة الاطباء بسبب اوضاع مادية ضعيفة بنسبة ٦٤%وأوضاع مهنية دون المستوى المطلوب بنسبة٦٣% (١) فى بلاد المقصد: برغم أن نسبة هجرة الكفاءات لاتزيد عن ٤,٢% من اجمالى الكفاءات ، الانها تمثل نحو ٣٥% من أجمالى المهاجرين ذوى الكفاءات من الدول الاسلامية ، وثلثى المهاجرين ذوى الكفاءات من الشرق الاوسط وشمال افريقيا وذلك لأنهم يساهمون بمهاراتهم وعملهم ومعرفتهم ومبادرتهم فى تقدم البلاد المضيفة وتعد مساهمات المهاجرين فى الانجازات العلمية والاجتماعية والثقافية والرياضية انجازات اسطورية فى تاريخ وهوية العديد من بلاد المهجر. وقد أصبحت هجرة العمالة ميزة رئيسية فى تمكين البلاد الصناعية من مواجهة التحديات الاقتصادية والمتعلقة بسوق العمل والانتاجية فى اقتصاد معولم. فالهجرة اليوم اداة لتكييف مهارات اسواق العمل الوطنية والاقليمية وتحديد عمرها وتشكيلتها القطاعية. وتشكل تلبية للاحتياجات المتغيرة بسرعة فى مجال المهارات والافراد بسبب التطورات التكنولوجية والتغيرات فى ظروف الاسواق والتحولات الصناعية وفى البلاد التى يتسم سكانها بالتقدم فى العمر تتيح الهجرة امكانية تجديد القوة العاملة

(١) نادر فرجانى ، مرجع سابق.

المتدهورة اضافة الى ضخ عمال اكثر شباباً وزيادة الدينامية والابتكار وحراك قـوة العمـل ([1]).

آثار هجرة الكفاءات السلبية على التنمية فى البلدان المرسلة :

أن الهجرة تصيب العناصر الأكثر استعداداً من الأجيال الأصغر من كفاءات البلدان المتخلفة، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الأقدر بما يتيح لهم قرباً اجتماعياً وثقافياً من بلدان الهجرة المرتقبة من خلال وسائل الاتصال الحديثة، ويمكن لهم أن ينتظموا فى مساقات تعليمية تقربهم مهنياً وثقافياً من البلدان الغربية المصنعة. ويعنى ذلك التطور المرتقب سلب مجتمع الكفاءات فى البلدان المتخلفة أكثر شرائحه حيوية، مما يترتب عليه تفاقم قصور إنتاج المعرفة واكتسابها، على وتيرة متصاعدة، فى المستقبل. ومعروف أن بلدان الوطن العربى تتفاوت كثيراً فى مدى مساهمتها فـى تيار الهجرة هذا. فعلى سبيل المثال، من المهاجرين العرب من العلماء والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٧ قدمت مصر قرابة ٦٠ بالمائة، وزادت مساهمة كل من العراق ولبنان عن عشرة بالمائة بينما كان نصيب كل من سوريا والأردن وفلسطين حوالى خمسة بالمائة من المجموع.

وتدلل بعض البيانات على أن مصر هى، بين الدول العربية، الخاسر الأكبر من هجرة الكفاءات، فى الكم المطلق، وهذا أمر متوقع فى ضوء تقدم مصر على البلدان العربية فى عدد الكفاءات من ناحية، وقدم إيفاد أبنائها للبلدان المصنّعة طلباً للعلم، وهو من أحد أسباب هجرة الكفاءات، من ناحية أخرى ([2]).

بعض التفسيرات عن الآثار السلبية لهجرة الكفاءات :

ثار، بين الاقتصاديين، جدل كبير حول ما إذا كان يترتب على هجرة الكفاءات فقد أو خسارة لبلد الأصل، خاصة إذا كان بلداً نامياً (متخلفاً). أو بمعنى آخر، حول ما إذا كانت هجرة الكفاءات هى فى حقيقة الأمر "تزيف" لمورد حيوى يضعف من فرص التنمية أو مجرد "صمام

---

[1]) منظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية ومنظمة الامن والتعاون الاوروبى،" دليل بشأن وضع سياسات فعالة فـى مجال هجرة الايدى العاملة" فى منطقة البحر المتوسط، ص ١٣.

([2]) نادر فرجانى ، مرجع سابق ص ص ١٥٢ - ١٥٥

أمان" مطلوب لتدفق الكفاءات الزائدة عن حاجة مجتمع متخلف، لا يستفيد منها على أية حال، إلى خارجه، بما يحقق مصلحة هذه الكفاءات، بل ومصلحة البشرية جمعاء.

بل لقد ذهب البعض إلى أن بلد الأصل يجنى فى الواقع مكاسب من هذه الهجرة. وقُدِّمت لذلك مبررات عدة أهمها أن الكفاءات المهاجرة تنتقل إلى مجتمع أكثر "تقدماً" يوفر لهـــا ظروف عمل ومعيشة أفضل مما يؤدى إلى أن ترتفع إنتاجيتها وأن تساهم بدرجة أكبر، عما إذا بقيت فى مواطنها، فى صنع المعرفة والتقدم الإنسانى، وهذا معين عام تشترك فيه كـــل البشرية بما فى ذلك بلد الأصل. وفساد هذه الحجة واضح. إذ حتى لو استبعدنا التناقض الظاهر بين مصالح بلدان المهجر المتقدمة مع مصالح بلدان الأصل المتخلفة، فى سياق النظام العالمى الجديد، فكثيراً ما تكون مساهمة الكفاءات المهاجرة فى إنتاج المعرفة خاضعة لبراءات اختراع وعلامات تجارية لا تتيح لبلد الأصل الاستفادة الحرة منها. وفى أحيان أخرى يُمنع بلد الأصل من ذلك، لدواعى سرية خاصة بأمن بلد المهجر. وفى الحالات التى لا تقوم عوائق دون التوصل للمعرفة أو الفن الإنتاجى تواجه بلد الأصل عقبة أنها غالباً ما تكون مصممة لخدمة أغراض ونمط احتياجات بلدان المهجر المتقدمة، بمـــا لا يتواءم واحتياجات بلدان الأصل المتخلفة [1]

ولسنا هنا بصدد إعادة ذلك الجدل الكبير، خاصة وأنه يبدو قد حسم باتجاه قبول أن هجرة الكفاءات تؤدى إلى خسارة ومشكلات اقتصادية فى بلدان الأصل ، ولكن ما يعنينا هو تلخيص بعض النقاط الجوهرية فى ذلك الجدل، والتى نعتقد أنها ذات علاقة بموضوعنا، وتقديم بعض الإضافات عليها.

ينجم عن هجرة فرد ما خسارة أولية لبلد الأصل تتمثل فى التكلفة التاريخية التى تكبدها المجتمع فى تكوين وتعليم المهاجر، مباشرة أو بطريق غير مباشر، حتى وقت الهجرة. وبالطبع يقابل التكلفة التاريخية لبلد الأصل، حصول بلد المهجر على مكسب أولى يعادل التكلفة التى كان سيتكبدها لو كان المهاجر إليه قد تكون أساساً داخل حدوده. ولا يتساوى هذا المكسب بالضرورة مع التكلفة التاريخية للمهاجر فى بلد الأصل. وقد قدر بعض الباحثين أن ألمانيا الغربية مثلاً قد وفرت فى نفقات تربية الأطفال والتعليم التى كان يمكن أن تتحملها للحصول على عدد العمال المهاجرين نفسه، الذى حصلت عليه فى الفترة ١٩٥٧-١٩٧٣، مبلغاً يكفى لأن يتحول فى ١٩٧٣ إلى ما يزيد عن ٢٧ مليار مارك، أو أكثر من واحد بالمائة من جملة رأس المال القومى حينئذٍ (ستال، بالإنجليزية، ١٩٨٢). وواضح أن التكلفة التاريخية

---

[1]) نادر فرجانى ، مرجع سابق

ترتفع كلما زادت درجة تأهيل المهاجر. ومن وجهة النظر هذه تنطوى هجرة الكفاءات على أكبر تكلفة تاريخية بين المهاجرين إطلاقاً.

وعلى الرغم من أن التكلفة التاريخية للمهاجر تعد من أبسط عناصر الخسارة التى يتحملها بلد الأصل فى هجرة الكفاءات إلا أن لها بُعداً اجتماعياً، أو بلغة الاقتصاد- توزيعياً، مهماً يزيد من عبئها ويحسن الإشارة إليه. فلما كانت بلدان الأصل فى العالم الثالث فقيرة، والتعليم العالى بها ميزة لا يحصل عليها إلا نخبة، ولما كانت هذه النخبة، وهى عادة الأقدر مالياً، لا تتحمل إلا نسبة ضئيلة من تكلفة التعليم العالى، فإن التكلفة المجتمعية لتعليم الكفاءات المهاجرة تقع فى الحقيقة على كاهل الغالبية الفقيرة التى لم تنل حظ هذه الكفاءات نفسه من التعليم العالى.

ولكن، هل هناك عناصر خسارة لبلد الأصل غير التكلفة التاريخية؟ هنا ننتقل إلى أفق زمنى مستقبلى ويتوقف الأمر، فى نظر الاقتصاديين، على إنتاجية المهاجر. وفى هذا الصدد يعرِّف الاقتصاديون قيماً تعبر عن القيمة الحالية وقت الهجرة، فى بلد الأصل، لأجر المهاجر أو دخله، أو مقياس آخر لإنتاجيته الحدية الخاصة (أى إنتاجيته كفرد)، طوال عمره الإنتاجى المتوقع منذ وقت الهجرة، وطبقاً لمعدل خصم يتفق عليه. وبالطبع، يمكن تعريف قيم مقابلة تعبر عن المكسب المناظر الذى يجنيه بلد المهجر. وفى النهاية، يمكن تحويل مقاييس الكسب إما إلى خسارة صافية، أو مكسب صاف، بطرح التكلفة الاجتماعية التى تحملها بلد الأصل- شاملة التكلفة الفردية التى تحملها المهاجر وأسرته، أو تلك التى كان سيتحملها بلد المهجر، من الكسب، الفردى أو المجتمعى، الذى يقدر أن يحققه للمهاجر([1]).

وأحياناً يُدَّعى أن الإنتاجية الحدية الخاصة للكفاءات المهاجرة فى بلدان العالم الثالث هى ضعيفة جداً، تكاد تقترب من الصفر، بل وأحياناً تكون سالبة. وأنه فى هذه الحالة لا يترتب على ترك هذه الكفاءات لبلد الأصل خسارة اقتصادية، بل يمكن أن يكون فى ذلك كسب، مثلاً إذا كان الأجر الذى يحصل عليه المهاجر أعلى من إنتاجيته الحدية الخاصة، كما يحدث أحياناً فى القطاع الحكومى. ويعانى هذا المنطق من عيب جوهرى فى اقتصاره على التحليل الفردى الذى يهمل الدور المجتمعى، بالغ الأهمية، للمعرفة المتجسدة فى الكفاءات عالية التأهيل.

([1]) المنظمة الدولية للهجرة، " الهجرة والبحوث فى المنطقة العربية "، القاهرة ٢٠١٠ ص١،٢

وإن انطبق هذا التحليل على بعض عناصر الكفاءات، فإنه بالقطع لا يشملها كلها. وهنا علينا أن نتذكر أن البلدان المتخلفة تعانى بوجه عام من نقص الكفاءات المطلوبة لدفع عجلة التقدم. وتزداد مغبة عجز الكفاءات فى البلدان المتخلفة هذا فى عصر "الاقتصاد الجديد" الذى تعتمد الأنشطة عالية القيمة المضافة فيه بشكل حرج على كثافة المعرفة، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن الهجرة، خاصة بالنسبة للكفاءات، ظاهرة انتقائية، بمعنى أن العناصر الأنشط والأكثر تأهيلاً هى عادة تلك التى تزيد فرصة هجرتها.

ومؤدى هذه الاعتبارات أن هجرة الكفاءات تزيد فى النهاية من عجز الكفاءات فى بلدان العالم الثالث عموماً ومن تدنى إنتاجية عناصر الكفاءات الباقية فى مجتمع الأصل.

ومحصلة هذا الوضع أن تؤدى هجرة الكفاءات، فى الأجل الطويل، إلى تخفيض الرصيد المعرفى، ومن ثم الناتج الإجمالى، فى بلدان الأصل نتيجة لفقد الناتج المترتب على وجود الكفاءات التى هاجرت، من جانب، ولفقد وفورات الحجم الكبير فى المعرفة التى تنجم عن اضمحلال مجتمع كفاءات بلد الأصل، من جانب آخر.

وحتى إذا قبلنا أن بعض عناصر الكفاءات فى بلدان العالم الثالث تعانى من إنتاجية خاصة منخفضة، وخاصة بالنسبة للإنتاجية المتوقعة من درجة التأهيل العالية (المثال التقليدى على هذا الحال فى الجدل الاقتصادى الدولى هو الطبيب البشرى الذى يعمل سائقاً لسيارة تاكسى لأنه لا يجد عملاً كطبيب فى العاصمة) فإن ذلك يجب ألا يدفعنا لاعتبار أن هجرته إلى أحد بلدان الغرب المصنعة لا تشكل خسارة لبلد الأصل، حتى وإن مارس المهاجر عمله المؤهل له فى بلد المهجر. فالإطار المنطقى لمناقشة هذا الأمر يجب أن يأخذ إمكانية الهجرة للخارج كعنصر أصيل فى اتخاذ الأفراد للقرارات المتعلقة بمساهمتهم فى النشاط الاقتصادى فى بلد الأصل .

ويمكن أن نضيف إلى الآثار السالبة لهجرة الكفاءات، صعوبة التحكم فى نسق الأجور فى سوق العمل المحلى، وضعف السياسات الاجتماعية التى قد ترغب سلطات بلد الأصل فى تحقيقها عن طريق نظام الأجور- مثل تقليل التفاوت فى الدخول، نظراً لضرورة إدخال الدخل المرتفع المتوقع عن طريق الهجرة فى الحسبان. كما أن نقص الكفاءات، الذى تزيد من حدته الهجرة، يؤدى ببلدان العالم الثالث إلى استقدام كفاءات أجنبية لدعم النشاط الاقتصادى بها مما يترتب عليه تكلفة مادية واجتماعية كبيرة. ويحدث أحياناً أن تعود الكفاءات المهاجرة لبلادها

كخبرات أجنبية تحت علم بلد آخر ولخدمة مصالح ليست بالضرورة متوحدة مع مصلحة أوطانها الأصلية، وفى هذا الخسارة الأعظم.

ونود أن ننهى هذا القسم بالإشارة إلى أن الإنتاجية المجتمعية لفئة الكفاءات فى بلد نام، هى أكبر من مجمل الإنتاجية الخاصة لعناصرها. ويعود هذا إلـــى الدور الخاص الذى يمكن أن تلعبه فئة الكفاءات، أو على الأدق شريحة الطليعة منها، فى إطار تصور حركى للتغير الاجتماعى-السياسى الذى هو صلب عملية التنمية. وإذا أردنا الدقة، فإن فئة الكفاءات فى مجتمعات نامية يمكن، تحت ظروف موضوعية مناسبة، أن تفرز شريحة فرعية قوية تتبنى عن اقتناع مبدأ العمل لتطوير مجتمعها، وتقوم بهذه المهمة التاريخية بتضحية وإنكار ذات يفصلانها عن مصالحها الذاتية وإن كان يتحقق لأعضائها، خلال ذلك، إشباع معنوى لا تعدله مصلحة مادية. ويكون لنشوء هذه الطليعة المثقفة الملتزمة معول كبير فى دفع عجلة التقدم. ولهذا تُعد هجرة الكفاءات جناية على إمكانية التنمية ببلدان الأصل ([1]).

ولعل أحد أهم قنوات الحد من إمكان التقدم فى بلدان الأصل نتيجة لهجرة الكفاءات هو إضعاف منظومة إنتاج المعرفة واكتسابها، ودورها فى إحراز التقدم فى العصر الحالى ليس بحاجة لتأكيد. فالمعروف أن هجرة الكفاءات تصيب أشد ما تصيب مؤسسات التعليم العالى والبحث والتطوير حيث تكون العناصر الفاعلة فى هذه المؤسسات مـــن أكثر عناصر الكفاءات رغبة فى الهجرة، ومن أعظمها فرصة فى تحقيقها ومن أهم الخسائر ايضا فقدان المهاجرين لهويتهم الأصلية الوطنية ، وضعف الإنتماء لمجتمعاتهم التى فرطت فى قدراتهم وإمكانياتهم .

الاثار الايجابية للهجرة:

ويركز هذا الإتجاه الذى ينظر نظرة إيجابية للهجرة على قضية التحويلات - بشكل رئيسى لتوضيح الأثر الايجابى لهذه الهجرة - على استخدامات هذه التحويلات وليس فقط فى مجرد قيمتها .

([1]) نادر فرجانى ، مرجع سابق.

وياتى هذا فى الوقت الذى يلاحظ ان نسبة قليلة من التحويلات يتم ادخارها واستخدامها فى الاستثمارات المنتجة " الانشطـــة التى تولد دخل وتخلق فرص للعمل " ، وبالتطبيق على الواقع المصرى تشير البيانات إلى مايلى :

فوفقا لبيان وزيرة التنمية الاقتصادية أن إجمالى تحويلات المصريين من الخارج وصلت إلى ١٢ مليار دولار عام ٢٠١١.

أما وفقاً لبيانات البنك الدولي، في عام 2009 كانت مصر أكبر متلقى للتحويلات في منطقة الشرق الأوسط، و استقبلت تقريباً 7.8 مليار دولار التى تمثل حوالى 5% من إجمالي الناتج المحلي الوطني، بعد انخفاض بنسبة % 10 اعتبارا من عام 2008 ، يرجع في معظمه لأثر الأزمة المالية في حين أن حوالي % 20 من الأسر المتلقية للتحويلات، الذين تم مقابلتهم في أربع محافظات من قبل المنظمة الدولية للهجرة، فضلوا استثمار أموالهم، فأن الغالبية العظمى٨٠ %استخدمت التحويلات المالية لتلبية الاحتياجات اليومية لعائلاتهم بما في ذلك الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم .من بين ال % 20 من الأسر التي قررت الاستثمـــار، % 39أستثمر في القطاع العقاري ٢٢% أستثمر في الشركات الصغيرة التي توظف أقل من خمسة اشخاص، و % 6 من المستثمرين فضلوا الشركات الخاصة المتوسطة الحجم التي توظف ما لا يزيد عن 20 شخصا .ووفقا (لتقريرالتنميـــة البشريـــة لمصـــــر 2008 التحويلات، رغم انها تمثل حوالي5% من الناتج المحلي الإجمالي، أسهمت فى انشاء % 1.4 فقط من المشاريع الجديدة الصغيرة أو المتوسطة فى مصر فى الفترة من2004 – 2003

ومع ذلك فهناك العديد من الارقام التى تدل على ان التحويلات لها اثر تنموى ايجابى على الاسر المتلقية لهذه التحويلات وهو ما يتضح من فيما يلى :

الهجرة من خلال التحويلات لديها أثر ايجابى على تلقى الخدمات مثل الخدمات التعليمية والصحية ، فوجد ان ٦٢,٤% من الاسر المتلقية للتحويلات تتلقى خدمات تعليمية مقابل ٥٨,١ % بين الاسر التى لا تتلقى التحويلات ، بينما النسبة للخدمات الصحية ٨٠,٨% مقابل ٧٣% ، فضلا عن انخفاض احتياجات هذه الاسر للمساعدة المالية مقارنة بنظيرتها التى لا تتلقى تحويلات كما وجد أن الاسر التى تتلقى تحويلات فان النفقات مثل تكاليف التعاليم المرتفعة والخدمات الصحية وارتفاع الاسعار لاتمثل الاسباب الرئيسية لقلق وانزعاج هذه الاسر مقارنة بغيرها من الاسر وانما يمثل أبرز جوانب قلقهم فى الحصول على وظائف .... الخ ، ولكن تبقى القضية الاساسية الخاصة بالتحويلات هى ان تتوافر القنوات التى يمكن من خلالها تشجيع وتعظيم الاثر الايجابى للتحويلات بما يجعلها قادرة على خلق

استثمارات منتجة لا يقف تأثيرها فقط على الاسر المتلقية لها بل يتعداها ليعود بالنفع على المجتمع كله ."([1])

المحور الثانى :

كيف يمكن تعظيم الاستفادة من العقول المهاجرة فى عملية التنمية فى بلدانهم الاصلية ووطنهم الام ؟

كما سبق ان ذكرنا انه مازال الجدل مثاراً عن سلبيات أو ايجابيات هجرة الكفاءات وسيزال مثارا لان القوى المؤيدة له أقوى (الدول المستفيدة منهم) من القوى المعارضة له فالكفاءات العربية المهاجرة بما تمتلكه من خبرات متراكمة نتيجة تميزهم العلمى واحتكاكهم بتلك المجتمعات المتقدمة لعقود متتالية يشكلون ثروة بشرية بالغة الأهمية على المستوى العلمى والحضارى والاقتصادى والسياسى، ومن ثم لابد من السعى الدءوب للتواصل معهم وتعزيز الاستفادة منهم علميا واقتصاديا وسياسيا وإعلاميا والعمل على إيجاد الآليات التى تمكنهم من المساهمة الفعالة فى عمليات البناء والتنمية وطنيا وعربيا.

،أما بحثنا هذا سيخرج من هذا الجدل برؤية تطبيقية وهى كيف يمكن للدول المصدرة لهذه الكفاءات ان تستفيد منها لصالح تنميتها وفى نفس الوقت تحافظ على الرابطة بين المهاجرين تعميق صلتهم بوطنهم الام .من خلال برنامج جديد يسمى (TOKTEN) يهدف الى الاستفادة من المهاجرين هجرة دائمة لصالح دولهم الاصلية التى هجروها ،وسوف نتناوله بمزيد من التفاصيل مع ذكر بعض التجارب التى تمت فى بعض الدول :

نظرة عامة على برنامج (TOKTEN) ([2]) :

بقيت الرغبة في تحريك تجربة الخبراء المغتربين من العالم الثالث غير مركّزة لغاية ١٩٧٧ عندما بدأ برنامج الامم المتحدة الانمائي العمل مع عدة بلدان نامية لتعويض الخسارة الناتجة عن هجرة اختصاصييها الكبيرة الحجم ولنقل جزء من الادمغة الهائلة المهاجرة الى ادمغة مكتسبة في الوطن .

بدأ TOKTEN في تركيا على اثر زيارة لمدة ثلاث أسابيع قام بها مهندس ميكانيكي رفيع المستوى، من أصل تركي ومقيم في كاليفورنيا، لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بدعم ومساعدة جامعة Karadeniz التقنية. بناءً على نجاح المهندس الملحوظ في إيصال المعرفة القيّمة (كذلك الحال في نقده البنّاء) لزملائه التركيين تمّ إعتبار هؤلاء المغتربين الوحيدين المخوّلين القيام بمهام استشارية في وطنهم الامّ. وبمبادرة من الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة

---

[1] http://www.civa.org.cn/english/program/tokten-star01.htm

[2] http://www.ingentaconnect.com

الانمائي في تركيا في ذلك الوقت، باشرت فوراً الحكومة بتنفيذ مشروع TOKTEN في العام١٩٩٧ .

في السنوات العشرين التي تلت إطلاقة البرنامج، أكمل ٥,٠٠٠ متطوّع TOKTEN مهامات في ٤٩ بلد نامي في مجالات واسعة . تمّ تغطية كافة القطاعات تقريباً من إدارات عامة الى إدارة شركات، من أبحاث زراعية الى تقنيات الحاسوب .

منذ عام ١٩٩٤، أصبح البرنامج تحت مظلّة برنامج المتطوّعين للامم المتحدة.

وفيما يلى بعض النقاط الاساسية الخاصة بهذا البرنامج :

- **الهدف :**

- الحد من تأثير هجرة الادمغة من خلال الاستفادة من خدمات الخبرات الوطنية المؤهلة للغاية .
- نقل احدث صيحات التكنولوجيا المتطورة من خلال المهنيين الوطنيين العاملة فى الدول المتقدمة ، ويدخل ضمن هؤلاء المهنيين بعض كبار العلماء والمهندسيين والاطباء والاقتصاد والبيئة ومدراء الشركات العاملة فى العالم المتقدم.
- نقل المعرفة والتكنولوجيا المتطورة وممارسات ادارة الاعمال الحديثة للقطاع الخاص بمساعدة من الخبراء الاستشاريين المغتربيين.
- تعزيز بناء القدرات المؤسسية من خلال الخبرة الفنية والمشورة فى مجال السياسات

- مصادر التمويل :

يتم تحديد مصادر التمويل مع الجهات المعنية ذات الصلة عندما يؤسس مشـــــروع (TOKTEN) لاول مرة .

- هوية المشروع : " الانشطة ، العمليات والخطوات المتبعة " :

انطلق برنامج (TOKTEN) من خلال البرنامج الانمائى للامـــم المتحـــــــدة (UNDP) عام ١٩٧٧ لمواجهة أثار هجرة الادمغة فى البلدان النامية من خلال المساهمة فى العودة المؤقتة للموهوبين الخبراء المهاجرين لبلادهم على أساس روح العمل التطوعى ، ويكون استشاريين برنامج (TOKTEN) من الخبراء من الدول النامية الذين يتطوعوا للعودة لبلدانهم الاصلية لفترات قصيرة من الوقت(ما بين أسبوعين الى ثلاثة أشهر) لتبادل الخبرات التى اكتسبوها فى الخارج فى مجال البحوث ، المجال الاكاديمى ، والمؤسسات العامة والخاصة ، ويمكن ان يعمل مستشاريين (TOKTEN) فىمجموعة من المجالات التقنية والتخصصات المختلفة

مثل الزراعة ، الخدمات المصرفية ، وادارة الاعمال ،علوم الحاسوب ، الاقتصاد ، العلوم البيئية ، الصناعات الغذائية ، الجيوفيزياء ، السلامة الصناعية ، العلوم البحرية ، عمليات التصنيع ، الطب ، الصحة العامة وقانون الملكية الفكرية ، الاستشعار عن بعد ، الاتصالات ، ادارة المياه والدراسات الحضرية .

ويتم تطوير الانشطة فى اطار عمل المشاريع الجارية للبرنامج الانمائى للامم المتحدة واليونسيكو .

ويتطوع مستشارى برنامج (TOKTEN) بخدماتهم وبالتالى يتخلوا عن أتعابهم المهنية ويدفعهم الى ذلك رغبتهم فى تقديم شىء لبلدانهم الاصلية والمساهمة فى تنميتهم بينما يغط برنامج تكاليف السفر ومنح الاستشاريين البدلات اليومية والتأمين الطبعى خلال البعثة . ويتم تحديد الخبراء من خلال قاعدة بيانات للمهاجرين المهنيين والخريجين .

- المستفيدون المستهدفون :

يمكن ان تكون المؤسسات المستفيدة هيئات حكومية ومؤسسات اكاديمية وبحثية بالاضافة للمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص فى بلد المنشأ .

- الشراكات :

يتم اعداد طلب الاستشارة والمهام مع المؤسسات المستفيدة فى بلد المنشأ للتأكد من مطابقة المهارات المشتتة مع احتياجات المؤسسة المستقبلة .

- الفوائد (المنافع) الكبيرة :

يساعد برنامج (TOKTEN) على خلق التنمية الديناميكية وبيئة الاستثمار من خلال التكنولوجيا المتطورة والقدرات والتى يمكن أن تفيد ليس فقط المؤسسات لمستقبلة ولكن شبكة اوسع من الشركات الخاصة والهيئات الحكومية والمجتمع المدنى والدولة ككل .

- الابتكار :

يعد هذا البرنامج برنامج رائد والذى نظم الروابط بين الهجرة والتنمية وهو يعد من أوائل الجهود التنموية التى دعمت عملية " كسب العقول " " تداول الادمغة " عن طريق الربط بين المهاجرين والبلدان الام .ومن خصائصه نذكر مايلى :

- **الاستدامة :**

استمر برنامج (TOKTEN) منذ عام ١٩٧٧ ويعتبر هذا البرنامج موفر من ناحية التكلفة حيث ان عملية نقل المعرفة تحدث بأقل التكاليف لان الاستشاريين يتطوعوا بخدماتهم والتخلى عن الرسوم المرتفعة للخبراء الدوليين .

وفى النهاية توجه بعض الانتقادات لهذا البرنامج لعل من بينها هو انه فى بعض البلدان كفلسطين مثلا يجذب الرنامج الخبراء الشباب والذين قد يفتقدوا للخبرة حيث ان حوالى ٨٩% من هؤلاء الخبراء ما بين ٢٥ حتى ٣٥ سنة ' بالاضافة الى أنه هناك بعض العوامل التى تساعد فى الوصول لهذه النتيجة ويعد العامل الرئيسى هو ان التعويض الممنوح ليس كافيا لجذب الافراد ذوى الخبرات الكبيرة فضلا على أن الموارد المحدودة هى مشكلة مشتركة لجميع برامج (TOKTEN) القطرية .

وفيما يلى بعض النماذج للدول التى طبق فيها هذا البرنامج :

١- لبنان :

بدأت هجرة اللبنانيين الى الخارج على دفعات متتالية منذ القرن التاسع عشر .تركّزت ظاهرة الهجرة أولاً الى أميركا،وغرب افريقيا واستراليا. ثم بدّلت إتجاهها جزئياً صوب البلدان المنتجة للنفط في المنطقة العربية منذ عام١٩٦٠ .

سبّب إندلاع الحرب عام ١٩٧٥ في تدفّق العدد الكبير من المهاجرين. يقدّر عدد المهاجرين خلال فترة ١٩٧٥-١٩٩٠ بحوالي ٩٠٠,٠٠٠ نسمة أو حوالي ثلث عدد السكان. إتّجه ٤٠% الى بلدان الخليج العربي، امّا الباقون (خصوصاً الشباب المثقّف) فاتجهوا نحو البلدان المتقدّمة تكنولوجياً مثل الولايات المتحدة الاميركية، وكندا، وفرنسا وقليلون الى بلدان أوروبية أخرى .

شكّل الرجال أغلبية المواطنين الذين هاجروا خلال هذه الفترة (٨٥%)، وينطبق ذلك على كافة فئات الاعمار. ينتمي أغلبية المهاجرين الى الفئات المثقفة والمحترفة من القوى العاملة .بالتالي. ينتمي ٤٧% من المهاجرين الفاعلين إقتصادياً الى هذه الفئة. يعتبر هذا المعدّل سبع مرات اكبر من المعدّل الاكثر شيوعاً من مجموع عدد السكان .بمعنى آخر، إن هجرة اللبنانيين خلال الحرب لم تكن فقط هائلة، إنما شملت نسبة عالية من الافراد الاكثر تأهيلاً وبذلك تشكّل ظاهرة رئيسية لهجرة الادمغة .

تأثّر الشباب اللبناني، الذي يشكّل أكثر من خمس عدد السكان وتقريباً ثلث القوى العاملة، بنسبة غير متوازية بالهجرة الدولية. ان النسبة المرتفعة من هؤلاء المهاجرين في السنوات الحالية تنتمي الى فئة العمر التي تتراوح ما بين ٢٥-٢٩ سنة يليها فئة العمر ما

بين ٢٠-٢٤ . بما ان الشباب يبلغ سريعاً مستوى رفيع من العلم)الثقافة)، لذا أصبحت الهجرة الدولية تطال هجرة الادمغة أكثر من العمال غير المثقفين أو ذوي الثقافة المتوسطة.

ان السبب الاكثر أهمية لهجرة الشباب حالياً هو ملاحقة الفرص الاقتصادية في الخارج نظراً لنسبة بطالة الشباب المرتفعة. عموماً، يعتبر العمل السبب الاكثر شيوعاً للهجرة (٦٢%) تتبعه الدراسة.(٢١%) أما الاسباب الاخرى المذكورة فهي الالتحاق بأفراد العائلة في الخارج والزواج .

نظّمت المجتمعات اللبنانية المهاجرة المقيمة في الخارج نفسها تدريجياً أولاً في تجمعات اجتماعية ذات طبيعة لغوية أو دينية، ومن ثم في "توادي لبنانية". ان السبب الرئيسي الذي يبقي هذه التجمعات حيّة هو شعورهم بالانتماء الشديد لبلدهم الامّ. انما لم تنجح هذه التجمعات من إقامة الروابط واستدامتها ما بين هذه المجتمعات ولبنان. تبقى وزارة الخارجية والمغتربين، عبر شبكة سفاراتها وقنصلياتها، على صلة مع المجتمعات اللبنانية المهاجرة .

استهلكت خلال سنوات الحرب في لبنان القدرة الادارية والتقنية التي كانت سابقاً متطوّرة جداً، خصوصاً في القطاع العام وفي الجامعات.

لذا ينادي الاطار اللبناني الحالي بشدّة للقيام بأعمال إستشارية من أجل تسريع العمل تماشياً مع طلبات مهمات الاصلاح .

انما الاتّكال الزائد على الخبراء الاجانب الدوليين على المدى الطويل يعيق تعزيز القدرات والعمل الفعّال لمؤسسات القطاع الخاص والعام.

إن إحدى المشاكل في تطبيق افكاراً وتقنيات ووسائل جديدة هو القيام بالاختيار السليم والتأقلم مع الظروف الحالية. ان المستشارين الاجانب يجدون صعوبة في تطبيق هذه المتطلبات . في المقابل، تعتبر نصيحة الخبير الصادرة عن أخصائي من أصل لبناني محدّدة أكثر للوضع المحلي ومشروطة بخبرته الدولية الواسعة. بالاضافة الى أن الخبير المغترب لا يحتاج الى فترة التأقلم اللازمة.

في هذا السياق، تشكّل هيئة الخبراء اللبنانيين البارزين، الذين أقاموا في الخارج خصوصاً منذ ١٩٧٥، مصدر قيّم للمعرفة انما غير مستعان به والذي في حال تمّ تحريكه يعود بالفائدة. في هذه الحالة، يظهر مشروع TOKTEN تطابقه مع الحالة اللبنانية التي سببت الحرب الاهلية الطويلة بهجرة قاسية للادمغة .إنعكس سلباً رحيل العدد الكبير من المواطنين الاكثر تثقيفاً ومهارة على الوضع الاقتصادي اللبناني .

وقد تمّ إطلاق برنامج TOKTEN في لبنان عام ١٩٩٣ من خلال وثيقة مشروع موقّعة ما بين الحكومة اللبنانية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي. تمّ تمويله من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي وتمّ تنفيذه بالتعاون مع مجلس الانماء والاعمار، منظمة اليونيسكو UNESCOومكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPs .تطوّر هذا البرنامج ونما بوفرة منذ إنطلاقه عام١٩٩٥ .

وضع TOKTEN قاعدة بيانات حول المثقفين اللبنانيين بمختلف مجالات الاختصاص وأقام روابط مع الجمعيات اللبنانية في الخارج ومع مراكز إبحاث الجامعات الرائدة .خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني ١٩٩٥ ولغاية كانون الثاني ٢٠٠٠، أقام 40 مغترب لبناني مقيم في أوروبا والولايات المتحدة الاميركية وكندا وأستراليا والكويت بخدمات تطوّعية من خلال برنامج.TOKTEN من أصل ٤٠ متطوّع TOKTENجاءوا الى لبنان، رجع ٦ منهم وأقاموا نهائياً فيه بعد أن تذوقوا خلال فترة مهمتهم طعم الحياة في البلد الذي هاجروه من سنين .

سجّل المشروع عدّة إنجازات في مجال مهامات استشارية حول الاستراتيجيات والسياسات،و تعزيز بناء القدرات، وزيارات عودة لملاحقة المهمات، والحثّ على الحوار الفعال بين المغتربين والمؤسسات المستضيفة .

من جراء هذا النمو، ولدت الحاجة لتحسين إطار السياسات والاجراءات لاحياء هذا البرنامج. لذا، أطلق كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي ومجلس الانماء والاعمار برنامج TOKTENالجديد ليتجاوب أكثر مع الحاجات والطلبات الوطنية.

٣-الصين[1]:

فى عام ١٩٨٠ ، تم تأسيس برنامج (TOKTEN) فى الصين بمساعدة البرنامج الانمائى للامم المتحدة وفى اطار هذا البرنامج يوفر البرنامج الامائى للامم المتحدة استشاري (TOKTEN) مع تقديم نفقات السفر والبدلات اليومية (من ١ الى ٤ أيام) .

[1] http://www.sd.undp.org/projects/tokten.htm

لدى الخبراء الصينيين المغتربين مشاعر عميقة جدا تجاه بلدهم الصين ورغبة قوية للتبرع بمعرفتهم وخبرتها للمساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الصين ، الصينين المغتربين لديهم اتصال كبير باللغة الصينية ومعرفة بالعادات والتقاليد الصينية والتى يعد ميزة كبيرة فى التواصل ولذا ففى العادة يبقى المستشاريون على تواصل مع الفئات المستفيدة حتى بعد انتهاء البرنامج ويقدموا المزيد من الدعم مثل تبادل المعلومات بالاضافة الى أن الوحدات المستقبلة ستتحمل بعض التكاليف المحلية للمستشاريين .

وبحلول عام ٢٠٠٢ ، قدم اكثر من ٢٠٠٠ من المستشاريين العديد من الخدمات فى الصين فى طائفة واسعة من المجالات مثل البيئة ، الطاقة الجديد ،الحد من الفقر ، الاكترونيات الدقيقـــة ، الهندسة ، العلوم ، التصنيع ، الموارد المائية ، الزراعة ، الصناعة ، التمويل ، التـــجارة ، الاقتصاد ، المواصلات والمرافق العامة ، التعليم ، الصحة ، القانون وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهؤلاء المستشارون يكونوا من الاساس من دول مثل أمريكا ، كندا ، بريطانيا العظمى ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، سنغافورة ..وغيرها . وقد حقق البرنامج نتائج مرضية وكبيرة خلال أكثر من ٢٠ عاما من الممارسة .

وتمثلت مجالات الدعم الرئيسية فيما يلى :

حماية البيئة ، المرور ، البترول و الفحم ، الطاقة الشمسية ، الطاقة الذريـــة ، الزراعة ، الغابات ، تربية الحيوان ، مصايد الاسماك ، الصناعات الكيماوية والالات والالكترونيات ، والبناء ، والمواد المركبة والطيران والفضاء الجوي والأرصاد الجوية والجيولوجيا والزلازل والبعيد الاستشعار عن بعد، والتعدين، والبناء والمنسوجات والهندسة الحيوية، والملابس ، والفن ، والكتاب، والغذاء، والسياحة والتمويل والتجارة، والقانون، وإيرادات الضرائب، والعقارات، والتعليم، والاحصاءات الحيوية والمرافق العامة، الخ .

الهند [1] :

تأسس برنامج (TOKTEN) فى الهند فى مارس ١٩٨٠ كمبادرة مشتركة بين حكومة الهند والبرنامج الانمائى للامم المتحدة وقد حاز على اهتمام كبير ومتواصل حتى عام

[1] http://www.undp.org.my/uploads/18%20june%202009%20-%20the%20challenge%20of%20converting%20brain%20drain%20into%20brain%20gain%20for%20developing%20countries.pdf

٢٠٠١ ، ووفق هذا البرنامج تم دعوة العلماء البارزيين ، والتقنيين ،وخبراء الادارة ، وغيرهم من النود المهنيين غير المقيمين لخدمة وطنهم الام من خلال التكامل والتشاور للعمل كمستشاريين على المدى القصير لتنفيذ مهام محددة سلفا .وكان من الطبيعى أن يخضع نظام (TOKTEN) لتغيرات من وطن لاخر لتكون قادرة على الاستجابة لانماط الحاجات الوطنية

فى البداية ركز (TOKTEN) على طلب مشورة الخبراء من المواطنين المغتربين ، وعلى رأسها الموجه لصالح البحث والتطوير الهندية والمؤسسات الاكاديمية ثم فى وقت لاحق توسعت لتلبية الطلب على الخدمات الادارية والتقنية والتسويقية والاستشارية للمؤسسات الصناعية ، وفى نهاية المطاف فى ١٩٩٥ ، تم – بحكم الضرورة – تم توحيد البرنامج مع اثنين منالبرامج الجارى تشغليها وهما (UNISTAR) ، (TCDC) وجاء برنامج موحد يعرف باسم مشروع توكتن المظلة.

٣-السودان(١):

عقب توقيع اتفاق السلام الشامل (٢٠٠٥) ، تغيرت البيئة السياسية والاجتماعية الشاملة وفتحت نافذة فرصة لم يسبق لها مثيل لتحويل الدمار لسنوات من التشرد والحروب والتخلف إلى عصر جديد من السلام والازدهار في السودان .ومع ذلك ، فإن عددا كبيرا من الموارد البشرية المؤهلة وذات الخبرة في السودان التى يمكن أن تسهم في عملية الانتعاش والتنمية في السودان يعيشون خارج البلاد .وقد أشارت الدراسات التي أجرتها وكالات مختلفة على المواطنين السودانيين المغتربين الذين يعيشون في الخارج أن عددا كبيرا من الموهوبين وذوي الخبرة المواطنين المغتربين على استعداد للمساهمة في مبادرات بناء السلام وإعادة الإعمار في بلادهم.

وقد عملت حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان على تشجيع السودانيين المغتربين على التطوع بخبراتهم المهنية للمؤسسات الوطنية والدولة. وكل حكومةمنها لديها سياسات بناء قدرات الموارد البشرية و التي تشجع على إشراك المغتربين في جهود التنمية.

في يناير ٢٠٠٦ ، بناء على الوضع سياسات مواتية وزيادة الاستقرار السياسي في السودان ، وبدعم من الحكومة الهولندية والإدارة البريطانية للتنمية الدولية ، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(TOKTEN). هذه المبادرة هو برنامج تطوعى خاص يدعو المواطنين المغتربين على التطوع في بلدهم الأصلي لفترة قصيرة من الزمن.

1- KATIM S TOYRAY , International Consultant FINAL EVALUATION OF THE SUPPORT PROJECT TO THE IMPLEMENTATION OF THE RWANDA TOKTEN VOLUNTEER PROGRAM, 14march 2008.

الأهداف

ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع (TOKTEN) في السودان لدعم بناء القدرات الوطنية من المؤسسات السودانية في مختلف قطاعات التنمية، من خلال نقل المعرفة من السودانيين المهنية في المهجر. مما يسهم إسهاما فعالا لا يقدر بثمن ومستدام فى دفع السلام والجهود الإنمائية والإنسانية لإعادة بناء السودان، وسيغطى المشروع الوطني (TOKTEN) مالا يقل عن ١٠ ولايات في السودان.

الأهداف المحددة هي:

- دعم بناء القدرات الوطنية من خلال نقل المعرفة من المتطوعين المغتربين السودانيين.
- للحد من تأثير من "نزيف العقول " من خلال الاستفادة من خدمات الاستشاريين المغتربين المؤهلين تأهيلا عاليا من خلال دعوتهم لزيارة السودان زيارات قصيرة ومتوسطة وطويلة للوزارات والمؤسسات التعليمية / البحثية والقطاع الخاص.
- لنقل أحدث التكنولوجيا المتطورة من البلدان المتقدمة إلى السودان من خلال المهنيين السودانيين العاملين في العالم المتقدم.
- لتمرير المعرفة على أحدث المنهجيات الفنية، والممارسات التجارية وإلادارية إلى القطاع الخاص بمساعدة من الخبراء الاستشاريين المغتربين.
- المساهمة في الجهود الإنسانية والسلام والتنمية لإعادة بناء البلد ؛ الاستفادة من موارد السودان والخبرات الخاصة.

مقتطفات من إنجازات المشروع الرئيسية :

- تجنيد ٤٣ متطوعا لتقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات للمؤسسات الحكومية لأكثر من ٧٥من المؤسسات الحكومية والجامعات ، والقطاعات الخاصة في شمال وجنوب السودان؛
- الدعم المباشرل ٣٥ من المؤسسات الحكومية الوطنية والدولة والجامعات والمؤسسات البحثية ومنظمات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية في شمال وجنوب السودان؛

- ساهم المشروع فى تدريب وبناء قدرات ٢٣٥٢ من العاملين في ٦٥ حكومة وطنية ومؤسسات الدولة والجامعات والمؤسسات البحثية ومنظمات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء السودان. وشمل التدريب المجالات التالية: الحكم وسيادة القانون ؛ فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وقطاع الصحة، والأمن الغذائي، والتعليم الأساسي والعالي، والإدارة العامة والحكم؛ الحفاظ على البيئة المستدامة ، والتنمية الاقتصادية ؛ تنمية التمويل متناهى الصغر؛ نظام المعلومات الجغرافية والتدريب المهني لوسائل الإعلام ، والإدارة العامة وإدارة المشاريع؛
- تطوير قاعدة بيانات تتضمن ٣٥٠ سودانيين المغتربين المهنية الذين هم على استعداد للانضمام ل (TOKTEN)من خلال بعثة في السودان .

٤- أفغانستان وفيتنام:

شهدت المكاتب القطرية للبرنلمج الانمائى لامم المتحدة فى البلدان التى انتهت من الصراعات والحروب اقبالا شديدا لتطبيق برنامج (TOKTEN) ومن هذه النماذج الناجحة نموذجى أفغانستان وفيتنام :

أ - أفغانستان :

وكان الهدف الرئيسي من برنامج (TOKTEN) أفغانستان هو دعم جهود بناء القدرات الوطنية التي تبذلها الإدارة الأفغانية المؤقتة و الحكومة . وقد قدم متطوعي الأمم المتحدة ضمن برنامج (TOKTEN) معالجة طموحة لتطبيق الحوكمة ، والتنمية الحضرية والتعليم والصحة والزراعة والموارد الطبيعية إدارة وقضايا المساواة بين الجنسين فضلا على تدريب المدربين وتقديم المساعدة التقنية للإدارة المالية وتنسيق المساعدات ، وإنشاء آليات للشفافية والمشاركة والشمول ، وتدفق المعلومات ، وتنفيذ خطط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .المهندسون المدنيون ومخططين موقع العمل يعملوا لتحسين عملية التحول الحضرى فى أفغانستان ونظم الاتصالات.

على جبهة التعليم ، استطاع متطوعي الأمم المتحدة الذين يعملون في إطار (TOKTEN) تدريب المعلمين وتطويرالمواد التعليمية والمناهج الدراسية، ومهارات للعمل، وضمان الوصول إلى موارد التعليم والخدمات .كما ققام أخصائيي الصحة العامة بتدريب العاملين فى الحقل الطبى والعاملين في صحة المجتمع على أحدث التقنيات العلمية ووالطرق الوقائية، تحديد مشاكل سوء التغذية والمساعدة فى انشاء سياسات فعالة لتوسيع

االقدرة على الحصول على الخدمات الصحية.كما يعمل متطوعي الأمم المتحدة في إطار (TOKTEN) على معالجة التدهور البيئي وتحسين الممارسات الزراعية لزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرات التسويقية.

ب- فيتنام:

في حين أن ليس كل بلد لديه ما يكفي من السكان المغتربين لتقديم برنامج (TOKTEN) ناجح .

وفييت نام ، مثل أفغانستان، كانت فى وضع جيد للاستفادة من العديد من رعاياها الذين يعيشون في الخارج، في المقام الأول في أستراليا وكندا وفرنسا والولايات المتحدة وقد استفادت البلاد من هذه الثروة من المواطنين المغتربين ووضعت 20 من استشاري (TOKTEN) نامنام بين عامي ١٩٩٠ و 1992 .

على مدى العقد اللاحق، استخدمت فييت نام نسبة كبيرة من المغتربين لبناء القدرات . في عام ٢٠٠١، قامت وفييت نام بتجديد برنامج (TOKTEN)، وخلق موقع على شبكة الانترنت وقاعدة بيانات لتعزيزالبرنامج في الخارج .

على مدى السنوات القليلة المقبلة ، سيظهر البرنامج نجاحا حيث قررت الحكومة الفيتنامية مواصلة المبادرة تحت رعايتها الخاصة .التعاون بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي انتهى رسميا في عام ٢٠٠٣ استنادا إلى استنتاج مفاده أن قد تم الوفاء بأهداف (TOKTEN) وخلق ليات مستدامة للتنمية في المستقبل.

٥- رواندا [1]:

- على الرغم من أن رواندا قد أحرزت تقدما كبيرا نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية ، الا أنها لا تزال تواجه عددا من التحديات الهامة .وهكذا ، فإن البلاد ما زالت تواجه نقصا في الموظفين المهرة ، ولهذا السبب ، فإن الحكومة وشركائها في التنمية ركزوا على تنمية رأس المال البشري . وأهم وسيلة للحد من من تأثير النقص في عدد العاملين المهرة في رواندا هو السعى لجذب المواطنين الروانديين ذوى الكفاءات المشتتين .ولتحقيق هذه الغاية ، شاركت رواندا في برامج الهجرة من أجل التنمية في

---

[1]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار٢٠٠٧

أفريقيا (MIDA) ، ونقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (TOKTEN) .فى ٢٠٠٥ .

- وقد نفذ برنامج (TOKTEN) فى رواندا من ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ديسمبر ٢٠٠٧ من خلال شراكة بين حكومة رواندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

وكان الهدف الرئيسي من برنامج (TOKTEN) هو مواجهة "هجرة الأدمغة" من خلال تشجيع المواطنين الروانديين على تقديم خبرتهم من خلال العمل التطوعي على المدى القصير ومتطوعي الأمم المتحدة .

- وقامت وزارة الخدمة العامة وتنمية المهارات والتدريب المهني والعمل (MIFOTRA) بدور الوكيل المنفذ ، في حين تعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير التمويل لهذا المشروع ، و تعبئة موارد إضافية له ويشمل .الشركاء الآخرين في المشروع متطوعي الأمم المتحدة، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمر طوكيو.الدولي (TICAD/UNDP) وكانت الميزانية المقررة للمشروع 1.2مليون دولار، أنفق منها فقط $ 557,046 دولارنظرا لتأخر بدء المشروع، وأوجه القصور في تعبئة الموارد.

- وقد بدأ المشروع في توكتن ديسمبر ٢٠٠٥، ونفذ على مدى فترة استمرت عامين بين 2006و ٢٠٠٧ .وأسفرت الجهود التسويقية والترويجية للمشروع في تعيين 47 متطوعا من 7دول .وجاء المتطوعون فى 52 إلى ٥٢ من المنظمات والمؤسسات والوكالات الحكومية في رواندا .وكان المتطوعين مؤهلين تأهيلا عاليا 21 منهم من حاملي درجة دكتوراه ، 19 درجة الماجستير ، و ٥ مع درجة البكالوريوس .وجاء عدد منْ المتطوعين في أكثر من مهمة واحدة، في حين أن حوالى ٩ منهم عاد إلى البلد بشكل دائم .وقدم المتطوعون خدمات مختلفة مثل المساعدة على بناء القدرات ونقل المعرفة، وتطوير القيادة في رواندا .على سبيل المثال، درس المتطوعون العديد من الكورسات فى مختلف المؤسسات المضيفة، بما في ذلك الدورات التعليمية ، وبناء القدرات المؤسسية.

- وقد مثل مشروع (TOKTEN) جهدا هاما لمعالجة عدد من تحديات التنمية في رواندا .وفقا لوثيقة المشروع، ومشاكل التنمية التي كان من المقرر أن يتناولها المشروع والتى تشمل انخفاض الإنتاجية الزراعية، سوء حالة البنية التحتية، وعدم

كفاية الخدمات الاجتماعية والمرافق على نطاق واسع ,ومن أمثلتها الصحة والتعليم، فضلا عن مياه الشرب والصرف الصحي .وهكذا، فإن المشكلة المباشرة التي تواجه حكومة رواندا في كيفية إنشاء أنظمة تتسم بالكفاءة والفعالية للتخطيط والتنمية التي من شأنها أن تعالج على نحو ملائم هذه التحديات على أساس مستدام.

- وإزاء هذا الوضع، كان لمساهمات (TOKTEN) أثر واضح وذلك بالنظر إلى أن المتطوعين الذين ساعدوا على بناء القدرات في مجال التعليم ، والزراعة، والقطاعات الصحية، ويمكن القول أن المشروع ساعد فى تدعيم الاستجابة الوطنية لمواجهة تحديات التنمية في هذه القطاعات .ففي قطاع الزراعة، على سبيل المثال، ساعد المتطوعين (TOKTEN) فى تنفيذ مشروع حفظ التربة والمياه، وتدريس المقررات في الجامعة الزراعية .وفي حين أن بعض هذه التدخلات قد لا تكون لها آثار مباشرة أو فورية على زيادة الإنتاجية الزراعية ، الا أنه بلا شك المعرفة ونقل التكنولوجيا التى جلبوها ستساعد على زيادة الإنتاجية الزراعية على المدى الطويل.
- كما ساعد متطوعي (TOKTEN) فى تدريس دورات في مختلف مؤسسات التعليم العالي .وهم بذلك ساعدوا في تخفيف النقص الحاد في المحاضرين في الجامعات الرواندية، وتعليم العديد من الطلاب الذين لولا ذلك لم يكن قادرين على الحصول على هذه المقررات .وفي السياق نفسه، فان متطوعي (TOKTEN)ساعدت على بناء القدرات في القطاع الصحي، لاسيما في مجال الصحة العقلية ، ووضع السياسات.

فيما يتعلق بالقطاع الصحي، فان مساهمات مشروع (TOKTEN) كانت متواضعة، ولكنها تعد مساهمات كبيرة في الاستجابة لأهداف التنمية .وقدم برنامج التدريب للعاملين في الرعاية الصحية في معهد صحة كيغالي ، جنبا إلى جنب مع العمل المنجز في مجال الصحة النفسية هما أمثلة جيدة للكيفية التى ساهمت فيها أنشطة مشروع (TOKTEN) في تحقيق أهداف التنمية في رواند ا.

وفى النهاية يمكن القول ان المشروع ساعد– رغم وجود بعض الصعوبات – في جذب عدد كبير من الروانديين المدربين تدريبا عاليا من المواطنين المغتربين، وبناء قدرات العديد من المنظمات والمؤسسات ، واستفاد العديد من الطلاب من المقررات التى درست من قبل المتطوعين. وبالتالي فإن هناك حصيلة كبيرة من الناس والمنظمات التي تستفيد من مشروع (TOKTEN) و ستستمر لفترة طويلة قادمة. ونظرا لهذا

النجاح، والحاجة إلى بذل المزيد من الجهد للمساعدة في بناء قاعدة الموارد البشرية في رواندا، لا بد أن يستمر المشروع (TOKTEN) في شكل أو آخر في المستقبل القريب.

التجربة المصرية: مشروع توكتن فى مصر[1]

يعد برنامج نقل المعرفة والخبرة من خلال المواطنين المغتربين المعروف ببرنامج (TOKTEN) أحد برامج الامم المتحدة والتى تهدف نقل المعرفة والخبرة العلمية والتكنولوجيا الحديثة المطورة والمكتسبة من العالم المتقدم للوطن الاصلى من خلال الخدمات والمهام العلمية التى يقوم بها الخبراء المصريين المتواجدين بالخارج .

وكانت مصر من اوائل الدول فى تنفيذ هذا المشروع (١٩٨٠) وتولت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ادارة هذا المشروع بداية بالتعاون مع البرنامج الانمائى للامم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ اعتمادا على تقاسم النفقات بين مصر والبرنامج الانمائى للامم المتحدة حتى عام ١٩٩٤،و من بعد هذا التاريخ أصبح البرنامج ممولا تمويلا كاملا من الحكومة المصرية حتى الآن.

وقد حققت مصر نجاح ملحوظ فى ادارة وتنفيذ فكرة هذا البرنامج العالمى وهو ما انعكس على تحقيق الكثير من الاستفادة منه .

إنجازات المشروع :

- انشاء قاعدة بيانات الكترونية تتضمن بيانات تفصيلية لحوالى ١٥٠٠ خبير مصرى مغترب فى ١٤ دولة متقدمة فى مختلف التخصصات العلمية.
- إصدار كتيب لكل التخصصات العلمية لقاعدة بيانات خبراء المشروع مصنفة وفق تخصصاتهم (تخصص عام و تخصص محدد " دقيق ") حتى تتمكن السلطات المحلية من الاستفادة من الخبراء المهاجرين حسب احتياجاتها وأولوياتها .
- اصدار كتيب للجهات او السلطات المحلية المستفيدة والخبراء الذين تعاملوا معهم وأهم إنجازاتهم .
- مكتبة خاصة بملفات للخبراء مقسمة حسب مجالات العلوم وبلدان المقصد والبعثات التى قاموا بها فضلا عن تقارير خاصة عن أعمالهم وأهم وافضل منشوراتهم وانجازاتهم.

---

[1] http://www.asrt.sci.eg/ar/pdf/ASRT-Booklet.pdf

- نجح المشروع فى جلب أكثر من نصف الخبراء العاملين فى مجال البعثات العلمية فى اعلى المستويات داخل الكيانات الوطنية (وزارات – جامعات – مراكز بحثية – مؤسسات وشركات ..) وقد لوحظ زيادة عدد الزيارات فى السنوات الاخيرة كما يوضحها الشكل التالى :

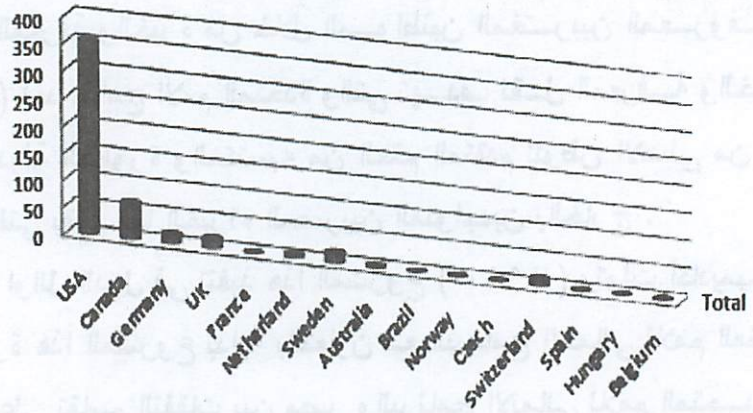

كما يوجد بعض الاسهامات الاخرى للعلماء المصريين المقيمين بالخارج بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة والهيئة القومية لضمان الجودة من خلال علماء مصر بالخارج الذين يشاركون فى نهضة المؤسسات التعليمية فقد أشارت الهيئة القومية للضمان الجودة إلى مشاركة علماء مصر مع أول كلية مصرية تتقدم بطلب إعتمادها من الهيئة، حيث يشارك عالم مصرى من أمريكا فى مراجعة ضمانات الجودة لكلية الطب بجامعة قناة السويس لإعتمادها وسوف يتبع هذه الخطوة مشاركة أوسع من عشرات العلماء فى باقى الكليات والمعاهد فى مصر،

خصوصا دور علماء مصر فى بريطانيا ورغبتهم بالإسهام بدور فعال لتقديم خبراتهم لتطوير كل القطاعات وفى مقدمتها التعليم، جاء ذلك خلال اللقاء الذى عقد مع وفد الهيئة القومية لضمان الجودة، وعرض رئيس الهيئة الدكتور مجدى قاسم ونائبه الدكتور حمدى نصار صورة كاملة لأوضاع المؤسسات التعليمية فى مصر والخطوات التى قامت بها الهيئة للتمهيد لبدء تنفيذ معايير ضمان الجودة للمؤسسات التعليمية التى يتلوها إعتماد هذه المؤسسات [1].

حاولنا التعرف على ملامح التجربة المصرية فى مشروع توكتن ، لكن لم يصلنا سوى حجم العلماء المشتركين فى البرنامج* ،وسوف نعرضه فيما يلى رسم الجدول:

---

[1] www.manpower.gov.eg

وزارة القوى العاملة والهجرة ، النشرة الدورية لقطاع الهجرة عدد ٦٠ يوليو ٢٠١٠ .ص ٦

جدول

بأعداد الخبراء المغتربين موزعين على التخصصات

(منذ عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠١٠)

المجال	عدد الخبراء
١ – العلوم الهندسية	٣٢٠
٢ – العلوم الأساسية	٤٠
٣– العلوم الزراعية	٥٢
٤– العلوم الطبية	٥٥
٦ – الآداب	١٦
٦ – الإقتصاد والمحاسبة	١٢
٧ – المواد الجديدة	١٥
٨ – بحوث البيئة	٣٥
٩ – هندسة حيوية	٢٧
١٠– الكترونيات وحسابات	٨١
١١– تغذية	١٣
١٢– تعدين	١٩
١٣– طاقة	٢٨
١٤– إتصالات	٣٥
١٥– تخطيط عمرانى	٥
١٦– مصادر المياه	١٤
١٧– طب	٥٣
١٨– صيدلة	١٦
١٩– إنتاج صناعى	٧٢
٢٠– مساحة	٨
٢١– طرق وكبارى	٢٢
٢٢– بحوث الليزر	٤
٢٣– بحوث وتطوير	٥
٢٤– علوم الفضاء	٦
٢٥– مجالات متنوعة	٤٢
الإجمالى	٩٩٥

المصدر : اكاديمية البحث العلمى ، مكتب الوزير

يشير هذا الجدول إلى حجم وتخصصات أعضاء فريق توكين المصرى ومن اللافت للنظر أن تخصصاتهم معظمها تخصصات نادرة ومتقدمة علمياً ، وهذا مايؤكد أن هجرة

الكفاءات هجرة إنتقائية ، فنسبة المتخصصين فى العلوم الهندسية ٣٢% يليها الكترونيات وحاسب آلى بنسبة ٨% ، أما الإنتاج الصناعى ٧% ، بينما العلوم الطبية ٥,٥% وبصرف النظر عن النسب والمعدلات هى تخصصات نادرة للعلماء ، فمن خلالهم يحدث التطور المعرفى فمنهم تخصصات فى علوم الفضاء والليزر ...الخ .

نستطيع القول أنها مجالات تقنية حديثة تتطور بها المجتمعات التى تسعى بل وتحقق وحققت التقدم بإحتضانها هؤلاء العلماء وتوفر لهم كافة السبل العلمية والمالية وافبداعية لتحقيق طموحاتهم ،والتى فى النهاية هى طموحات المجتمعات .

الفصل الرابع

رؤية استشرافية لمستقبل الهجرة الدولية ورأس المال البشرى

رؤية استشرافية لمستقبل الهجرة الدولية ورأس المال البشرى

لما كانت الهجرة ظاهرة أكثر تنوعا وتعقيدا ، ينبغى تناولها بطريقة شاملة تتطلب نهجا ذا أبعاد شاملة على الصعيد الوطنى والاقليمى والدولى فعلى جميع الدول أن تعتمد أطرا وطنية فعالة من اجل أدارة الهجرة وبما أن الهجرة عبر وطنية فى الاصل فتقضى التعاون بين الدول لانها تشكل عاملا اقتصاديا واجتماعيا وانسانيا مهما للبلدان المرسلة والمستقبلة.

- فالتعاون مع منظمات الهجرة مثل تيسير الحوار والتعاون مع الدول المشاركة بما فيها بلدان الإرسال والاستقبال والمعبر فى منطقة منظمة الامن والتعاون فـــــى اوروبا (osce) بالاضافة الى شركاء المنظمة.
- فمن المتوقع استمرار اتجاه زيادة الهجرة والمهاجرين الشباب على المستوى الدولى، بمعدل ٣% من مجموع السكان (وفقا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة).

وحتى نتمكن من وضع رؤية مستقبلية للهجرة ، لابد من تحديد المكونات الفاعلة له.

والمكونات الفاعلة فى ظاهرة الهجرة هى :

أولا: المجتمع الدولى بمعاييره وقواعده.

ثانيا: الدول العربية

ثالثا: الدولة الوطنية

رابعا: المجتمع المحلى والفرد.

خامسا: مواجهة هجرة الكفاءات

سادسا: نحو إسترتيجية قومية للهجرة فى مصر.

أولا: المجتمع الدولى له قواعده ومعاييره وسياسته التى يتحكم من خلالها فى نوعية المهاجرين، لذا تقترح الدراسة وضع سياسات واستراتيجيات جديدة للهجرة والتنمية للهجرة تتناسب مع المستجدات والمتغيرات السريعة التى تحدث فى ظل العولمة وما تفرضه على الدول من ضغوط وقيود، وخصوصا" سياسات الهجرة المصرية الى الاتحاد الاوروبى متمثل فى تطوير إطار قانونى ذو بعد تنموى، التأهيل الثقافى للمهاجرين، تشجيع الهجرة المنظمة والحد من الهجرة غير المشروعة، إدماج المهاجرين فى مجتمعات المهجر، حماية حقوق المصريين المقيمين بالخارج، وتعظيم

الاستفادة منهم، الحد من هجرة العقول المصرية.[1] كما تقترح الباحثة ان تتولى منظمة الهجرة الدولية التنسيق بين الدول العربية والدول الاجنبية فى تنظيم هجرة رأس المال البشرى أى ان تكون حلقة الوصل بينهما،

ثانيا – الدول العربية : من الجهود التى تبذل على المستوى العربى منظمة العمل العربية التى من الممكن تتولى التنسيق بين الدول العربية لتنظيم وتيسير الهجرة، بالإضافة الى التنسيق فيما بين المنظمتين (منظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل العربية) حتى لا تعمل كل واحدة منهما بصورة منعزلة عن الاخرى .

على الدول المستقبلة للكفاءات الماهرة تعويض الدول المرسلة ، بمعنى اذاكان اجر الطبيب العربي يتساوى مع اجر الطبيب الامريكى او يقل عنه بسبب فرق الخبرة مثلا، هذا شيء عادل على مستوى الفرد ، ولكن اين حق الدولة التى تحملت تكلفة تعليم هذا، الطبيب، اذن لابد ان تعوض الدول المستفيدة الدول المرسلة عن ذلك (ممكن ان تقبل الدول المستقبلة لهذا الشرط فى حالة هجرة الكفاءات)([2]) على ان تستخدم هذه المبالغ فى إعادة إنتاج رأس المال البشرى وتحسين نوعية برامج التعليم والصحة فى الدول المرسلة. الدولة المرسلة والمستقبلة : تعد الدولة المرسلة للمهاجرين هى الدول المعنية بالإعداد لمستقبل رأس المال البشرى الخاص بها ووضع إستراتيجيات مستقبلية لرعايته وإحتضانه وخصوصاً الكفاءات ، لأن الكفاءات والمهارات العالية من رأس المال البشرى هى التى ستقود عمليات التنمية داخلها.، فعليها ان تراعى ذلك أما فى وضع استراتيجيات جديدة للاستفادة من الكفاءات الموجودة عندها بالفعل، او عمل برامج للاستفادة من المهاجرين توفير المناخ المناسب لهم فى وطنهم والهجرة العائدة من خلال بناء شراكة مع العقول العربية المهاجرة. "تحصين الاقتصاديات العربية بمزيد من النشاط فى الاقتصاد الحقيقى وبمزيد من التكامل سوف يخفف من أثر أزمات الاقتصاد العالمى على اقتصادياتنا العربية، وبشكل خاص فى درء مخاطر البطالة والركود وتراجع ظروف وشروط العمل فى وطننا العربى الكبير"[3] وأيضا على مستوى العالم بعد حدوث ألازمة المالية العالمية ووضع سياسات للحد من الهجرة المنتظمة واتخاذ كافة التدابير للحد من الهجرة غير المنتظمة، وايضا الدول العربية تقوم بتنفيذ سياسات الإحلال للوصول الى الإحلال الكامل فى السنوات القادمة.

---

[1]) يبدو ان طلب تعويض فى هجرة الكفاءات صعب ، ولكن فى الاتفاقيات الدولية بشان ذلك وفى ظل حاجة الدول المتقدمة لمثل هذه العناصر ، من الممكن تطبيقة ، واعتقد ان الدول ذات الاقتصادات الناشئة تنجح فى فرض مثل ذلك ، كما تنجح فى فرض الرسوم على التحويلات المالية من المهاجرين .فنجاحها فى جمع الاموال لايتساوى مع نجاحها فى تشغيل مثل هذه الاموال التشغيل الامثل .

[2]) منظمة العمل العربية، مؤتمر ابريل ٢٠٠٩

[3]) منظمة العمل العربية مارس ٢٠٠٩.

من الجهود الأخرى التى تبذل على المستوى العربى ، ما قامت به جامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة العمل العربية بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية ،من خلال تنفيذ الاتى: ١- تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربيـــة من خـــلال منظمة العمل العربية وأجهزتها القائمـــة والجهـات المعنية في الدول العربية. اعتماد الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠٢٠ عقداً عربياً للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠، وإعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج وإيجاد فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين. (١) * وقد أثبتت العديد من الدراسات" إن خلق فرص العمل احد أكبر التحديات المهمة التي تواجه الاقتصادات الناشئة (مصر،السودان ، الاردن، اليمن) ،فبالرغم من النمو الاقتصادي المتزايد إلا إن معدلات البطالة مازالت مرتفعة(السودان ١٨,٥%، اليمن ١٦,٣%،الاردن١٣%، مصر١٠,٧%) وقدرة هذه الاقتصادات والقطاع الخاص على توليد وظائف مازالت محدودة، بالإضافة إلى ما يعانيه سوق العمل من اختلال بين جانبي عرض وطلب المهارات الملائمة، يمكن تفسير ضعف أداء سوق العمل بالعديد من العوامل التى تشمل السياسات الكلية و سياسات سوق العمل، وينطبق ذلك على اليمن والسودان كدول ارسال وتقترح الدراسة وضع إستراتيجية توظيف قومية تندمج مع خطة التنمية القومية بهدف خلق فرص عمل أكثر ومعالجة عدم التوافق بين العرض والطلب، مع مراجعة السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات سوق العمل من خلال الاستفادة من أفضل التجارب الدولية (٢). رفع مستوى آداء وإنتاجيـــة القـوى العاملة لتصبـح نـدا ومنافسا للعامـل الاجنبى.(٣) إدماج سياسات تمكين الشباب في كافة القطاعات (التعليم _التشغيل _ الصحة_المشاركة بمختلف إشكالها) ووضع الآليات المناسبة لذلك ، ومنها التنسيق والتكامل بين هذه القطاعات، وضع قضايا تمكين الشباب على الأجندة التنموية مع استدامة تمويل سياسات تمكين الشـــــباب." ٤ "كما نود أن نشير الى أن توفير فرص العمل بالطريقة الحالية ليس هو الحل الأمثل للحد من الهجرة الدولية، وإنما

(*) لمزيد من التفاصيل عن العقد العربي للتشغيل ارجع الى اجتماع الخبراء المنعقد د فى ٢-٤ مارس ٢٠٠٩ بمنظمة العمل العربية

(2) Nehal El-Mgharb,2006,p11,12

(3) مصطفى عبد العزيز٢٠٠٨، ص١٧.

(٤) جامعة الدول العربية ٢٠٠٦

جودة وفاعلية فرصة العمل (Quality of Job) وتقصد الباحثة هنا بجودة وفاعلية فرصة العمل بمدى الكفاية التى تحققها هذه الفرصة من توفير الحد الأدنى لمستوى معيشى لائق ومدى ما تحققه من الإستفادة المثلى لطاقات الشباب فى العمل، حيث توجد بعض فرص العمل ولكنها لاتتناسب مع تكلفة المعيشة، بمعنى أنها لاتوفر الحد الأدنى لتكلفة المعيشة ولذا فى بعض الأحيان يوجد عزوف عنها([1]) ."

٣- **الدولة الوطنية :**

على كل دولة ان تتجه بفعالية نحو اللامركزية بداخلها الدراسة ، لان ذلك يساعد المجتمعات المحلية على وضع الاستراتيجيات التى تتناسب مع احتياجاتها ، وخلق فرص عمل بداخلها ، الامر الذى من الممكن ان يوفر فرص عمل حقيقية نابعة من داخل البيئات المختلفة_، بمعنى ان تكون البيئة الوطنية جاذبة للفرد داخل وطنه.

أما فى مجال الحد من هجرة الكفاءات فيقترح أحياناً إجراءات إدارية مقيدة للهجرة ، مثل تحديد مدة السفر إلى الخارج، أو اشتراط مدد خدمة معينة قبل السماح به، ومحاولة سد المنافذ التى تساعد على توثيق الصلة بين مؤهلات الكفاءات المحلية وسوق العمل الدولية .

وهذه الإجراءات غير مقبولة مبدئياً لأنها تضيق على الحريات. ولكنها، أيضاً، غير فعالة فى ظروف البلدان النامية. فهى لا تتطرق لجوهر المشكلة، أن الإجراءات الإدارية المقيدة لا تنجح فى القضاء على الهجرة أو الحد منها، جوهرياً، فإن مثل هذه الإجراءات تحفز الراغبين فى الهجرة، والموظفين القائمين على تنظيمها، إلى ابتكار سبل للتغلب على الإجراءات- تفتح الباب واسعاً لانتشار صنوف من الفساد. وغالباً ما يوفق إلى ذلك الأقوى والأغنى من الراغبين فى الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يقدر نجاح الإجراءات المقيدة فى الحد من الهجرة، بينما مازالت القوى الاجتماعية-الاقتصادية الدافعة إليها فاعلة، بقدر ما يكون رد الفعل إزاء هذه الإجراءات متسماً بالمقت وعدم الرضاء مما يساهم فى تدهور الحالة النفسية للكفاءات التى تسعى الإجراءات لإبقائها وتقلل من إحساسها بالانتماء، ومن ثم، من إنتاجيتها.

---

[1]) مجدة إمام حسانين،سياسات التنمية البشرية كمدخل للحد من الهجرة غير المشروعة فى مؤتمر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٨ .

ولكن يقترح، فى إطار المدرسة الفردية فى تفسير هجرة الكفاءات، بعض سياسات الحوافز الإيجابية التى تستهدف الحد من الهجرة. وطبيعى أن هذه الحوافز تقوم أساساً، على نقيض الأسباب التى تقدمها تلك المدرسة، بحيث تصبح الهجرة أقل إغراءً. وفى هذا الصدد يقترح العمل على تحسين مستوى دخل ومعيشة الكفاءات ببلدان الأصل وتطوير إمكانات البحث وتوفير حرية الفكر والعمل العلمى.

رابعا : المجتمع المحلى والفرد:

فى حالة اتخاذ الدولة بالمقترحات السابقة موضع التنفيذ، سيجد الفرد أمامه الفرص متاحة للعمل المناسب الذى يحقق له مستوى معيشي لائق، او يحصل على فرصة عمل خارجية آمنة فالدول التى تهتم بمواطنيها وتسعى جاهدة لاحترام حقهم فى العمل المناسب او ألائق لا يتركها أبنائها بل يساهمون فى نهضة وتقدم بلادهم التى تسعى لاعطائهم كافة حقوقهم وأهمها الحق فى العمل المناسب، وهذا وهذا لا يعنى الحد تماما من الهجرة وإنما ستظل الهجرة سمة الحياة.

أما بالنسبة لعودة الكفاءات المهاجرة هو المساهمة الفاعلة فى تنمية أوطانها الأصلية. والتنمية فى بلدان العالم الثالث عملية نضال مستمر تحتاج الأسلوب العلمى وبناء المؤسسات البحثية .

خامسا: مواجهة هجرة الكفاءات

بالرغم أننا تناولنا الرؤى المستقبلية لكل العناصر الفاعلة منها كلا على حدى إلا أننا لا نستطيع الفصل سوى للتوضيح ، لأن الظاهرة لا تحل إلا بالتفاعل الإيجابى مع كل مكوناتها ومن هنا يمكن تصنيف السياسيات المقترحة لمواجهة هجرة الكفاءات حسب معيارين أساسيين:

الأول، هو مدى الالتزام المطلوب من كل بلدان الأصل والمهجر، والثانى هو هدف السياسة.

من حيث الالتزام المطلوب من طرفى المشكلة، هناك سياسات تقتضى موقفاً منفرداً، إما من بلدان الأصل أو من بلدان المهجر، كما أن هناك سياسات تقتضى التزاماً وتعاوناً من كليهما. وسنركز هنا على تلك السياسات التى يمكن تنفيذها مـــن جانب بلدان الأصل. فمن ناحية، محور اهتمامنا هنا هو الوطن العربى، وبالتالى يكون منطقياً التركيز على منظور بلدان

المنشأ. ومن ناحية أخرى، نحن لا نعلق آمالاً كبيرة على تخلى بلدان الغرب المصنعة، طواعية، عن ميزة كبرى لها فى النظام الاقتصادى العالمى تمكنها من اجتذاب جانب من خيرة الكفاءات التى تعد على حساب الفقراء فى بلدان العالم الثالث، طبقاً للمواصفات المطلوبة فى مركز النظام الرأسمالى. وعليه، فإن الحلول الناجعة لهجرة الكفاءات العربية لن تأتى، فى تقديرنا، إلا من موقف حاسم من بلدان الوطن العربى.

أما من حيث هدف السياسة فقد يكون، مثالياً، القضاء على هجرة الكفاءات، وقد يتواضع إلى العمل على الحد منها، وهناك بالطبع مجال لأضعف الإيمان فى هذا الميدان، أى التسليم بهجرة الكفاءات مع السعى للحصول علـــى بعض المكاسب، أو بعبارة أدق لتقليل الخسائر الناجمة عنها لبلدان الأصل.([1])

غير أن الهزيمة السابقة فى هذه المعركة لا يجب فى تقديرنا أن تقعد البلدان المتخلفة عن متابعة المطالبة بحقوقها الثابتة فى هذا الميدان، ومواصلة النضال من أجل نظام عالمى أكثر عدلاً فيما يتصل بهجرة الكفاءات وبباقى مجالات التبادل الدولى بوجه عام.

وهناك سؤالا مهما وهو كيف تستفيد بلدان الأصل من كفاءتها المهاجرة؟ فى نطاق محاولة بلدان الأصل تحقيق أكبر استفادة ممكنة من كفاءاتها المقيمة بالخارج تعويضاً، ولو بسيطاً، عن الخسارة الأساسية لفقدهم. ويقترح فى ذلك تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها بأشكال مختلفة (نشرات دورية، تسهيلات للزيارة والإقامة، دعم ثقافة بلدان الأصل فى المهجر ... الخ). ويمكن، إضافة إلى ذلك، إنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة هذه الكفاءات إما فى صورة استشارات أو زيارات عمل محددة وغيره. وتتيح التقانات الحديثة فـــى المعلوماتيـــة والاتصال أشكالاً مبتكرة مـــن نقل خبرة الكفاءات العربية المهاجرة فى خدمة جهود التنمية فى البلدان العربية عن طريق مواقع على شبكة الإنترنت مثلاً (هنالك تجربة فلسطينية رائدة فى هذا المجال هى شبكة PALESTA).

وتقتضى الاستفادة القصوى فى هذا الميدان أن تدعم البلدان العربية تنظيمات للكفاءات المهاجرة تكون شكلاً مؤسسياً لعلاقة ذات اتجاهين تقوم بين المهاجرين ووطنهم.

ولدينا مثالين على هذه التنظيمات، الأول هو "رابطة الأساتذة الأمريكيين من أصل مصرى" التى أنشئت عام ١٩٦٣ ولكن تزايد نشاطها ابتداء من العام ١٩٧٤، والثانى هو

([1]) نادر فرجانى ، مرجع سابق

"اتحاد خريجى الجامعات الأمريكية من أصل عربى" والذى تأسس عام ١٩٦٧. ويلاحظ ارتباط تأسيس "الاتحاد" وتنشيط "الرابطة" بحربى ١٩٦٧ و١٩٧٣، مما قد يكون له مغزى واضح.

وقد تمثل نشاط "الرابطة" فى عقد مؤتمر كل سنتين تحت رعاية رئيس الجمهورية منذ عام ١٩٧٤، وتنظيم برنامج "الأستاذ الزائر" الذى يقضى بموجبه أعضاء الرابطة إجازاتهم الأكاديمية فى مصر. وصندوق "التعلم والتعليم" الذى مول شراء بعض الأجزاء الصغيرة اللازمة للمعدات العلمية بالجامعات ومراكز البحث المطلوبة. ومساعدة الطلاب المصريين الذين يصلون حديثاً إلى الولايات المتحدة ([1]).

أما "الاتحاد" فقد تأسس لخدمة الأهداف الآتية: "إقامة صلات بين المهنيين الأمريكيين من أصل عربى، وتعزيز التعاون فى مهنهم المختلفة، والاستفادة من الخبرة المهنية للأمريكيين من أصل عربى فى خدمة مجتمعاتهم، وإنتاج ونشر معلومات دقيقة علمية وثقافية وتربوية عن الوطن العربى، والمساعدة فى تنمية الوطن العربى بتقديم الخدمات المهنية والخبرة الفنية لأعضـــائه". كما يقـــيم "الاتحاد" مؤتمراً سنوياً ، وأنشأ معهداً للدراسات العربية ([2]) .

ولا ريب أن مثل هذه الأنشطة مفيدة وجديرة بالتشجيع والدعم، ولكن لوضعها فى سياق تقليل الخسائر المترتبة على هجرة الكفاءات، نوجه النظر إلى الأمور الآتية:

١. إن بعض الأنشطة التى تقوم بها تنظيمات الكفاءات العربية المهاجرة هى أنشطة عادية لكفاءات أمريكية أو أوروبية لا علاقة- جذور- لها بالمنطقة، وإنما تسعى لأن يكون لها بعد علمى فى بلدان العالم الثالث. إن حضور المؤتمرات أو قضاء الإجازات الدراسية بالمنطقة هى ميزات للأمريكى من أصل عربى مثلاً، يتمناها زميله العالم الأمريكى المهتم بالمنطقة، ويحصل عليها هو الآخر بسبب اشتداد تبعية البلدان العربية لمراكز الغرب المصنع فى سياق العولمة.

٢. إن أسلوب تعامل السلطات فـــى البلدان العربية مع بعض هذه الأنشطة قد أدى إلـــى استفزاز الكفاءات "القاعدة" فى الأوطان وساهم أحياناً فى حفزها، وحفز الأجيال الأصغر

---

[1]) إبراهيم عويس، ١٩٨١، ٢٣٨-٢٣٩

[2]) سميح فرسون، ١٩٨١، ٢٥٠-٢٥١).

بوجه خاص، على الهجرة، مصدر الشهرة والثراء والعودة المنتصرة إلى الوطن القديم. والحق أن الافتخار الزائد عن الحد بالكفاءات العربية التى نجحت فى بلدان الغرب يعبر عن افتقاد للثقة بالنفس والبحث عن تعويض (هش) فى اعتراف الغرب ببعضنا الذين هاجروا إليه، ربما له ما يبرره لكنه مضر. ولاشك لدينا فى أن هذا الموقف هو أحد العوامل الأساسية فى حفز الكفاءات العربية على الهجرة.

٣. إن التكييف الحقيقى لمدى تعويض بعض أنشطة الكفاءات العربية المهاجرة لبلدان المنشأ العربية يتوقف على مدى العطاء الذى تقدمه الكفاءة المهاجرة خدمة للوطن. فإذا كان العربى المهاجر، على سبيل المثال، يقبل، أو- أسوأ- يشترط المعاملة، المالية وغيرها، كالأمريكى القادم فى استشارة لبلد عربى، فبأى منطق يمكن اعتبار هذا خدمة للوطن الأصلى؟ صحيح أن ابن البلد يمكن أن يكون أقدر على تقديم المشورة الأنسب، ولكن إذا لم يتم هذا فى إطار خدمة خاصة تقدم للوطن، بدرجة أو بأخرى، فإن هذه القدرة الأكبر لا يجب فهمها إلا على أنها ميزة لخبير على زملائه من الخبراء الأجانب الآخرين، وليست من قبيل استفادة لبلد الأصل فى مجال التعويض عن الهجرة.

خلق دور فعال للكفاءات العربية فى تطوير القدرة الإنتاجية المحلية للوفاء باحتياجات الناس فى المجتمعات العربية، وتدعيم ذلك الاتجاه بتحويل نظام التعليم لإنتاج الكفاءات والمهارات المتوائمة مع ذلك الهدف ، وترسيخ نسق قيم يكافئ المساهمة فى تحقيق الأهداف المجتمعية بدلاً من التراكم المادى الفردى، على أن يتم كل ذلك فى إطار مشاركة شعبية فاعلة (حكم صالح) وتعميق الانتماء الحضارى العربى. وهذه كلها مواصفات جزئية لمشروع قومى للنهضة.

يعنى ذلك فى ميدان اكتساب المعرفة، وبوجه خاص التعليم العالى، برنامجاً يقوم على مكونات مختلفة منها: فك الارتباط مع المؤهلات والمعايير المهنية الأجنبية، والتركيز على المعارف والتقانات المتوائمة مع الاحتياجات المجتمعية العربية، وتطوير الدراسات العليا ونشاط البحث والتطوير بالوطن، واستخدام اللغة القومية فى التعليم والبحث- دون إضرار بإمكانات متابعة التراث العلمى العالمى- كمكون من توجه شامل لإعلاء شأن الثقافة العربية.

ولا يعنى هذا التصور إغفال المؤثرات الفردية فى عملية هجرة الكفاءات، ولكنه يعنى تحوير هذه المؤثرات الفردية من السعى لتحقيق أقصى رفاه مادى خاص إلى إبراز مكون مهم للرفاه المعنوى يحقق، بلغة الاقتصاد، دخلاً نفسانياً psychic income ويقوم على المشاركة

فى مشروع قومى للتنمية يحمل معه وعداً بمستقبل أفضل للمجتمع والفرد. بعبارة أخرى، ربط الرفاه الفردىْ بالرفاه المجتمعى بدلاً من تغليب الأول على الثانى.

إن المشاركة الفاعلة فى مشروع قومى للنهضة ترتب للكفاءات دوراً مجتمعياً تدل الخبرة التاريخية على أهميته الحاسمة فى بقائها بمجتمعاتها، أو العودة إليها. إن هذا الدور يجعل بعضهم على الأقل على استعداد لتحمـــل المشاق، التى تقدمها المدرسة الفردية كأسباب للهجرة، عن طيب خاطر، فى سبيل المساهمة فى مشروع جاد لنهضة الوطن بمشاركة فاعلة من أبنائه ولمصلحتهم. وهذا هو محور الشعور بالانتماء والاستعداد للتضحية بكثير من الشروط البرجوازية لعدم هجرة الكفاءات أو العودة للوطن.

وفى الخبرة العالمية يبرز مثال الصين الشعبية بوضوح الموقف المشار إليه أعلاه. فقد عاد إلى الصين فى النصف الأول من الخمسينيات عدد كبير من العلماء المؤهلين تأهيلاً عالياً والذين كانوا قد غادروا البلاد قبل قيام جمهورية الصين الشعبية نتيجة لتردى الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية. عاد هؤلاء العلماء من الولايات المتحدة، أساساً، من ظروف عمل ومعيشة ومؤسسة بحثية هى من الأكثر تقدماً فى بلدان الغرب الرأسمالى، وبعد أن كان بعضهم قد استقر لسنوات فى بلد المهجر. لقد عاد هؤلاء العلماء، ولا ريب، إلى ظروف عمل ومعيشة قاسية، خاصة بالمقارنة بما خبروه فى الغرب. ولكن كان همهم المساهمة فى بناء مؤسسة علمية بحثية، من البداية تقريباً، فى إطار مشروع سياسى اعتبروه جاداً لبناء الوطن وقدموا للصين الشعبية إنجازات ضخمة فى بيئة صعبة وخلال زمن قصير.

كذلك قامت موجة أخرى من عودة الكفاءات المهاجرة إلى الصين منذ منتصف السبعينيات مع بدء انفتاحها على العالم الخارجى والعمل على تطوير جذرى الاقتصاد والمجتمع، فى منظور رأسمالى هذه المرة. ولكن بجدية واجتهاد أديا إلى نتائج مبهرة- خلافاً للانفتاح الذى أورث الخيبة فى كثير من البلدان العربية. ولا يتوقف الأمر فى حالة الصين على عودة كفاءات مهاجرة، فالكفاءات الصينية الباقية فى الخارج تقيم علاقات غاية فى القوة مع الوطن، وليست حالة العالِم الأمريكى، من أصل صينى، الذى اتهمته الولايات المتحدة الأمريكية بتهريب بعض من أدق أسرار التسليح النووى الأمريكى للصين ببعيدة.

ولقد كانت لنا، فى الوطن العربى، خبرة حسنة مماثلة، وإن كانت قصيرة ومحدودة. فلقد اتسمت فترة الخمسينيات الأخيرة والستينيات الأولى بمحاولة جادة، وإن كانت متواضعة، لبناء مؤسسة بحثية وعلمية فى مصر وساهمت فيها الكفاءات المصرية بإخلاص وتفان رغم

صعوبة الظروف المحيطة بها. ولكن هذا الانتماء ما لبث أن انقلب إلى تدن فى الروح المعنوية فى نهاية الستينيات وأفضى إلى هجرة واسعة فى السبعينيات. ومعروف أن هذه التغيرات فى روحية الكفاءات المصرية قد ترافقت مع تطورات اقتصادية-سياسية مهمة فى مصر.

وليست مصر وحدها فى هذا المجال، ففى التاريخ العربى الحديث أمثلة أخرى لبلدان عربية أغدقت مزايا واسعة على الكفاءات العربية المهاجرة والراغبة فـــى العودة لخدمة الوطن الكبير فى أحد هذه الأقطار. وربما لاقت هذه الدعوات نجاحاً أولياً. لكنها لم تتواصل فى نمط نضج متصاعد. ويعود هذا، فى تقديرنا، إلى افتقار المشروع السياسى فى هذه البلدان لمقومات برنامج قومى للنهضة.

واستخلاصنا الأساسى هو أن عودة الكفاءات لا تتم إلا فى إطار التحامها عضوياً بمشروع قومى للتنمية. ولن يكون هذا، بالتأكيد، تحت ظروف مماثلة لتلك التى يعملون ويعيشون تحتها فى الدول الغربية المصنعة- هذا مستحيل. ولن تكون العودة إلا تحت ظروف عمل ومعيشة أقسى من تلك السائدة فى الغرب، ولكن ستقبل بها الكفاءات التى تعود عن رضى رغبة فى النضال نحو هدف يحقق انتمائهم الوطنى، ويقدم لهم ولأبنائهم مستقبلاً أفضل يشاركون فى صنعه وفى جنى خيراته.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن تغيير الأوضاع فى اتجاه مشروع قومى للنهضة، والحد من نزيف الكفاءات كنتيجة فرعية، هى عملية ديناميكية تستغرق زمناً وتتطلب، بحد ذاتها، دوراً جوهرياً للكفاءات الوطنية. وفى هذا الصدد يمكن أن نفرق بين ثلاث فئات. فأولاً، هناك شريحة طليعة المثقفين التى ترتضى فى الأساس ألا تهجر الوطن، وإن قضى بعض عناصرها فترة فى الخارج، وعليها العبء الأكبر فى تحريك التغيير الاجتماعى-الاقتصادى والسياسى فى الوطن عن طريق العمل الفكرى والعلمى والسياسى. وجلى أن الطليعة هذه تستمد بعض من خيرة عناصرها من بين الأساتذة والباحثين فى مؤسسات التعليم العالى والبحث والتطوير. وينتمى إلى هذه الطليعة قلة فرضت عليها ظروف معينة البقاء فى الخارج إلى حين، ولكنها ظلت غير منفصلة عن العمل الوطنى.

وتوجد داخل فئة الكفاءات المهاجرة بالخارج شريحة ثانية، يمكن أن يدفعها الانتماء الوطنى، إذا استثير، إلى العودة للمشاركة فى مشروع قومى للنهضة، ولو تحت ظروف صعبة كما أسلفنا. وتقديرنا أن الحجم النسبى لهذه الشريحة يزداد كلما زادت مصداقية المشروع

القومى للنهضة لدى الكفاءات المهاجرة. وهنا تنشأ علاقة جدلية بين حجم الكفاءات المهاجرة العائدة، والتى ينضم جزء منها لطليعة المثقفين، وبين مدى حيوية المشروع القومى للنهضة بما يؤدى إلى أثر تصاعدى على عودة الكفاءات كلما تحققت إنجازات نهضوية قومية. هذه الشريحة تكون أيضاً هى الأكثر استعداداً للمساهمة فى جهود الإنماء فى الوطن، تطوعاً، أثناء بقائها فى الخارج.

وفى النهاية، هناك دائماً إمكانية لأن تقطع شريحة ثالثة من الكفاءات المهاجرة صلتها ببلد الأصل، إلا فى حدود بعض العلاقات الفردية. وهذه يمكن، بل يجب، أن تُنسى فى معالجة هجرة الكفاءات.

سادسا : نحو إستراتيجية قومية للهجرة فى مصر :

لم تعد الهجرة ظاهرة عرضية فى المجتمع المصرى بعد أن تغلغلت فى مسام ونسيج المجتمع وأصبحت مشروعاً قومياً مستمراً مما يستحق معه وضع إستراتيجية قومية للهجرة لا يمكن صياغتها وتنفيذها إلا كجزء من إستراتيجية قومية أعم وأشمل لتخطيط الموارد البشرية وتنميتها وإستخدامها الإستخدام الأمثل .

وفيما يتعلق بالجانب المؤسسى يقترح إنشاء مجلس قومى لشئون الهجرة مع تفعيل الآلية الحالية (اللجنة العليا للهجرة) بحيث تتوافر لديها الصلاحيات والسلطات بما يجعلها قادرة على التنفيذ وعلى أن تضم ممثلين من مختلف الوزارات المعنية وممثلين من القطاع الخاص وشركات إلحاق العمالة بالخارج والمنظمات المهتمة بشئون الهجرة والمهاجرين.

وفى إطار الإستراتيجية القومية للهجرة وإقتراح إنشاء المجلس القومى لشئون الهجرة لتنفيذ تلك الإستراتيجية تتحدد إختصاصات المجلس فيما يلى :

١- فى مجال السياسات والقوانين :

أ- التنسيق الدائم والفعلى بين الوزارات والأجهزة المعنية بالهجرة بإعتبار المهاجر ثروة قومية واستثمار لمصر فى الخارج مع وضع سياسات طويلة الأمد لإستراتيجية الدولة الخاصة بالهجرة وإقتراح أى تعديلات دستورية تتمشى مع التطورات لكل مرحلة.

ب- وضع سياسات متوسطة وقصيرة الأمد فى ظل الإستراتيجية القومية للهجرة على أن تقوم الوزارات والأجهزة المختصة بتنفيذها مع المراجعة الدورية والدقيقة لهذه لسياسات لمعرفة ما تم تنفيذه منها وما يجب أن يذلل من عقبات.

جـ- تلافى أى سياسات أو قوانين يفهم منها المهاجرون هجرة دائمة أو مؤقتة بأن الدولة لا هـم لها سوى التحويلات وإستثمار أموالهم دون تقديم ضمانات كافية، وعلى العكس لابد أن تكون هناك حوافز مجزية وضمانات حقيقية للمحافظة على ودائعهم مـدخراتهم وتنميتها فى مشروعات تنبع من المهاجرين أنفسهم بعد توعيتهم .

د- ترشيد عمليات الإستثمار بحيث لا تتجه إلى مشروعات لا تفيد خطة التنمية القومية أو الاتجاه إلى السلع الإستهلاكية والكمالية، بل لابد من وجود أوعية إدخارية ومشروعات مجزية العائد وعرضها على العاملين فى الخارج ووجود سياسات رشيدة للإستفادة من التحويلات وعدم إهدارها أو تركها تذهب إلى أيدى شركات توظيف أموال وهمية .

هـ- ربط الهجرة بالمشكلة السكانية بحيث يصبح المكون السكانى أساساً من أسس إستراتيجية الهجرة للتخفيف من آثار التضخم السكانى ويتطلب لذلك دراسة جادة ومتأنية من المتخصصين فى هذا المجال .

٣- فى مجال الدراسات الميدانية وجمع المعلومات :

أ- إعادة النظر فى عمليات التوعية للمتقدمين للهجرة وذلك بتقديم معلومات ودراسات كافية عن الدول التى ترحب بالهجرة إليها والإجراءات الواجب إتباعها وكيفية التكيف مع المجتمعات الجديدة والتسهيلات المتاحة فى الوطن إذا فكر المواطن فى إستثمار مدخراته والأجهزة المكلفة بتقديم هذه الخدمة بالمجان .

ب- إستخدام أحدث الأساليب فى جمع البيانات والمعلومات وتحليلها والتنسيق بين الأجهزة المختلفة عن طريق أحدث وسائل الإتصال ونشر البيانات وتداولها وعدم السماح لأى جهة فإخفاء أى معلومات عن الهجرة لآي سبب من الأسباب بل يكون هناك شفافية فى عرض المعلومات .

جـ- اجراء العديد من الدراسات الميدانية (المسوح) بهدف التعرف أولاً بأول على حجم وخصائص الهجرة ورصد تطوراتها وآثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والديموجرافية بما يفيد المجتمع ككل والمهاجرين أيضاً .

د- دراسة أسواق العمل فى الخارج دراسة نظرية وعملية وتكليف أساتذة متخصصين وباحثين للقيام بدراسات ميدانية وإيفادهم إلى دول الإستقبال بحيث تكون دراساتهم مستندة إلى بيانات حقيقية وليست قائمة على مراجع نظرية .

هـ- رصد المتغيرات الجديدة التى تحدث فى العالم سوءا كانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية وغيرها ومعرفة تأثيراتها على تيارات الهجرة ومعرفة الأسواق الجديدة التى يمكن فتحها للمهاجرين المصريين سواء كانت فى الدول المتقدمة أو غيرها والتى تحتاج إلى الخبرة العطرية لأسباب عديدة .

٣- التدريب والتعليم ونقل التكنولوجيا :

ا- إقامة مراكز للتدريب المهنى على نطاق واسع ومراكز لإعادة التدريب حسب إحتياجات الدول المستقبلة للهجرة بحيث يمكن توفير عدد كاف من التخصصات المطلوبة حسب الأسواق المستقبلة وبحيث لايتأثر السوق المحلية من نقص هذه التخصصات .

ب-العمل على نقل التكنولوجيا المتقدمة وعدم التخوف من إستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة المتطورة بزعم ضرورة إستخدام العمالة لتخفيض حجم البطالة فهذه النظرية إثبتت فشلها ، كما يجب أن يكون هناك مرونة للحراك المهنى وبمزيد من الإستثمارات يمكن خلق فرص عمل أكبر وإفساح المجال لإكتساب الخبرات المختلفة .

جـ- ربط التعليم بسوق العمل سواء داخلياً أو حسب المهن المطلوبة بالخارج ويمكن إكساب المهاجرين اللغات المختلفة للدول المستقبلية للعمالة لسهولة التعامل.

تلك كانت أهم النقاط فى الإستراتيجية المقترحة للهجرة وذلك من أجل مواجهة مشكلة البطالة والتغلب عليها ، بحيث تسفر الإستراتيجية عن سياسات وآليات وبرامج جديدة ومدروسة لتدريب وتأهيل وإعداد القوة العاملة حسب المهن المطلوبة وربط ذلك بسوق العمل مع كافة الدول المستقبلة للعمالة المصرية . "[1]

---

[1]) الجهاز المركزى للتعبءة العامة والاحصاء" ورقة عمل عن واقع إحصاءات الهجرة الدولية فى جمهورية مصر العربية مقدمة الى ورشة العمل التدريبية حول إحصاءات الهجرة الدولية التى تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) خلال الفترة من ٢٠٠٩/٧/٢-٦/٣٠ بالقاهرة

قائمة المراجع

١) إبراهيم عوض ، الهجرة والتشغيل فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، المنتدى السابع ، مركز شركاء التنمية ، ٢٠٠٩.

٢)) إبراهيم عويس ، الامريكين من أصل عربى وحجم هجرة الكفاءات " فى ندوة حجم هجرة الكفاءات العربية ، لجنة الامم المتحدة لغرب آسيا، فى الفترة من ٤-٨ فبراير ، مرطز دراسات الوحدة العربية بيروت .

٣) الجامعة العربية هجرة الكفاءات نزيف ام فرص ، إدارة السياسات السكانية والهجرة ٢٠٠٨.

٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء " ورقة عمل عن واقع إحصاءات الهجرة الدولية فى جمهورية مصر العربية" مقدمة الى ورشة العمل التدريبية حول إحصاءات الهجرة الدولية التى تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) خلال الفترة من ٢٠٠٩/٧/٢-٦/٣٠ بالقاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سنوات متعددة النشرة الاحصائية .

٥) اكاديمية البحث العلمى " مكتب وزير البحث العلمى ٢٠١٠ .

٦) تقرير جامعة الدول العربية، هجرة الكفاءات نزيف ام فرص ٢٠٠٨

٧) رياض عواد "هجرة العقول " دار الملتقى للطباعة والنشر ، قبرص ،١٩٩٥.

٨) عبد الهادي الجوهري قاموس علم الاجتماع؛ مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة،، ١٩٨٣ ص .

٩) سميح فرسون " حجم هجرة الكفاءات المصرية فى ندوة حجم هجرة الكفاءات العربية ، لجنة الامم المتحدة لغرب آسيا، فى الفترة من ٤-٨ فبراير ، مرطز دراسات الوحدة العربية بيروت .

١٠) منظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية وآخرون ،٢٠٠٧،

١١) منظة العمل العربية ، "تدوة العقد العربى للتشغيل " ، مايو ، ٢٠١٠.

١٢) مصطفى التجضيتى "العقول المهاجرة ودورها فى العالم العربى (دول المغرب العربى نموذجا) ، آفاق البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى الوطن العربى ، دمشق ،٢٠٠٤

١٣) مصطفى حجازى ، سيكولوجيا الانسان المهدور ، المركز الثقافى العربى ، بيروت ، ٢٠٠٥.

١٤) حنان يوسف – هجرة العقول المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٦.

١٥) خالد الوحيشى – الجامعة العربية ، نزيف العقول ، إدارة السياسات السكانية بالجامعة العربية ، ٢٠٠٨ .

١٦) محمـــد عبد القادر "زيادة الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة فى جهود التنمية وطنيا وعربيا " ٢٠٠٩.

١٧) منظمة الهجرة الدولية " تنقل العمالة فى العالم العربى " ٢٠١٠

١٨) منظمة العمل العربية ، العقد العربى للتشغيل ، ٢ – ٤ مارس ٢٠٠٩ .

١٩) محمد الجوهري "علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث" ط٤ ،دار المعارف ،القاهرة ،١٩٨٤ .

٢٠) محمد محى الدين ، نظريات الهجرة : تحليل نقدى ،مركـز شـركاء التنميـة ، "٢٠٠٩،

٢١) مجدة إمام حسانين ، التنمية الاجتماعية فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى ، دراسة سوسيولوجية للمؤشرات الاجتماعية (مؤشرات نوعية الحياة) رسالة دكتوراه / كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧ .

٢٢) مجدة إمام حسانين ، سياسات التنمية البشرية كمدخل للحد من الهجـرة غيـر الشرعية فى مؤتمر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـة ، القـاهرة ٢٠٠٨.

٢٣) مصطفى حجازى : سيكولوجية الانسان المهدور ، المركز الثقـافى العربـى ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

٢٤) منظمة الهجرة الدولية " تنقل العمالة فى العالم العربى " ٢٠١٠

٢٥) منظمة العمل الدولية ومنظمة الهجـرة الدوليـة ومنظمـة الامـن والتعـاون الاوروبى،" دليل بشأن وضع سياسات فعالة فى مجال هجرة الايـدى العاملـة" فى منطقة البحر المتوسط،.

٢٦) نادر فرجانى " هجرة الكفاءات من الوطن العربى فى منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالى" مركز المشكاة ،القاهرة ٢٠٠٠

٢٧) نزار قنوع وأخرون ، " هجـــــرة الكفاءات العلمية العربية (النقل المعاكس للتكنولوجيا) ، مجلة جامعة تشرين ، الدراسات والبحوث العلمية ، سلسـلة العلوم الاقتصادية والقانونية مج ٢٨ عدد (١) ، ٢٠٠٦ ."

٢٨) نبيل مرزوق ، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية ، جمعية العلـــوم الاقتصادية " ندوة الثلاثـــاء الاقتصـــادية الثالثـــة والعشـــرون " ، دمشـــق ٢٠١٠.

٢٩) (يوسف صايغ "التنمية العربية مـــن التبعية إلى الاعتماد عـــلى النفس في الوطن العـــربي ، ط١ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢ .

المراجع الاجنبية

- Ayman Zohry, Attitudes of Egyptian youth Towards Migration to Europe, Information Dissemination on Migration, ILO, 2006
- CARIM" Highly Skilled MigrarionPatterns& Devlopment: The case of Egypt 2010
- Lindsay Lowell and Allan Findlay2001,p43
- Mohamed Saïb Musette,(2006)
- World Bank "shapping the future" 2009.
- United Nation " International Migration " 2009.
- United Nations, International Migration Report 200
- http://www.ilo.org/
- http://www.civa.org.cn/english/program/tokten-star01.htm
- http://www.ingentaconnect.com
- http://www.sd.undp.org/projects/tokten.htm

- www.ilo منظمة العمل الدولية
- www World Bank.org البنك الدولى
- www. I.O.M منظمة الهجرة الدولية
- www.capmas.gov.eg الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
- www. arsrt –sci.eg أكاديمية البحث العلمى
- www. OECD. Org /database
-